

أندرياس برنارد
عصر نهاية الخصوصية
ترجمة: د. سمر منير
مكتبة
Telegram Network

# عصر نهاية الخصوصية
# انكشاف الذات في الثقافة الرقمية

**أندريـاس برنارد**
**Andreas Bernard**



د. سمر منير/ مدرس بقسم اللغة الألمانية بكلية الألسن جامعة عين شمس، مواليد القاهرة ١٩٨٥.. مترجمة وأكاديمية.. ترجمت عدة أعمال من الألمانية إلى العربية ومنها *حلم الأوليمبياد*، *الشاي: ثقافات طقوس حكايات*، *مريم*، *جاسوس ستالين*، *جيورج فورستر بين الحرية وقوة الطبيعة* و*عصر نهاية الخصوصية*.

****

طبعة ٢٠٢٠



****



الناشر: محمد البعلي
إخراج فني: علاء النويهي

****



*The translation of this work was supported by the Goethe-Institut,
Which is funded by the German Ministry of Foreign Affairs, within its programme Litrix.de*

١

# الملف الشخصي... مسيرة تطور ذلك الشكل

عندما اهتزت الولايات المتحدة الأمريكية في غضون أشهرٍ قليلة من عام ٢٠١٢ بفعل حادثي إطلاق نار بشكلٍ عشوائي في إحدى دور السينما في مدينة *دنفر* وفي مدرسة ابتدائية في ولاية *كونيتيكت*، تجدد نقاش سياسي قديم. كان هذا النقاش يدور حول السؤال: هل من الممكن في المستقبل وضع حدود بصورة أفضل لمجموعة ممن يحتمل ارتكابهم لجرائم والحيلولة في وقتٍ مبكر دون وقوع جريمة من هذا النوع؟ فبالإضافة إلى المؤشرات المعروفة والمثيرة للارتياب –أي الانطواء المعهود للجناة والذين يكونون بشكلٍ شبه دائم من الذكور بالإضافة إلى عزلتهم الاجتماعية والعلاجات النفسية التي تلقوها في الماضي– هناك معيار آخر؛ ألا وهو إحجام القتلة بالإجماع عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. حيث كشف المراسلون عن أن *جيمس إيجان هولمز* [1] و*آدم لانزا* [2] لم يكن لديهما *ملف شخصي* على موقع *فيس بوك* *Facebook* أو موقع *تويتر* * *Twitterأو موقع *لينكد إن* .*LinkedIn* فقد رفضا –شأنهما في ذلك شأن النرويجي *أندرس بريفيك* [3] أيضًا، الذي سبقهما في ارتكاب جرائمهما بعام– العروض المتاحة والموجودة بكثرة في شبكة الإنترنت لعرض صورة للذات والتواصل مع الآخرين. وقد اكتسب هذا العزوف عن شبكة الإنترنت طابع الإشارة إلى وجود خطر. يتذكر مديرو شؤون العاملين في شركات كبرى قائلين إن إلقاء نظرة على الملفات الشخصية على شبكة الإنترنت للمتقدمين للعمل أصبحت تندرج في الوقت الحاضر ضمن معايير اختيار المرشحين اللائقين للعمل وأن التغيب التام عن التواجد على شبكات التواصل الاجتماعي يثير الشعور بالاندهاش. كما أكدت دراسة أجراها الطبيب النفسي الكندي *ريتشارد بيلونجيه* ونشرها عام ٢٠١١ هذا الرأي من الناحية الطبية؛ حيث إن هذه الدراسة أثبتت وجود صلة وثيقة بين النشاط على شبكة الإنترنت والصحة النفسية لدى الشباب. فوفقًا للنتيجة النهائية التي توصل لها *بيلونجيه* فإن *الناشئة، الذين لا يتواجدون على الإطلاق على شبكة الإنترنت وأولئك الذين يفعلون ذلك لساعاتٍ عديدة في اليوم* يبعثون *الأطباء وعلماء النفس على الشعور بالانزعاج* [4]. وقد أظهر هذا النقاش بوضوح أن الثقافة الرقمية في الوقت الحاضر تشهد ما يضاهي لحظة من التشوش والبلبلة. يحدث ذلك عندما لا يخلق الناس في عمر معين صورة لذواتهم معلنة عبر شبكة الإنترنت؛ أي على هيئة ملفات شخصية ومنشورات تعبر عن حالتهم وتعليقات يكتبونها. وعلى ما يبدو، فإن هذا العزوف يعد في العالم الغربي اليوم إشارة أولى على وجود أمرٍ يلفت الأنظار بشكلٍ غريب من الناحية النفسية؛ ربما يكون مرضًا

وربما غريزة مرضية كامنة، قد تتفجَّر ذات يوم لتصبح نوبةً مرضية مهلكة.
ومن الناحية العكسية، فإن الاستخدام المنتظم لوسائل التواصل الاجتماعي يعد إثباتًا للتمتع بالصحة والحالة الطبيعية.
إن الأفكار والتأملات التالي ذكرها –والتي تدور حول وضع الذات في الثقافة الرقمية– تتعلق بالإجراءات والخدمات والأجهزة التي أصبحت في الوقت الحاضر بديهية وتبدو كأنها أمر طبيعي في ظل استخدامها المتوفر في كل مكان بصورةٍ متزايدة. ومع ذلك فإنها تمثل في تاريخ أنماط تمثيل الفرد لذاته تطورًا حديثًا بشكلٍ مدهش. فمن التحق قبل ربع قرن بالمدرسة أو الجامعة، سيتذكر مدى محدودية الخيارات المتاحة آنذاك ليعرض الفرد شخصيته وميوله وقناعاته على الملأ. ومن ضمنها ملصق على ياقة السترة وبضعة أسطر أسفل صورة في صحيفة المدرسة الثانوية وإعلان طلب تعارف باهظ التكاليف ويكون متاحًا ليوم واحد فقط في الصحيفة اليومية. وفي مطلع التسعينيات، كان هذا الحد الأدنى من مجال التأثير عن طريق ما يتم نشره على الملأ يعد بالنسبة لجميع هؤلاء -الذين لم يكن متاحًا لهم الوصول بشكلٍ مستمر إلى وسائل الإعلام- بمثابة واقع غير قابل للتغيير. أما اليوم فتبدو هذه الفترة كأنها عهد سحيق، صار حقبة زمنية غريبة.
وبسرعة البرق صار موقع *فيس بوك* *Facebook* منذ خريف عام ٢٠٠٦ شبكةً تفتح أبوابها أمام الجميع وأصبحت الهواتف الذكية متوافرة منذ عام ٢٠٠٧ وأصبحت متاجر التطبيقات الإلكترونية متوافرة منذ عام ٢٠٠٨. وبذلك تكوَّنت ثقافة رقمية واسعة النطاق، تبحث مقالات صحفية وأكاديمية باستمرار أساليب ظهورها وتحتفي بها أو تشيطنها. غير أنه نادرًا ما يتم التطرق لأصل تاريخها المعرفي. (وإن حدث ذلك فإنه يكون من منظور تاريخ الكمبيوتر) ولذا يحاول هذا الكتاب بحث تأصيل مثل ذلك التاريخ المعرفي واندماج تقنيات الوسائط الرقمية في تاريخ العلوم الإنسانية. هناك شيء ما يلفت الأنظار في أساليب تمثيل الذات ومعرفة الذات في أيامنا هذه –سواء في *الملفات الشخصية* في وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك أيضًا في وظائف تحديد الموقع الموجودة في الهواتف الذكية، والتي يتم استخدامها بشكلٍ متنوع، وقياسات الجسم وفقًا لحركة *القياس الكمي للذات*– وهو ما يتمثل في حقيقة أنها جميعًا ترجع إلى طرق تم ابتكارها في علم البحث الجنائي وعلم النفس والطب النفسي منذ نهاية القرن التاسع عشر. فاليوم أصبحت تقنيات تسجيل البيانات –التي كانت مقتصرة لوقتٍ طويل على السلطات الشرطية والعلمية من أجل ضمان الوصول إلى مجموعة من الأشخاص يثيرون الانتباه– تخص أي مستخدم للهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي. ومع ذلك لم تعد الأوصاف الشخصية المتعلقة بوصف المظهر الخارجي للأشخاص
والمرتبطة ببيانات سيرهم الذاتية وأجهزة نظام التموضع العالمي عبر الأقمار الصناعية *جي بي إس* *GPS* وأجهزة القياس، التي يتم تثبيتها على الجسم

بصفةٍ دائمةٍ، بمثابةً أدوات لاستقصاء الشبهات الجنائية؛ بل إنها تُستخدم اليوم بمفهوم اللهو أو بمفهوم تواصلي أو يتم استلهامها اقتصاديًّا أو عاطفيًّا.

## تاريخ المفهوم *ملف شخصي* في القرن العشرين:

تعد فئة ما يعرف بالـ*ملف شخصي* ذات أهمية بالغة في هذا الصدد بصفةٍ خاصة. فمن المعروف أن هذا العنصر يلعب الدور المحوري في التواصل بين الأفراد داخل نطاق شبكات التواصل الاجتماعي. حيث إن الملفات الشخصية لأعضاء موقع *لينكد إن* *LinkedIn* أو موقع *إنستجرام* *Instagram* أو موقع *فيس بوك* *Facebook* –أي المكان الذي يؤلفون فيه وصفهم لذواتهم والذي تتجمَّع فيه البيانات الشخصية والنصوص والصور ومقاطع الفيديو– يعد بمثابة مركز للتفاعل في ما بينهم. ولذلك فإنه حتى أوائل الأبحاث، التي أجريت حول وسائل التواصل الاجتماعي، قد وضعت *الملف الشخصي* في بؤرة ما قامت به من تحليل. فلطالما انطلقت على سبيل المثال *دانا بويد* من هذا العنصر في مقالاتها ذات التأثير الكبير والتي أخذت تنشرها بدءًا من العام ٢٠٠٢ حول موقع *فريندستير* *Friendster* (وهو أول شبكة تواصل اجتماعي يستمر نجاحها لوقتٍ طويل). فقد جاءت الجملة الأولى من مقالها المنشور عام ٢٠٠٦ كما يلي: *لقد أصبحت الملفات الشخصية بمثابة الشكل السائد لعرض الهوية الشخصية على شبكة الإنترنت*[5]. ووصفت *بويد* من ينشئون الملفات الشخصية –والتي يدور موضوعها حولهم في الوقت نفسه– بأنهم يتمتعون بقدرٍ كبير من الاستقلالية؛ فلديهم استقلالية تامة في عرض ذواتهم على الملأ وكلما زاد الابتكار والغلو في بناء شكل *الملف الشخصي*، زادت قوة ردود أفعال المستخدمين الآخرين لشبكة التواصل الاجتماعي على ذلك. كما تحدثت *دانا بويد* و*جوديث دونات* في عام ٢٠٠٤ عن موقع *فريندستير* *Friendster* قائلتين إن: *من يحمل على عاتقه عبء أن يخلق ملفًّا شخصيًّا مثيرًا للاهتمام فسوف ينشئ علاقات تواصل أكثر*[6]. وكثيرًا ما تصف *بويد* في مقالاتها الممارسة العملية لعملية تشكيل الذات بأنها *عملية لتمثيل الهوية* وتشدَّد على أن هذا التأثير المثمر الخلَّاق *قد حوَّل الملف الشخصي من طريقة استاتيكية لتمثيل الذات إلى أداة للتواصل*[7]. أي أن هذا الشكل التواصلي يعد مستخدميه بالتمتع بفضاءٍ حر، يحدده الفرد بنفسه ويستطيع فيه منشئو الملفات الشخصية أن يقدموا دورًا صادقًا بشكلٍ أو آخر ويُجملونه بشكلٍ أو آخر ويرغبون في أداء هذا الدور على الملأ وذلكَ على هيئة مشاهد تمثيلية.

ولكن لا ينبغي أن ننسى بالرغم من هذا كله أنه حتى عشرين أو خمسة وعشرين عامًا مضت كان مرتكبو جرائم القتل المتسلسل والمختلون عقليًّا وحدهم موضوعًا تتناوله *الملفات الشخصية*. لقد شهد هذا الشكل المعرفي وهذه الخطوط المتشابكة من الأوصاف الخاصة بالبشر في ربع القرن الأخير

تحولًا سريعًا وجذريًّا أيضًا. ولهذا السبب، فإنه انطلاقًا من خلفية استخدام المفهوم في يومنا هذا يصبح الانشغال بالدلالة التاريخية للمفهوم أمرًا ذا أهمية بالغة. في أي سياقات وفي أي توقيت ظهر *الملف الشخصي* الكتابي؟ من يؤلفه وما موضوعه ولماذا تم إنشاؤه؟ يُوصَف المفهوم *Profil* في التعريف الذي ورد في قاموس *ويبستر* بدءًا من طبعة عام ١٩٦٨ أنه *سيرة ذاتية قصيرة وواضحة تحدد أهم ملامح شخصية أحد الأفراد* [8]. أي أن تاريخ هذا الوصف يعد حديثًا نسبيًّا (فقد أدرجت الموسوعات الصادرة بالألمانية هذا التعريف في وقتٍ لاحق). وبدءًا من مطلع العصر الحديث كانت كلمة *Profil* تُستخدم في أول الأمر في سياقٍ معماري وجيولوجي ويقصد به المعالم المميزة للمباني وسلاسل الجبال. وبعد ذلك ترَّسخ –أيضًا- في القرن الثامن عشر معنى تلك الكلمة بوصفها المنظر الجانبي للوجه. ويبدو أن استخدام كلمة *Profil* بمعنى كونها *ملخصًا مرتبًا على شكل جدول أو على هيئة رسم بياني ويدور حول أحد الأشخاص* كان غير معلوم حتى مطلع القرن العشرين.

إن لم يكن هذا الانطباع مضللًا، فإن هذه الكلمة وردت في العلوم الإنسانية لأول مرة بوصفها مفهومًا متخصصًا في مجال علم النفس التقني وذلك في دراسات الطبيب النفسي الروسي *جريجوري روسوليمو*، الذي نشر في عام ١٩١٠ مقالًا تحت عنوان *الملف النفسي*. صمَّم *روسوليمو* في هذه الدراسة –التي صدرت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أيضًا باللغة الألمانية وأيدها في العشرينيات زملاء لـ*روسوليمو* متخصصون في الطب النفسي مثل *كارل بارتش* و*فريتس جيزه*– إجراءات القيام باختبار للأطفال بدءًا من عمر سبع سنوات من أجل قياس المواهب المختلفة ومدى التركيز وأداء الذاكرة وقوة تداعي الأفكار وذلك وفقًا لمقياس متدرج من واحد إلى عشرة. يرى *روسوليمو* أنه في نهاية إجراءات الاختبار هذه يمكن *ربط كل نقاط الجدول بعضها مع بعض والحصول من خلال ذلك على منحنى مستويات التطور لكل عملية على حدة، أي ملف نفسي مفصل* [9]. تُستخدَم هذه القيم القياسية في روسيا في المقام الأول من أجل تخصيص نمط المدرسة المناسب للأطفال ذوي السلوك غير المنضبط. ووفقًا لما يقوله *كارل بارتش* في مواءمته لتلك الطريقة المنهجية فإن *الملف النفسي يتيح تحليل الوظائف النفسية للأطفال وتوضيحها ويعرض سبل المعالجات التربوية العلاجية للاضطرابات الموجودة* [10].

أي أن الاهتمام المعرفي بـ*الملف* يكمن منذ البداية في تقديم إيضاح عن هوية وسلوك الأفراد المنحرفين لمرجعية تقوم بفحصهم وتقييمهم. كتب *كارل بارتش* –الذي بلغ بتأويلات *روسوليمو* للإجراءات القياسية درجةً قصوى وأطلق على دائرة الشباب الخاضعين لفحصه اسم *المصابون

بأمراض نفسية*– عن طالب يعاني من صعوبات تربوية بالغة وسيرته الذاتية حافلة بمشاكل كثيرة قائلًا: *من بإمكانه أن يفهمه دون معرفه ملفه النفسي؟ * كما أقام هذا العالم المتخصص في مجال التربية العلاجية والمنتمي لمدينة *لايبزج* –أيضًا- علاقة يمكن حسابها بين *منحنى الملف* ورد الفعل المؤسسي عليه. ووفقًا لما أوصى به *بارتش* فإنه *يتأتي إرسال كل الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين سبعة وثمانية أعوام، ممن لم يبلغوا في ملفهم النفسي درجة مقدارها أربع درجات إلى مدرسة دعم خاص*. وطبقًا لما ذكره العالم المتخصص في مجال علم النفس التقني *فريتس جيزه* عام ١٩٢٣ فإنه حيثما يتم إنشاء ملف نفسي، وحيثما يتم النظر *بشكلٍ عرضي للإنسان من منظور علم النفس* [11] فإن الحالة الطبيعية وصحة الأشخاص الخاضعين للتجربة والتحليل تصبحان على المحك.
قرابة عام ١٩٣٠، فقد *الملف النفسي* أثره في البداية بمفهومه الوارد في علم النفس التقني. بيد أن المفهوم سرعان ما ظهر بعد ذلك في سياقٍ معرفي جديد، أكسبه في أواخر القرن العشرين شعبيةً واسعة. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ازدادت حالات التعاون بين الخبراء الجنائيين والمحللين النفسيين في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دفع عملية الكشف عن ملابسات القضايا الجنائية نحو الأمام؛ لا سيّما مثل تلك القضايا التي يُرجَح أن من يقف خلفها جانٍ سبق له ارتكاب جرائم. ومثلما يُخضِع العمل الشرطي المتعارف عليه الآثار المادية الموجودة في موقع ارتكاب الجريمة للتقييم – من أجل الاقتراب من هوية الجاني عن طريق بصمات أصابع اليد أو المقذوفات المتناثرة– فقد بدأ منظور علم النفس الجنائي يُركِّز على الآثار الانفعالية وغير المادية، التي يُخلِّفها الجاني وكذلك على سؤال: كيف ترتسم في مسرح الجريمة مشاعر الكراهية والخوف والغضب والاحتياج إلى الحب أو الانفعالات الأخرى التي تختلج في نفس الجاني؟ كان لوضع بصمة للشخصية وللبحث -وفقًا لعلم النفس الجنائي- عن الآثار النفسية عند ارتكاب الجرائم نصيب في الكشف عن ملابسات الجرائم المتسلسلة والمثيرة للضجة في الخمسينيات (على سبيل المثال في حالة جورج ميتيسكي *زارع القنابل المختل عقليًّا* والذي يرجع أصله لمدينة نيويورك). إلا أن تلك الطريقة المنهجية لم توصف –على ما يبدو– لأول مرة بأنها *ملف ينشئه الطب النفسي* سوى في العام ١٩٦٢ وذلك في مقال كتبه المحلل النفسي *لويس جولد* عن مشعلي الحرائق ذائعي الصيت [12].
وبالمقارنة مع الاستخدام السابق للمفهوم في علم النفس التطبيقي، فإن *ملف الطب النفسي* المستخدم في علم البحث الجنائي كان على درجة كبيرة من الاختلاف؛ فأصبح من المفترض الاستعانة بهذا الشكل المعرفي لتحديد هوية أشخاص غير معروفين؛ حيث حلّت عملية البحث عن المطلوبين

جنائيًّا محل الاختبار المعرفي وحلّ وضع الفرضيات محل المقولات العلمية القابلة للقياس الكمي. لقد اعتمدت تقنية التحقيق الجديدة في مرحلتها المبكرة على المؤسسات، التي تمتعت بالشهرة والتي كانت تتجه إلى استخدام أساليب الشعوذة، والتابعة لعلماء نفسيين منفردين في مجال البحث الجنائي مثل *جيمس بروسل*. ولم يتطور إنشاء *ملفات للجناة* – حسبما تسمى الآن– بدقة منهجية إلا مع نهاية السبعينيات وذلك في نطاق قسم تم تأسيسه مؤخرًا في مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي *FBI* وحمل اسم *وحدة العلوم السلوكية*. اختير علماء النفس والخبراء الجنائيون في ذلك القسم طرقًا منهجية جديدة من أجل اتخاذ رد فعل على معدل الجريمة المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي فمنذ الستينيات لم يتنامَ عدد جرائم القتل الغامضة بشدة فحسب، بل ارتفعت بشدة –أيضًا- نسبة الجرائم، التي لم يكن يعرف فيها الضحية الجاني. حيث ارتفعت نسبتها من عشرة إلى ثلاثين بالمئة، وذلك طبقًا لما أثبتته إحصائية تم إجراؤها عن القتلة الذين ثبت ارتكابهم للجرائم. وقد كتب *ريتشارد أولت* و*جيمس ريس* في مقالهما الأساسي الصادر في المجلة الشهرية *نشرة تطبيق القانون التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي*
(*FBI Law Enforcement Bulletin„ ) أنه *إذا كان المجرمون يتصرفون دائمًا على نحوٍ أكثر مكرًا، فإن الأمر ذاته لا بدَّ أن ينطبق على أدوات التحقيق التي يستخدمها موظفو الشرطة. ويندرج ضمن تلك الأدوات التحليل النفسي للمجرمين؛ أي التنميط النفسي للمجرمين* [13].

أي أنه طبقًا لـ*ريتشارد أولت* و*جيمس ريس* فإن المهمة المعرفية للـ*ملف* تكمن في فهم أنماط سلوكية ودوافع محددة لمرتكبي جرائم القتل الجنسية أو جرائم إشعال الحرائق عمدًا، والتي لم يتم كشف غموضها، وذلك في الأماكن المنكوبة التي وقعت فيها تلك الجرائم. وفي موضع آخر، وصف أحد رؤساء *وحدة العلوم السلوكية* هذه الاستراتيجية بأنها محاولة *للعثور على الجاني عبر تحديد سبب الجريمة* [14]. حيث يستنتج المحققون من وضع مكان ارتكاب الجريمة هل ارتكب المجرم الجريمة بطريقةٍ أقرب لأن تكون منظمة أو غير منظمة؟ ومن هذا الاختلاف الرئيس يحاولون حصر هوية الجاني المجهول أكثر فأكثر وذلك انطلاقًا من: هل كان مرتكب الجريمة يعيش على مقربة مباشرة للضحية؟ وهل كانت شقته في حالةٍ متردية؟ وهل الجاني طلق اللسان أم منبوذ اجتماعيًّا وهل كان فاتح البشرة أم داكن البشرة وهل كان بدينًا أم نحيفًا هزيلًا؟ (فوفقًا لقناعات علماء نفس الجريمة هناك أمراض نفسية محددة تظهر في عادات تقشفية عند تناول الطعام). لقد استهل موظفا مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي مقالهما الرائد بإعلان خبر

النجاح في التمكن من الكشف عن ملابسات سلسلة من سبع جرائم اغتصاب، تأتي فيها اكتشاف *طريقة ارتكاب الجريمة* ذاتها وذلك في غضون أسبوع من إنشاء الملف الجنائي. تتعلَّق عناصر التخمين، التي يتضمنها هذا الملف بما يلي: ١) الأصل العرقي للجاني.
٢) جنسه.
٣) العمر بالتقريب.
٤) الحالة الاجتماعية.
٥) الوظيفة.
٦) السلوك المتبع عند الاتصال بالشرطة.
٧) درجة النضج الجنسي.
٨) السؤال عما إذا كان من الممكن أن يرتكب الجاني جرائم أخرى.
٩) إمكانية أن يكون/ تكون قد اقترف/ ت بالفعل جرائم مشابهة في الماضي.
١٠) وجود سوابق محتملة.
وبالإضافة إلى ذلك فإن التقاط صور فوتوغرافية لمسرح الجريمة ومحاضر التشريح والفحوصات المعملية والتقارير الشرطية تعد من وسائل المساعدة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل إنشاء ملف للجاني [15].
لقد أصبحت مجلة *نشرة تطبيق القانون التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي*
(*FBI Law Enforcement Bulletin„) تصدر في عام ١٩٨٠ بصورةٍ كلية في ظل هذا الشكل الجديد لإجراء التحقيقات. وتبع صدور المقال الرئيس لـ*ريتشارد أولت* و*جيمس ريس* مقالات عديدة، تم فيها تطبيق التصور المعرفي المبدئي لملف الجاني بشكلٍ اختص بالجرائم الجنسية وجرائم إشعال الحرائق عمدًا. وعلاوةً على ذلك بدأ موظفو *وحدة العلوم السلوكية* في إجراء سلسلة من المقابلات النفسية –والتي خُصِّص لها وقت تجاوز سنوات– مع مرتكبي جرائم قتل جماعية ممن تمت إدانتهم. وبالرغم من هذا كله فقد كان السعي لوضع آثار نفسية فردية عند ارتكاب سلسلة من الجرائم يرتبط ارتباطًا ضروريًّا بالمرض النفسي الذي يعاني منه الجاني. كما كتب *لويس جولد* بالفعل عام ١٩٦٢ قائلًا: *يسود بصفةٍ عامة الاعتقاد بأن الشخص، الذي يشعل الحرائق مضمرًا النية الكاملة لذلك، يرتكب جريمة شاذة. [...] تكمن جذور هذا السلوك المنافي للطبيعة بعمق في شخصية الجاني وترجع إلى اضطراباتٍ جنسية*. كما أكد *أولت* و*ريس* في مقالهما أنه *من المهم لأقصى درجة أن تقتصر هذه التقنية في التحقيق على الجرائم العظمى التي تفتقر في بادئ الأمر لأي دافع معروف لارتكابها وأن تثبت الإشارات بشكلٍ كافٍ أننا بصدد جرائم ارتكبها شخص مريض نفسيًّا* [16]. أي ألا يتم إنشاء *ملفات* إلا عندما يكون مغزى الجريمة غير واضح؛ فيصبح من

شأن *الملفات* أن تُظهِر الأمور المنطقية والقابلة للقياس الموجودة في أماكن ارتكاب الجريمة التي يسودها الفوضى؛ حيث يكون الغضب الذي أذهب بعقل الجاني قد بدَّل هذه الأمور المنطقية والقابلة للقياس في بادئ الأمر. *لا يتعين أن تنشأ الملفات الشخصية النفسية (حسبما يُطلق عليها بشكلٍ لا لبس فيه في سياق مرتكبي الجرائم المتسلسلة لإشعال الحرائق عمدًا) سوى في الحالات التي يثبت فيها أن الجاني المجهول لديه شكل من أشكال الاضطراب الذهني أو العاطفي أو السلوكي. أما إذا لم يتأتَّ اكتشاف وجود خلفية إصابة مرتكب الجريمة بمرض نفسي، فإنه لا يتم إنشاء ملف للجاني* [17].

إن الخلل العقلي للمجرمين يُمثِّل الشرط الوحيد الذي يتيح لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي إنشاء ملف للجاني. لقد ارتفع سريعًا عدد الأعمال الإجرامية التي طُبِّقت عليها طريقة التحقيق الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية (ففي عام ١٩٧٩ كان عددها خمس وستون حالة فقط وفي عام ١٩٨٠ تجاوز عددها مئتي حالة). أما في ألمانيا فقد صدر التكليف بإنشاء أول ملف لأحد الجناة للمرة الأولى عام ١٩٨٤ وذلك بعد طلب تم تقديمه إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي. [18] إلا أن هذا الإجراء لم يحظَ باهتمامٍ عريض من الرأي العام إلا مع مطلع التسعينيات وذلك في سياق عرض الفيلم الأمريكي *صمت الحملان* والذي حقق نجاحًا كبيرًا. في هذا الفيلم تثبت إحدى عميلات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي –والتي تلقت تدريبًا نفسيًّا– إدانة أحد مرتكبي جرائم القتل المتسلسل. ونتيجةً لذلك الفيلم أصبح العمل الذي يؤديه *المُنمِّطون* بمثابة ظاهرة من ظواهر الثقافة الشعبوية.

لقد نشر بعض من أفراد الرعيل الأول لـ*وحدة العلوم السلوكية* التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي؛ ومنهم على سبيل المثال *روبرت ريسلر* و*جون دوجلاس* مذكراتٍ كانت محط الأنظار. وفضلًا عن ذلك، فإن هذه المهنة تحتل مكانًا محوريًّا منذ أواخر التسعينيات في الكثير من المسلسلات البوليسية المذاعة تلفزيونيًّا مثل *عقول إجرامية* و*الألفية* و*مطلق الألعاب النارية* و*المُنمِّط*.

تتضح من العرض السريع لتاريخ المفهوم *Profil* على الفور حقيقة أن هذا الشكل قد وصف طوال فترة تقل عن القرن الأفراد المتواجدين في موقف اختبار أو بحث جنائي. ولو تتبعنا النتيجة الجوهرية التي توصل لها *ميشيل فوكو* –ومفادها بأن معرفة الناس عن الأفراد المهمشين تطورت إلى حدٍّ بعيد منذ أواخر القرن الثامن عشر؛ حيث دفع سعي الطب النفسي لفهم المرضى وكذلك التعامل الجنائي مع المجرمين بقوة الأسئلة عن كيفية الكشف عن هويتهم وإجراء قياس أجسامهم– فإن هذا التأثير يزداد تركيزًا في الشكل المعرفي *للملف*. حيث يدور موضوع الملف حول شخص يخضع للتقييم أو شخص يتعرَّض للتعقب ومن ينشئ الملف هم ممثلون لسلطة

الدولة أو الشرطة أو السلطة العلمية. وفي *الملفات*، التي تم إعدادها في القرن العشرين، أصبحت علاقات السلطة المؤسسية متحققة بدرجةٍ مميزة من الوضوح. ويمكن بوضوح سرد تاريخ نجاح الطب النفسي والبحث الجنائي بهذا المعنى وذلك على مدار نشأة وتكوين تقنيات تسجيلهما وتدوينهما [19].
وقد ترسَّخ هذه الحالة –أيضًا- في السياقات الدلالية الأقدم للمفهوم. حيث كان معنى مفهوم *Profil* الوارد في تاريخ الفن، بوصفه يعني منظرًا جانبيًّا للوجه، دائمًا ما يُستخدم منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر، عندما تكون بعض التأثيرات المعرفية المنهجية والتصنيفية المحددة مرتبطة بعرض الوجه. فقد حوَّل *يوهان كاسبر لافاتر* صورة خيال الظل أي خيال الظلِ في المنظر الجانبي للوجه من عمل فني، يؤدى بعناية، إلى شفرةٍ كتابية، تُمكِّن من يقرأها من الولوج إلى مكنون نفس كل إنسان. لم يدع *لافاتر* في بحثه الموجز والصادر عام ١٧٧٢ تحت عنوان *عن علم الفراسة* مجالًا للشك في أن الصور الموضوعة على اللوحات المعدنية أو الرسومات الخاصة بالأشخاص الذين يتم تأملهم يجب أن تُظهِر المنظر الجانبي للوجه. وللبرهنة على هذه النظرية قارن *لافاتر* بين رسمٍ يتمتع بأهمية في سياق علم الفراسة ويظهر به جانب وجه الفيلسوف *مونتسكيو* وبورتريه للفيلسوف له مدلول أقل قوة، واكتشف *لافاتر* أن في البورتريه *تقدم لنا نظرة الرسامِ وبالتالي نشاط العضلات [...] في أغلبها شيئًا متكلفًا ومتصلبًا ومتوترًا بدلًا من أن تعرض لنا الوضع الطبيعي*. يرى *لافاتر* أن عرض المقطع الجانبي للوجه يتغلب على هذا العيب في تصوير الوجه من الأمام؛ لأن كل من يسمح بتصويره على هذا النحو *يهدف إلى حدٍّ كبير في ألا تتحكم فيه عين الرسام وإنما يهدف إلى أن ينظر بشكلٍ أكثر طبيعية وحرية* [20]. أي أن الصورة المأخوذة للمقطع الجانبي للوجه تتيح وجود موضوعية أكبر وبالتالي إمكانية أفضل للتأويل. وبعد ذلك بنحو مئة عام برهن العالم المتخصص في مجال البحث الجنائي والمنتمي لمدينة باريس *ألفونس بيرتيون* على أمرٍ مشابه تمامًا؛ عندما قدَّم نظامه الجديد لتحديد هوية الجناة المعتادين على الإجرام تحت اسم *الأنثروبومترية* وهو عبارة عن سلسلة من قياسات الجسم يتم إكمالها بصورةٍ فوتوغرافية ملتقطة لجانب وجوه المذنبين. حيث كتب *بيرتيون* قائلًا: *إن المنظر الجانبي للوجه يعد بما فيه من خطوطٍ دقيقة مناسبًا لعرض السمات الفردية المحددة لكل وجه على درجةٍ أكبر من الصورة الملتقطة للوجه من الأمام* [21]. ربما يعزي سبب هذا في المقام الأول إلى إمكانية تحديد الهوية بشكلٍ ممتاز عن طريق الأذن التي يختلف شكلها عند كل إنسان ولا يمكن تغيير شكلها أثناء التقاط الصورة الفوتوغرافية عن طريق التلاعب بتعبيرات الوجه على أي نحوٍ يريده الشخص. توضح شروحات *لافاتر* و*بيرتيون* أنه من المفترض أن يكون *للصورة الملتقطة لجانب

الوجه* -بوصفها مقطعًا جانبيًّا للوجه- تأثيرات معرفية عن الأفراد الخاضعين للتحليل والتصنيف وتشبه بذلك الوثيقة المكتوبة على هيئة جدول وتحمل الاسم ذاته. [22]

## الانتصارات المتواصلة للملفات الشخصية التي يُنشئها الأفراد لأنفسهم :

تواكب مع تأسس الثقافة الرقمية في ربع القرن الأخير إعادة تعريف وتوسيع نطاق استخدام شكل *الملف الشخصي* بصورةٍ هائلة. فبينما كان الأمر يتعلق -بدءًا من اختبار قياس مستويات الذكاء الذي وضعه *روسوليمو* وحتى الطرق المنهجية للبحث الجنائي التي يتبعها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي- بإدراك سلوك منحرف، فإن مهمة الملفات الشخصية في يومنا هذا غالبًا ما تكمن في إبراز أن صاحب الملف الشخصي يتمتع بجاذبيةٍ خاصة وكفاءة ويقدم مشاركة اجتماعية. فحسبما أوضح النقاش، الذي دار على وسائل التواصل حول سلوك مرتكبي جرائم إطلاق النار بشكلٍ عشوائي عام ٢٠١٢ ، فإن *الملف الشخصي* يعني في الوقت الحاضر أن صاحبه يتمتع بوضع طبيعي أكثر مما يعبر عن ذوي الحالات المرضية. كيف وصل الأمر إلى هذا التحول؟ في أي سياقاتٍ تحوَّل وصف الملامح الظاهرية للشخص بطريقة إلزامية إلى وصف ملامح الشخص يتم إعداده عن طيب خاطر؟
لقد تغيَّرت الشروط التقنية لتشكيل الرأي العام بشكلٍ أساسي في منتصف التسعينيات، أي عندما تحوَّل الربط بين أجهزة الكمبيوتر وعملية التفاعل بينها –والذي ظل طوال ربع قرن مقصورًا على دائرة محدودة من الأفراد التابعين للجيش الأمريكي وقراصنة الكمبيوتر– إلى شكل من أشكال التواصل يشمل العالم بأسره ويحمل اسم شبكة الإنترنت. حيث أتاح النمو المتسارع جدًّا للشبكة العنكبوتية العالمية وكذلك متصفحات الإنترنت ذات الطابع التجاري مثل متصفح *نتسكيب* *Netscape* لكل مستخدم إمكانية الإعلان عن شخصه دون حاجة لوجود وسائل الإنتاج باهظة التكاليف والخاصة بوسائل الإعلام أيضًا. أي أن *التواصل* على شبكة الإنترنت لا يعني منذ البداية إسراع عملية التواصل بين فئة من المتلقين يعرفون بعضهم بعضًا بالفعل (التحول من إرسال خطاب أو فاكس إلى إرسال رسالة بريد إلكتروني) فحسب، بل وأيضًا الإمكانية الجديدة لأن يتراسل أشخاص معًا، لم يسبق لهم معرفة بعضهم ببعض، وذلك على هيئة التواصل عبر المنتديات والمنصات الإلكترونية في شبكة الإنترنت.
لقد ظهرت في هذا المجال الجديد للرأي العام الرقمي –أيضًا- الآثار الأولى للملفات الشخصية التي ينشئها الأفراد لأنفسهم. ففي مستهل عام ١٩٩٥ شرعت صفحة match.com –والتي يستخدمها في الوقت الحاضر ما يقل قليلًا عن ثلاثين مليون عضوًا مسجلًا فيها– نشاطها وذلك بوصفها أول منصة

على الإطلاق للبحث عن شريك على شبكة الإنترنت. ووردت في النسخة الأقدم من الموقع الإلكتروني الدعوة التالية: *فلتصبح عضوًا بإنشاء ملف شخصي خاص بك*. كما ورد في أحد إعلانات الشركة عام ١٩٩٦: *إن match.com تمتلئ بملفات أخاذة للأعضاء*[23]. لقد بحثت عالمة الاجتماع *إيفا إيلوز* طريقة البحث عن شريك عن طريق شبكة الإنترنت تطبيقًا على match.com وعلى منصات أخرى مشابهة في السنوات الماضية وشملت تحليلاتها، التي حظيت بمعدلات قراءة مرتفعة، أيضًا *الملف الشخصي* بوصفه شكلًا لتقديم صورة للذات. إن كل مستخدم ومستخدمة لهذه المنصات يجب عليه عند قيامه بالتسجيل الإجابة على عشرات الأسئلة المتعلقة بمظهره الخارجي واهتماماته ونمط معيشته والقيم التي يؤمن بها وذلك في سبيل إمداد الأعضاء الآخرين بقدرٍ كافٍ من المعلومات وكذلك إمداد علماء النفس التابعين لـ match.com بمادة بحثية قابلة للتنميط. فالأمل في إيجاد نتائج البحث *الرئيسة* لمجموعة كبيرة من الشركاء المحتملين يضاهي في أهميته وجود توافق بين ملفين شخصيين. أولت *إيفا إيلوز* في دراساتها اهتمامًا في المقام الأول للتناقض الذي يحدث في المنصات بين الشعور بالألفة وعلانية السوق وبين تعرية الأفراد والإطراء عليهم على نحوٍ يماثل ما يحدث عند ترويج السلع[24]. ولذلك فإن أبحاثها الاستقصائية، التي ترجع إلى نهاية الألفية، تتمتع بأهمية في تأصيل مفهوم *ملف شخصي* ويرجع سبب هذا فقط إلى أنها جعلت من الممكن إدراك كيف تأسس هذا الشكل في البحث عن شريك على شبكة الإنترنت بالفعل بوصفه شكلًا محوريًّا من أشكال تمثيل الذات. فقبل ذلك بسنواتٍ قليلة، لم يكن *الملف الشخصي* معروفًا سوى بوصفه أداة للسيطرة على المذنبين. غير أن *الملف الشخصي* أظهر في مواقع البحث عن شريك عبر الإنترنت جانبه المثمر التام بوصفه مجالًا لوصف الذات.

وفي يناير عام ١٩٩٧، أي بعد أقل من عامين من دخول منصة match.com إلى السوق، قدم رجل القانون *أندرو وينريتش* في *مانهاتن* فكرته لإنشاء موقع إلكتروني تحت عنوان six degrees.com. لم يكن هذا الموقع يهدف إلى التوفيق بين عشاق محتملين، بل إلى بناء شبكة من الأصدقاء والمعارف. وكان موقع *يوتيوب* يتضمن مقطع فيديو خاص بذلك العرض التقديمي. كان صورة مقطع الفيديو هذا غير واضحة، كما تخللته مشاكل في الصوت. وقد حقق مقطع الفيديو هذا حتى ربيع عام ٢٠١٧ عددًا متواضعًا للمشاهدات بلغ إحدى وثلاثين مشاهدة. وذلك بصرف النظر عن أنه يمكن أن يكون هناك بعض الحق في وصف خطبة *أندرو وينريتش* –والتي استغرقت خمس عشرة دقيقة– بأنها لحظة مولد مواقع التواصل الاجتماعي بمفهومها المستخدم اليوم. كان موقع *سيكس ديجريز* *Sixdegrees* –والذي امتد نشاطه من

عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١– عبارة عن شبكة على الإنترنت، سجَّلت بين الحين والآخر وجود مئة موظف وثلاثة مليون ونصف مستخدم. لكن هذه الشبكة لم تُثِر اهتمامًا هائلًا بسبب الاتصال البطيء وغير المتحرك بشبكة الإنترنت في نهاية التسعينيات واقتصار البيانات المتوافرة على النصوص وذلك على نحوٍ مختلف لمنصتي *فريندستير* *Friendster* و*ماي سبيس* *MySpace* اللّتين تم تأسيسهما عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣؛ حيث أُتيح لمستخدميهما بشكلٍ متزايد الاتصال بالإنترنت ذي النطاق العريض وكذلك الكاميرات الرقمية والتي بدأ بها تاريخ نجاح وسائل التواصل الاجتماعي، الذي شمل العالم بأسره.
لقد أثبت *أندرو وينريتش* في بداية خطبته أن *إمكانيات الترابط والتواصل ظلت في الأعوام العشرة أو الخمسين أو المئة عام الأخيرة كما هي. وهذا ما نسعى اليوم إلى تغييره. نريد أن نكتب التاريخ وأن نعرض لكم ماذا يعني منذ الآن فصاعدًا إنشاء شبكة للتواصل* [25]. تلا هذا الإعلان الواثق عرض لموقع *سيكس ديجريز* *Sixdegrees* والذي ضم في حقيقة الأمر جميع العناصر الأساسية لوسائل التواصل الاجتماعية التي ظهرت لاحقًا والتي غيرت مجرى التاريخ. كان في بؤرة هذه العناصر *الملف الشخصي* للمستخدمين. ولو أثار التفكير في هذا الشكل اليوم تتداعى أفكار عن مليارات الأوصاف الشخصية الموجودة على حسابات *فيس بوك* *Facebook* و*لينكد إن* *LinkedIn* و*إنستجرام* *Instagram*، فإن فكرة موقع *سيكس ديجريز**Sixdegrees* تعد بمثابة نموذج أولي في هذا الصدد. [26] لقد تمت تهيئة هذا النموذج بدقة في مذكرة براءة الاختراع التي حملت عنوان *طريقة وتجهيزات إنشاء قاعدة البيانات والنظام الخاصين بالشبكة*. وقد قدمها *أندرو وينريتش* وموظفوه بالتزامن مع إطلاق موقع *سيكس ديجريز* *Sixdegrees*. يتأتى معرفة الأهمية، التي حظيت بها فئة *ملف شخصي* هنا من أن برنامج الكمبيوتر الحاصل على براءة الاختراع جعل قيام أي مستخدم جديد بالتسجيل –حسبما يُقال– متوقفًا على ملء *بعض العناصر المنصوص عليها* في الملف الشخصي. تشمل هذه العناصر نقاطًا عديدة من بينها *محل السكن والوظيفة والجنس*. ولا يمكن تشغيل وظائف الشبكة وإضافة *أصدقاء* أو البحث عن أشخاص ذوي صفات محددة دون إكمال ملء هذه العناصر. وفي موضع آخر من مذكرة براءة الاختراع، أي في فقرة *تعديل الملف الشخصي*، يتم التأكيد مرةً أخرى على أن أي عضوٍ جديد في الشبكة *عليه أن يودع معلومات مختلفة في الملف الشخصي ومنها على سبيل المثال عنوان (عناوين) البريد الإلكتروني واسم العائلة والاسم الأول والاسم المستعار والوظيفة ومحل السكن والهوايات والقدرات المميزة والكفاءات التخصصية وخلافه*. ترتبط وفرة المعلومات عن كل مستخدم بوجود صلة بنموذج العمل المرغوب فيه

والخاص بموقع sixdegrees.com. يتمثل هذا النموذج في *تقديم خدمة بريد إلكتروني مجانية للأعضاء في مقابل إنشائهم لملف شخصي يصف ميولهم الشخصية*. وتعين أن يرى كل مستخدم لموقع sixdegrees.com على صفحته إعلانات مشخصنة ومصممة بشكل فردي. [27]

إن ما كان يُطلق عليه في هذا البرنامج –الذي تأسس عام ١٩٩٧ ويعد أساسًا تعود إليه وسائل التواصل الاجتماعي– اسم *الملف الشخصي* كان يعد بمثابة عملة نقدية ـ تتيح لمن يدير الملف الشخصي في المستقبل أن يمارس تجارة تُدر ربحًا. ولذا لم يكن من الممكن تقديم الخدمة مجانيًّا سوى؛ لأن كل مستخدم يدفع مقابل تلك الخدمة عن طريق نبذة يؤلفها بنفسه وتحمل طابع السيرة الذاتية وتتيح للمعلنين المحتملين أن يعرفوا ما لم يكن معلومًا لهم حتى ذلك الوقت عن الظروف المعيشية لمن يرسلون إليهم إعلاناتهم. ولذلك تعد *الملفات الشخصية* في تاريخ وسائل التواصل الاجتماعي منذ البداية ذات شقين: فهي تعد بالنسبة لأعضاء وسائل التواصل الاجتماعي شكلًا من أشكال عرض صورة للذات قابلًا للتسجيل وبالنسبة للشركة صاحبة موقع التواصل الاجتماعي مستودعًا يضم وفرةً من البيانات عن أشخاص حقيقين ومستهلكين حقيقين ويدر ربحًا. لقد ظهر مدى ارتفاع التوقعات الاقتصادية المعلقة على ذلك المستودع بوضوح عندما عرض المالكون الجدد للشركة مذكرة براءة الاختراع -التي باعها *أندرو وينريتش* مع حصته في الشركة عام ١٩٩٩- للبيع وذلك بعد انتهاء فترة نشاط موقع *سيكس ديجريز* *Sixdegrees* . وفي المزاد العلني المقام في سبتمبر عام ٢٠٠٣ تقدم بعض الرواد في مجال وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الشركات القابضة لشراء البرنامج. وعندما اشتراه *ريد هوفمان* المشارك في ملكية إحدى الشبكات –التي كانت قد تأسست قبل ذلك بأشهرٍ قليلة وحملت اسم *لينكد إن* *LinkedIn* في مقابل سبعمئة ألف دولار– وصف مذكرة براءة الاختراع بأنها *صيغة غيرت مجرى الأمور في مجال شبكات التواصل الاجتماعي* [28] وأنها زودت شركته الخاصة بالخطوط العريضة لتقويتها من الناحية الاقتصادية والمعلوماتية.

لقد أطلق *أندرو وينريتش* اسم *سيكس ديجريز* *Sixdegrees* على المنصة التي رأي أنها ستحدث ثورة في إمكانيات الترابط والتواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت والتي أقر متنبئًا لها أنها سيكون لها المقدرة على *استيعاب مئات الآلاف، إن لم يكن ملايين الأفراد* [29]. وفي عام ١٩٩٧ أصبح لهذا المفهوم وقعٌ مألوف؛ لأنه ربط تجربة الفكرة مع الممارسة العملية حديثة العهد لشبكات التواصل الاجتماعي. وهي التجربة التي حظيت في السنوات السابقة على ذلك بشعبية كبيرة للغاية في وسائل الإعلام القديمة والمتمثلة في المسرح والسينما. ففي عام ١٩٩٠ عُرِضت للمرة الأولى

مسرحية تحمل اسم *ست درجات من الانفصال* وذلك على أحد مسارح القبو في شارع *برودواي*. حققت هذه المسرحية في السنوات التالية نجاحًا، ثبت أنه أحد النجاحات المسرحية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصبحت النسخة السينمائية والتي حملت الاسم ذاته محط الأنظار في عام ١٩٩٣ وشمل ذلك –أيضًا- اهتمام مانحي جائزة الأوسكار بها. أي أن *أندرو وينريتش* أشار بذلك المفهوم إلى الفرضية، التي كانت موجودة في منتصف التسعينيات، ومفادها أن أي شخصين على سطح الأرض لا يفصل بين معرفة بعضهما لبعض سوى ست مسافات على الأكثر تربط بينهما [30]. أجريت هذه التجربة في المسرحية وكذلك في سيناريو الفيلم، اللذين ألفهما *جون جويير*، حتى نهايتها ودونما توقف تطبيقًا على اثنين من الأزواج من نيويورك. حيث أصبح هؤلاء الأزواج ضحايا لشخص محتال. كان المحتال شابًّا، انتحل صفة ابن الممثل *سيدني بواتييه* وادعى أنه زميل لأبنائهم في جامعة هارفارد. ومنذ تلك النقطة، يدور العمل *ست درجات من الانفصال* حول محاولة هؤلاء الأزواج للتحري حول هوية هذا الشخص المجهول وعلاقته الغامضة بأبنائهم الذين لم يسبق لهم أن سمعوا عنه قط. تبدو المسرحية من منظور حياتنا اليوم في المقام الأول بمثابة دراسة تسعى لإنتاج المعرفة في ظل ظروف ما قبل العصر الرقمي؛ فقد اضطرت مجموعة أفراد الأسرتين المخدوعتين إلى أن تلجأ طويلًا وبشكلٍ متعب إلى وسائل الإعلام الاعتيادية لكي تستكشف ما كانت محركات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي في الوقت الحاضر ستقدمه بعد نقرات قليلة عليها (هل لدى سيدني بواتييه ابن؟ أي دوائر من الأصدقاء تحيط بزملاء الأبناء؟). حيث استعانت الأسرتان بالسيرة الذاتية لـ*سيدني بواتييه* –والتي حصلتا عليها من مكتبة لبيع الكتب المستعملة– وبالكتب السنوية لطلاب هارفارد وختامًا بجريدة *نيويورك تايمز* التي وضع فيها صحفي صديق لهما مقالًا عن سلوك الشخص المحتال.
أي أن *وينريتش* كان دقيقًا في اختياره لمفهوم *سيكس ديجريز* ليطلقه على أول موقع لإقامة علاقات صداقة على شبكات التواصل. فمن الممكن تطويع حالة عدم التوقع التي تمر بها العلاقات الاجتماعية غير الملموسة بصورة متزايدة –والتي تحكي عنها المسرحية التي تحمل هذا الاسم- وجعلها على الأقل تصل إلى الدرجة الثانية من درجات التواصل واستخدامها بذلك على نحو مثمر وذلك عبر تقنية التواصل الحديثة. ويعتبر الملف الشخصي هو الشكل الذي ينظم هذا الترويض لعلاقات التعارف المتشابكة والمشوشة هذه؛ فهو يعد بمثابة وصف تفصيلي، يجعل من الممكن بسرعة وبصورة موثوق فيها تحديد هوية كل فرد بمن فيهم الأفراد المنتمين لدائرة المعارف. وفي عصر التواصل الاجتماعي –وهذه هي الرسالة الضمنية لهذا الاسم– ربما كانت ستثبت إدانة أحد المحتالين مثل الابن المزعوم لـ*سيدني بواتييه* في

أقل من الثانية. وهكذا فإن الملفات الشخصية تحتفظ بوظيفتها المفيدة من الناحية الشرطية وذلك –أيضًا- في أوقات وصف الذات بصورة إيجابية. لقد بدأت *ست درجات من الانفصال* بين أي شخصين عشوائيين –قبل مرحلة تحول العلاقات الاجتماعية للصورة الرقمية والتي أصبحت دافعًا لتاريخ مظلم من الخداع- تصبح شفافة وقابلة للاستيعاب.

## الملف الشخصي في ثقافة التقدم للوظائف:

بينما ظهر الملف الشخصي، الذي ينشئه الفرد بنفسه، في مواقع البحث عن شريك على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للمرة الأولى في النصف الثاني من التسعينيات، فإن هذا الشكل قد ظهر بعد ذلك بوقتٍ قصير في سياق لم يكن مرتبطًا بالوسيط الإعلامي الجديد المعروف باسم شبكة الإنترنت. فقد حظي هذا المفهوم في غضون سنين قليلة بشعبية ضخمة في المراجع الخاصة بالتقدم للوظائف، والتي حققت نجاحًا منذ بروز *ثقافة التقدم للوظائف* المميزة وذلك عن طريق متطلبات معيارية وعمليات ووثائق. ففي ألمانيا تبوأت كتيبات *كريستيان بوتيير* و*أوفه شنيردا* مكانة ضخمة في الأدب الخاص بكتيبات التقدم للوظائف منذ ربع قرن. وقد دشن الفريق المكون من هذين المؤلفين حتى اليوم إمبراطورية، تضم ما يزيد على ستين مرجعًا من نوعية تلك الكتب. ومن عناوين تلك الكتب *التمتع بالثقة في مقابلات التوظيف* و*النجاح في مراكز تقييم الأداء* وكذلك *المرجع الكبير للتقدم للوظائف* وهو عنوان أهم مؤلفاتهما والذي أعيد نشره عدة مرات.
لقد لعب مفهوم *الملف الشخصي* في نهاية التسعينيات دورًا هامًّا في هذه الكتيبات الدعائية والكتب. فقد شدَّد الكتاب الاسترشادي، الذي ظهر في وقتٍ مبكر وحمل عنوان *كتابة الخطابات والسير الذاتية لخريجي الجامعات*، على أن *عدم إنشاء ملف شخصي* يعد أكبر عامل من عوامل رفض طلبات التوظيف. وفي إحدى فقرات هذا الكتاب، والتي كان عنوانها *قواعد الإقناع*، احتلت ملحوظة *ضرورة إنشاء ملف شخصي* [31] محل الصدارة. غير أن هذا المفهوم لم يكن بمثابة كلمة محورية في هذه المطبوعات الأولى أو أساس لعملية التدريب على التقدم بطلبات التوظيف. لقد تغير هذا الأمر بعد التحول للألفية الثالثة، عندما ساند *كريستيان بوتيير* و*أوفه شنيردا* ما يعرف باسم *طريقة إعداد الملف الشخصي* باعتبارها علامة تجارية مسجلة وأصبحت جميع العناوين الرئيسة أو الفرعية لكتبهما الصادرة منذ ذلك الحين تقريبًا تتضمن هذا المفهوم. [32] ووفقًا لرأي *كريستيان بوتيير* فإن السبب في التركيز على الملف الشخصي يرجع في المقام الأول إلى حدوث تغير تقني في سوق العمل في ما يتعلق بمجال وسائل الإعلام وترسخ فكرة تقديم طلبات التوظيف عبر شبكة الإنترنت قرابة عام ٢٠٠٠ والتي ارتبطت بتنفيذ معايير شكلية صارمة وقللت مساحة وضع عناصر سردية في خطابات

التوظيف. [33] ولذلك فقد ورد في مستهل *المرجع الكبير للتقدم للوظائف*: *لا يتأتى السيطرة على المتطلبات الحديثة للتوظيف إلا بإعداد ملف شخصي*.
يتم ترتيب جميع مراحل البحث عن فرصة عمل وفقًا لهذا التصنيف الرئيس:
*عليك أن تعرض ملفك الشخصي بالفعل عند التواصل مع أشخاص آخرين وأن تجعل الملف الشخصي واضحًا في حافظة التقدم للوظائف وأن تعرضه في مكالمات هاتفية مع الشركة، التي ترغب بالعمل لديها، وأن تبرزه بصورة مضبوطة في مقابلة التوظيف. حتى وإن تلقيت دعوة للذهاب إلى أحد مراكز التقييم، فإنك لن تحقق نجاحًا إلا إذا كان ملفك الشخصي الفردي واضحًا* [34].
لقد ظهر مفهوم *الملف الشخصي* بتنويعات لا حصر لها في *المرجع الكبير للتقدم للوظائف*، الذي يبلغ عدد صفحاته ٥٥٠ صفحة؛ حيث ظهر بوصفه *ملف شخصي تأهيلي* و*ملف شخصي للتوظيف* و*ملف شخصي للمتقدمين لوظائف* وفي تركيبات اسمية مشابهة.
لكن كيف يجب أن يبدو *الملف الشخصي للأفراد والغني بالعبارات ذات المدلول القوي* والذي يرى *بوتيير* و*شنيردا* أنه يقود الشخص الباحث عن عمل *إلى تحقيق هدفه وبالتالي إلى شغل المنصب الذي يسعى إليه*؟ هناك تناقضات محددة تلفت الأنظار في *نقاط الارتكاز الرئيسة* الثلاثة، التي تتألف منها طريقة إعداد الملف الشخصي، والتي كان فريق عمل المؤلفين يتطرق إليها في مستهل كل عمل مطبوع يؤلفانه. فالنقطة الثالثة وهي نقطة *المصداقية* تحذر المتقدم لشغل وظيفة كالآتي: *لا تنحنِ، إن شخصيتك مرغوب بها!* غير أن هذه المطالبة بتقديم صورة للذات بطريقة صحيحة قدر الإمكان تتعارض مع النقطة الأولى والتي تطالب بـ*دقة* خطابات التقدم للوظيفة وهي النقطة التي ورد فيها ما يلي: *كلما تعاطيت في طلب التقدم للوظيفة بصورة أفضل مع متطلبات الوظيفة، زادت نسبة نجاحك. عليك أن تنحاز إلى رؤية مسؤولي قسم شؤون العاملين* [35]. في هذا التحدي المزدوج وفي هذا التضارب بين النظرة الذاتية الداخلية الصحيحة وبين التواؤم مع منظور رب العمل يكمن ربما طابع أساسي، يميز الملفات الشخصية التي ينشئها الأفراد لأنفسهم؛ لأن الملف الشخصي يعد شكلًا، يتعين عليه أن ينتج أكبر قدر ممكن من الفردية وأكبر قدر ممكن من التكيف مع الآخرين.
أي أن الملفات الشخصية، التي ينشئها الأفراد لأنفسهم في الوقت الحاضر، تتقارب مع الملفات الشخصية التي يتم إعدادها في إطار علم علم النفس التقني وعلم الأدلة الجنائية؛ وذلك باعتبار أن هدف الوصف الذاتي يكمن في التوافق بطريقة منسجمة قدر الإمكان مع الإطار الذي يرسمه ربُّ العمل. إن نظرة علماء علم النفس التقني وعلم الأدلة الجنائية، التي تنصب من الناحية الخارجية على التلاميذ المصابين بأمراضٍ نفسية أو مرتكبي الجرائم المجهولين، تنتقل في *الملفات الشخصيةٍ المعدة من أجل التوظيف* لتنصب

على أصحاب هذه الملفات الشخصية. حيث يجب أن يكون أصحاب هذه الملفات الشخصية قادرين على أن ينظروا لأنفسهم بأعين منزهة عن أي غرض للمؤسسة التي يود العمل لديها في المستقبل. وانطلاقًا من هذه الخلفية، يصبح من المنطقي أن يقدم *بوتيير* و*شنيردا* لقرائهما النصيحة التالية عند إعداد الملفات الشخصية: *عليكم أن تصبحوا محققين سريين في ما يخص أموركم الشخصية وأن تسلطوا الضوء على ماضيكم المهني!* [36] أي أن كلا المتخصصين في مجال التقدم للوظائف ينبه إلى أن التحقيق الجنائي قد يعد بمثابة نموذج يُحتذى به عند تقديم صورة للذات في سوق العمل. إن الملفات الشخصية، التي يتم إعدادها في الوقت الراهن وتصطبغ بالطابع الفردي المستقل، تندمج في شكلٍ ملائم لها ومحدد مسبقًا. ومن المحتمل أن يكون هذا بالضبط هو الصراع الذي يؤدي إلى أن تحتوى المراجع الخاصة بطلبات التوظيف على جانبٍ مجازي متناقض بصورة تلفت الأنظار. فـ*بوتيير* و*شنيردا* لا يكفان عن كتابة أن الملفات الشخصية يجب أن تكون *خاضعة للتدقيق* أو أن تكون بها *ملامح محددة*. غير أن المراجع تشمل كذلك توصيات، مفادها أنه ينبغي على المتقدمين للوظائف *استكمال ملفاتهم الشخصية* أو *إبرازها بصورة مضبوطة* [37]. وتظهر في فوضى الصور اللغوية تلك المتطلبات المتناقضة لشكل *الملف الشخصي*. حيث ينبغي أن يكون الملف الشخصي غنيًّا بالملامح المحددة وأن يكون متأدبًا في الوقت نفسه وأن يمثل فردًا ذا طباع مميزة ويقدم مواءمات كاملة.

## ثوابت التحكم في الآخرين:

اليوم، بعد عشرين عامًا من ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وتوطيد دعائم الأدب الخاص بكتب التقدم للوظائف بشكل نهائي، يعد الملف الشخصي بمثابة صورة من صور التعبير عن الذات التي لا يختلف عليها أحد والمنتشرة في كل مكان. ففي سوق العمل، أدت بعض شبكات التواصل الاجتماعي مثل شبكة *لينكد إن* وشبكة *زينج* *Xing* بمشتركيها الذين يبلغ عددهم مئات الملايين إلى أن يكتمل حتمًا تقديم صورة للذات في الحياة المهنية عن طريق الملفات الشخصية لمستخدميها على شبكة الإنترنت. ففي أحد بيئات العمل مثل الجامعة، على سبيل المثال، أصبح كل موقع إلكتروني خاص بالموظفين وكل طلب بحثي وكل وصف لمشروع بحثي متوافرًا في ظل *الملفات الشخصية للباحثين* أو *الملفات الشخصية لمقدمي الطلبات* ذات التأثير القوي قدر الإمكان. وفي النهاية، فإن إنشاء ملفات شخصية في مواقع التواصل الاجتماعي والاعتناء بها أصبح يعد –كما وصفنا- بمثابة مؤشر على التمتع بصحة نفسية. أي أن شكل *الملف الشخصي* يظهر في جميع المجالات المهنية والخاصة بوصفه ممثلًا صادقًا للذات ويمكن استخدامه بصورة مستقلة. كما أصبح الحديث عن *الملفات الشخصية* الخاصة ينطلق

على ألسنة الناس دونما ثمَّة تلعثم.
وبالطبع فإن قصة النجاح هذه تحجب حقيقة أن شكل الملف الشخصي لم يتطوَّر ليصبح أداة لوضع معايير محددة ووضع نظام ما في مجال العلوم الإنسانية فحسب وإنما يعد بلا شك حتى يومنا هذا فعالًا –أيضًا- وبصورة متزايدة في إطار وصف الآخرين والتحكم فيهم؛ وذلك بالتوازي مع مسيرة الانتصارات التي حققتها الملفات الشخصية التي ينشئها الأفراد لأنفسهم.
هناك اتجاه متعدد الأشكال في الثقافة الرقمية يعارض التأثيرات الجديدة لإضفاء صفة الذاتية على الأشخاص. وهو ذلك الاتجاه الذي يجعل الأفراد بمثابة موضوع لعملية تسجيل البيانات والتي يمكن وضع معايير محددة لها ويمكن جعلها عملية متشابكة. إن مفاهيم مثل *الملف الشخصي للمستخدم* و*ملف الشخصية* و*الملف الشخصي للعميل* لا تعني بيانات المستخدم المتوافرة بصورة نشطة وطواعية فحسب وإنما –أيضًا- بيانات الشركات والمؤسسات أو الوكالات وهي البيانات التي يتم إنشاؤها بصورة غير ملحوظة إلى حدٍّ بعيد عن طريق المستخدم. أي أنها ممارسة لعملية حصر البيانات والتي تعد أقدم بكثير من التاريخ الحديث للملفات الشخصية التي ينشئها الأفراد لأنفسهم. [38]
وقد أصبح مجال التسويق مجالًا محوريًّا للقيام بهذا الإجراء في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فقبل إنشاء وسائل التواصل الاجتماعي، كان استهداف العملاء المحتملين معتمدًا على القنوات أحادية الاتجاه في وسائل الإعلام. وبذلك كانت الإعلانات والدعاية التجارية في الصحف والإذاعة والتلفزيون لها الشكل نفسه لدى كل القراء والمستمعين والمشاهدين. وكان التأثير الفعال لشعارٍ جديد أو لحملة دعائية جديدة يرتبط بأمل الشركات في أن العبقرية الإبداعية لوكالة الإعلانات ستثير إعجاب أكبر دائرة ممكنة من المستهلكين. لقد تحولت هذه الكتلة المجهولة لتصبح عددًا كبيرًا من الأشخاص، الذين يمكن الوصول إليهم على نحوٍ فردي، وذلك بفعل تجزؤ نظام وسائل الإعلام في الثقافة الرقمية التي يعد كل مستخدم فيها بمثابة مستهلك ومنتج في الوقت نفسه. يعني *التسويق* في ظل الظروف التقنية الجديدة تحديد الفئات المستهدفة الأكثر تميزًا بصفة دائمة وحتى مخاطبة العملاء على حدة بمعلوماتٍ أعدت خصيصًا لهم وذلك هو الوضع المثالي للتسويق. إن الملف الشخصي في هذا الموقف التواصلي يعد بمثابة المكان الذي يتمكن فيه من يرسلون رسائل دعائية من إنشاء ومعرفة بيانات عن من يتلقون تلك الرسائل.
لقد لاحظ المتخصصون في مجال التسويق وأبرزوا –أيضًا- بصورة محددة أنه بذلك تتقارب العلاقة بين الشركات والمستهلكين، الذين يتم تحديد هويتهم لتحقيق هدفٍ ما، مع العلاقة بين علم نفس الجريمة ومرتكبي الجرائم. حيث

يقدم المستشار الإداري الألماني *أندرياس فينتسلاو* منذ العام ٢٠٠٣ تقريبًا عرضًا اسمه *تنميط العملاء* وهي الكلمة المشتقة من مفهوم „consumer profiling* [39] الذي شاع استخدمه في الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل بالفعل. ونتيجة لذلك كان شعار الموقع الإلكتروني وصورة غلاف الكتاب المنشور في دار النشر المملوكة للمؤلف عبارة عن بصمة مُكبَّرة لإصبع من أصابع اليد. وطبقًا لما ورد في مقدمة الكتاب، فإن *فينتسلاو* قارن بين *البنيات الهيكلية لأعمال التنميط في مجال علم الأدلة الجنائية والبنيات الهيكلية لأعمال المبيعات في الوقت الراهن* واكتشف وجود *تشابهات مثيرة جدًّا للاهتمام*. حيث إنه *في خضم الانشغال بقضايا العملاء وتطوير الأعمال والتسويق تبلورت فكرة أن الإنسان ربما يكون بحاجة إلى سبل وإمكانيات جديدة لفهم دوافع تصرفات العملاء. ربما يجب على الإنسان أن يتمكن من التنزه داخل عقول العملاء!* [40] غير أن الكلمة المستحدثة *تنميط العملاء* تعبر بوضوح فقط عما أصبح نموذجًا تجاريًّا أساسيًّا في عصر الثقافة الرقمية وذلك مع ظهور محركات البحث وشبكات التواصل الاجتماعي ومقدمي الخدمات عبر شبكة الإنترنت. فمن المعروف أن الشركات العالمية مثل شركة *جوجل* وشركة *فيس بوك* أسست إمبراطورياتها بالفعل على أساس الوعد الذي صاغه *أندرو وينريتش* ومفاده أنه بإمكان مقدمي الإعلانات أن يجعلوا شكل إعلاناتهم ومعدل تكرارها متوائمة مع المستخدمين على حدة وذلك بتنويعات لا يمكن تصورها. وفي العام ٢٠٠٧ تقريبًا، أدت إحدى الطرق المنهجية، التي كانت شركة *جوجل* تتمتع ببراءة اختراعها، لحدوث نقاشات عامة طويلة. وقد مكنت هذه النقاشات الشركة أن تحظى بـ*ملف شخصي موثوق به للمستخدم* وذلك انطلاقًا من سلوكيات من يلعبون ألعاب الكمبيوتر. فمن شأن المكوث لفتراتٍ طويلة على منصات ألعاب الشركة والخطط الفردية للاعبين أن يوضحا الميول الاستهلاكية للمستخدم ويتيحا بذلك إعلانات فعالة قدر الإمكان ويتم وضع تلك الإعلانات في توقيتات مميزة. [41]

كما أثارت هذه المعرفة، والتي تجمعت في الملفات الشخصية، للشركات على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية تساؤلات محددة بشأن حماية البيانات. ففي بلد مثل ألمانيا، والتي طورت منذ مطلع الثمانينيات أحكامًا دستورية معقدة بشأن *حق الفرد في تقرير مصير معلوماته*، صاحبت نشأة شكل الملف الشخصي منذ وقتٍ مبكر تعليقات ناقدة. وقد صاغت عالمة القانون *بيترا فيتيج* في العام ٢٠٠٠ بالفعل في مقال عن الملفات الشخصية لأغراض تسويقية *تحفظات قانونية* شديدة تجاه هذا الشكل الخاص بمعالجة البيانات وشدَّدت على قناعتها القانونية أن حتى قبول العملاء بذلك لن تغير في هذا الإشكالية شيئًا. فوفقًا لـ*فيتيج* يفقد حق الفرد في تقرير مصيره

مفعوله الساري *أينما تصبح السلامة الشخصية تحت تصرف الشخص المهتم بتلك البيانات بصورة غير محدودة*. وتضيف *فيتيج* أنه لذلك يجب من حيث المبدأ حظر إنشاء *ملفات شخصية للمستخدمين* في مجال التسويق وذلك نظرًا لحق الفرد الأساسي في تقرير مصيره المعلوماتي. [42] وعلى الرغم من هذا الانتقاد المبكر للملفات الشخصية فإن التحديد القانوني الأكثر دقة لهذا الشكل لم يحدث في السنوات التالية لذلك النقد. فحسبما كتب *كريستوف شنابل* في مقاله الشامل عن مفهوم *الملف الشخصي* في موقع *حماية البيانات* عام ٢٠٠٩، فإنه لم يكن هناك حتى تلك اللحظة *قضية واحدة في القضاء تم التعاطي فيها مع إنشاء ملف شخصي باعتباره أمرًا مخالفًا للقانون*. ويقول *شنابل* إن شكل الملف الشخصي لم يكن يمثل حتى العام ٢٠٠٩ *مفهومًا قانونيًّا* [43] . إنها ثغرة لم يتم سدها إلا مؤخرًا. وفي أبريل عام ٢٠١٦ دخلت اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوربي -التي تمت مناقشتها لوقتٍ طويل وتمت صياغتها بإحداث توازن بين حرية التصرف وبين الاستقرار القانوني– حيز التنفيذ. وتم للمرة الأولى في هذه اللائحة –التي كان من شأنها أن توحد النظام القانوني غير المتجانس آنذاك للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي على حدة- صياغة تعريفات لمفهومي *الملف الشخصي* و*التنميط* من منظور حماية البيانات. فأصبحت تشير الآن إلى *كل نوع من أنواع المعالجة الآلية للبيانات الشخصية* والتي يتم استخدامها *في سبيل تقييم جوانب شخصية محددة، تخص شخصًا طبيعيًّا؛ لا سيما من أجل تحليل الجوانب التي تخص أداء العمل والوضع الاقتصادي والصحة والميول والاهتمامات الشخصية والأمانة والسلوك ومحل الإقامة أو تغيير محل الإقامة لهذا الشخص الطبيعي وأيضًا التنبؤ بتلك الجوانب*. يندرج –وفقًا لقانون الاتحاد الأوربي- ضمن *مبادئ المعالجة العادلة والشفافة* للبيانات الشخصية *أن يتم إعلام الشخص المعني بوجود عملية لمعالجة البيانات وبأغراض تلك العملية*. ويجب على شركات أو وكالات جمع البيانات أن تنبه الشخص المعني إلى أن هناك عملية تنميط تجرى وإلى نتائج تلك العملية* [44].

إلا أنه كان معلومًا لمؤلفي اللائحة العامة لحماية البيانات –أيضًا- أن جمع معلومات عن الملفات الشخصية لم يعد مقتصرًا في تلك الأثناء على الشركات فحسب وإنما أصبح المستخدمون الفرديون أنفسهم ينشئون ملفات شخصية في المقام الأول أيضًا. ولذلك فقد ورد في المقدمة: *لا تسري اللائحة على معالجة البيانات الشخصية التي يجريها شخص طبيعي من أجل ممارسة أنشطة شخصية وعائلية فقط وبالتالي دون أن يكون لهذا أي علاقة بأنشطة مهنية أو اقتصادية*. ويتعين اعتبار أن *استخدام شبكات التواصل الاجتماعي* تعد من قبيل مثل هذا النشاط. [45] وبغض النظر أنه تم هنا الإبقاء على ذلك الحد الهش الفاصل بين الأنشطة *الشخصية* و*المهنية* في

شبكة الإنترنت وهي الحدود التي أسفر اختراقها عن نشأة طرق اقتصادية متنوعة تخص الأفراد في الثقافة الرقمية، فإن هذه الفقرة توضح التناقض التام في مفهوم *الملف الشخصي* في الوقت الراهن. حيث تعد العلاقة بين الملف الشخصي وأساس شخصية الفرد المحمي بموجب الدستور غير منسجمة مطلقًا مع صورة الإنسان لدى المكلفين بحماية البيانات. إن *التنميط* يعد فعلًا خارجيًّا لعملية وصف الشخص بصفات محددة وهو ما جعل *كريستوف شنابل* على اقتناع في العام ٢٠٠٩ أنه *من منظور الاقتصاد، يعد حق العملاء في تقرير مصيرهم في ما يتعلق بالملفات الشخصية متناقضًا تناقضًا تامًّا مع مصالح الشركات* [46].
لقد تغير هذا الوضع العام تمامًا. فعلى النقيض، أصبح مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي يجتهدون في تصوير شخصياتهم يومًا بعد يوم بصورة ملائمة عبر ملفاتهم الشخصية. وبذلك العمل، الذي قرروه بأنفسهم، فإنهم يزودون الشركات وعملاءها من المعلنين بوفرة من المعلومات على نحوٍ عابر. وينتج عن الوصول بصورة نشطة أو صورة سلبية إلى شكل *الملف الشخصي* علاقة ترابط غريبة، لم يعد من الممكن أن تفهمها فئات القائمين بصورة معتادة على حماية البيانات. حيث تختلط في الملفات الشخصية الموجودة في الوقت الحاضر على مواقع *فيس بوك* و*لينكد إن* أو *إنستجرام* عرض صورة الذات مع التحكم في الآخرين وإضفاء طابع الذاتية والتشيؤ بطريقة تجعل من غير الممكن الفصل بين هذه العناصر. ويبدأ شيئًا فشيئًا تتحدد الأشكال الجديدة من أشكال الرأي العام الاجتماعي والسياسي الناتجة عن هذا التحالف. وبذلك يبدو اقتراح من قبيل ما اقترحته *بيترا فيتيج* بالحظر القانوني لإنشاء ملفات شخصية طواعية وكأنه يرجع إلى عهد سحيق؛ على الرغم من أنه لا يرجع إلا إلى خمسة عشر عامًا فقط.
تقدم دراسات عالم النفس الأمريكي *ميشال كوسينسكي* مادة علمية كاشفة عن معلومات كثيرة، تكسبنا انطباعًا إلى أي درجة حدث تقارب بين تشكيل الشخصية بصورة مستقلة وبين تقييم الآخرين في الملفات الشخصية في الوقت الراهن. فمنذ العام ٢٠١١، نشر *ميشال كوسينسكي* مع موظفيه العديد من المقالات التي كانت تدور حول تقديم إفادات موثوق بها عن بعض الأشخاص. وهي الإفادات التي تؤكد ما ورد في منهجيات معقدة لعلم نفس الشخصية وذلك تطبيقًا على ملفات شخصية على موقع *تويتر* أو موقع *فيس بوك*. اعتمد *كوسينسكي* في تحليلاته للملفات الشخصية على نظرية *عناصر الشخصية الخمسة* أو *نموذج عناصر الشخصية الخمسة* والتي أصبحت منذ ظهور دراسات *لويس جولدبرج* في نهاية الثمانينيات بمثابة أحد إجراءات الاختبار الهامة الخاصة بعلم نفس الشخصية التجريبي.
يقسم نموذج عناصر الشخصية الخمسة الانفعالات والعواطف الفردية وفقًا

لخمس سمات ويعتقد أنه يمكن بمساعدة خمسة استفسارات معيارية تحديد وضع هذه السمات في سلوك الأشخاص الخاضعين للاختبار وأنه يمكن بذلك تأسيس تصنيف *للشخصيات* الإنسانية. إن نظرية *كوسينسكي* -التي تمت مناقشتها كثيرًا- تتمثل إذًا في اكتساب هذه المعرفة بطريقة أسرع بالأساس ولكنها –أيضًا- طريقة دقيقة وذلك عن طريق تحليل الملفات الشخصية الموجودة في شبكات التواصل الاجتماعي. ففي مقاله الأول المنشور عام ٢٠١١، أثبت *كوسينسكي* –تطبيقًا على شريحة أصغر تقدر بمئات قليلة من المستخدمين- أن أهم عناصر الملف الشخصي على موقع *تويتر* –والمتمثلة في عدد المتابعين وعدد من يتابعهم المستخدم وعدد التغريدات- تعد كافية من أجل تحديد ملامح الشخصية وفقًا لنموذج عناصر الشخصية الخمسة. وتتطابق نتائج هذا التحديد لملامح الشخصية مع التحليل الحقيقي وذلك بنسبة احتمال تزيد على تسعين بالمئة. أي أن*كوسينسكي* يرى أن الملف الشخصي على موقع *تويتر* يكفي للتنبؤ بصورة موثوق بها بنمط شخصية المستخدم وهل يتعين تصنيفه على أنه بالأحرى *منفتح* أو *ذو ضمير يقظ* أو *اجتماعي* أو *محب للتعاون* أو *مرهف الحس*.
في السنوات التالية، وسَّع عالم النفس وموظفوه من نطاق الأبحاث أكثر فأكثر ودعوا مئات الآلاف من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي –عبر صفحة على موقع *فيس بوك* أنشؤوها بأنفسهم وحملت اسم *شخصيتي*- إلى إعداد تحليل للشخصيات مكون من العناصر الخمسة الكبرى وقارنوا في ما بعد النتائج المتحققة بالملفات الشخصية للمستخدمين. ونشروا في العام ٢٠١٣ دراسة، تجعل أنماط شخصيات الخاضعين للتجربة -والذين أوشك عددهم أن يبلغ ستين ألفًا- مقترنة بتقييم ما يثير *إعجابهم* على موقع *فيس بوك*؛ أي مقترنة بتصرفهم المستحسن للتعليقات أو المنتجات أو النصوص أو الصور ومقاطع الفيديو المنشورة. وورد في المقال: *يمكننا أن نعرض أنه أصبح من الممكن عن طريق هذه المادة البحثية التنبؤ بصورة آلية ودقيقة بمجموعة من السمات الشخصية الحساسة للغاية، ومن بينها التوجه الجنسي والأصل العرقي والرؤى الدينية والسياسية والعمر والجنس* [47]. يرى المؤلفون أنه يتأتى من سلوك المستخدمين، والذي يمكن إدراكه في ملفاتهم الشخصية، الكشف بنسبة احتمال تقارب التسعين بالمئة عما إذا كان الشخص المعني له ميول جنسية مغايرة أم مثلية وبنسبة احتمال تعادل خمسة وثمانين بالمئة تقريبًا هل يدلي هذا الشخص بصوته في الانتخابات لصالح الحزب الديمقراطي أم الجمهوري.
لقد شدَّد *ميشال كوسينسكي* منذ أول جملة من دراسته الصادرة عام ٢٠١٣ بالفعل أن السبب في تمتع طريقته المنهجية بجاذبية كبيرة -بالمقارنة مع الإجراءات المعقدة لتحليل الشخصية في إطار علم النفس التربوي- يعزى

في المقام الأول إلى *سهولة الوصول* إلى البيانات. فبفضل سهولة الحصول على البيانات عن طريق الملفات الشخصية، ربما تمنينا هذه الطريقة في عملية حصر البيانات أيضًا بـ*إمكانيات متنوعة للتطبيق في المستقبل* [48] وذلك في مجالات عديدة من بينها مجال التسويق. وقد تحقَّق هذا الطموح في نهاية عام ٢٠١٦ بعد انتخاب *دونالد ترامب* رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية بطريقة واسعة النطاق وبطريقة ربما لم ينظر لها علم نفس الشخصية الأكاديمي بعين الاعتبار. فقد سعت شركة *كامبريدج أناليتيكا* وهي وكالة بريطانية معنية بأمور التواصل للفت الأنظار بافتراض أنها استطاعت إدارة معركة انتخابية محسوبة بدقة للرئيس *دونالد ترامب* وأثرت بهذا في النتيجة غير المتوقعة بصورة حاسمة وذلك استنادًا إلى تحليلات *كوسينسكي* للملفات الشخصية وعن طريق رسائل من موقع *فيس بوك* تم فصلها بصورة فردية. حيث قال *ألكسندر نيكس* الرئيس التنفيذي لشركة *كامبريدج أناليتيكا* في فعاليته التي أقامها في صيف عام ٢٠١٦ بمناسبة المعركة الانتخابية أنه *لو تعرفنا على شخصية كل ناخب على حدة جيدًا بصورة كافية، فإنه يمكن تفرقة الرسائل بصورة دقيقة وإثارة صدى أقوى في المجموعات المستهدفة الأكثر أهمية* [49]. وقد دعت الوكالة الملايين ممن يحق لهم الانتخاب إلى الخضوع لاختبارات شخصية على موقع *فيس بوك* وذلك اقتداءً بمثال *كوسينسكي* واستنبطت في النهاية من النتائج اتجاه المعلومات التي تم إرسالها.

لقد نشأ في الأشهر الماضية نقاش جدلي طويل بين الصحفيين وعلماء الإعلام بشأن التأثير الفعلي لهذا الإجراء المعروف باسم *التنميط المستهدف* على نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ولكن بغض النظر عن مدى عمق ومصداقية تأثير التسويق السياسي لشركة *كامبريدج أناليتيكا* والوكالات المشابهة لها على السلوك الانتخابي حقًّا، فمن المهم بالنسبة للقضايا المطروحة للبحث هنا حقيقة أن التحليلات، التي أجراها *كوسينسكي*، تبين بوضوحٍ مميز تذبذب الملفات الشخصية بين التمتع بالاستقلال والتحكم في الآخرين. فربما يمكن –بمفردات لغوية عفا عليها الزمن بعض الشيء من مفردات النقد السياسي- وصف سلوك من يقومون بعملية التنميط المستهدف على أنه *تلاعب* بالناخبين. غير أنه من السمات المميزة لأشكال التمتع بالذاتية في الثقافة الرقمية أنه يتم تجسيد أي تدخلات عبر شكل *الملف الشخصي* بدقة. ويعتبر شكل *الملف الشخصي* بالنسبة لفئة كبيرة من الناس منذ قرابة عشر سنوات بمثابة مكان مستقل لتمثيل الذات.

# الفضاء الإلكتروني والملف الشخصي من إزالة حدود الذات إلى تقييدها

يعد الدور المهيمن للملف الشخصي في الثقافة الرقمية كاشفًا لأسباب عديدة من بينها أنه رسخ شكلًا من أشكال تمثيل الذات، يمكن فهمه باعتباره معارضًا للأشكال المبدئية، التي تم إعدادها لتقديم صورة للذات في مطلع ظهور الإنترنت. فقد اقترنت في منتصف التسعينيات أعراض ظهور عصر إعلامي جديد في معظم الأحيان بالخطاب الملح للذات وإمكانيات تطور الذات في الحيز الافتراضي لشبكة الإنترنت. كما أفرد الكتاب والكاتبات، الذين تمتعوا بأهمية في هذا العصر مثل *هاورد رينجولد* و*شيري توركل* و*جون بري بارلو* و*نيكولاس نيجروبونتي*، مكان الصدارة لجوانب إزالة الحدود والتخفي والتعددية وذلك بحديثهم عن طريق إبراز الذاتية في شبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال أكدت *شيري توركل* في دراساتها بصورة متكررة أن هوية الأشخاص على شبكة الإنترنت –على سبيل المثال في الأدوار المفضلة التي يؤدونها مثلما يحدث في لعبة *إم يو دي*– لا تعد *لامركزية فحسب ولكنها أيضًا متعددة بصورة لانهائية*. وأضافت أنه يجب فهم ذوات المستخدمين عن طريق فئات تصنيفية مثل *الاختلاف وعدم التجانس والتشرذم*. وأردفت: *إننا لدينا إمكانيات لامحدودة عند تقديم صورة ذواتنا إلكترونيًّا وذلك بأن نؤدي أدوارًا كثيرة*. كذلك نادى *هاورد رينجولد* -الذي صاغ في مطلع التسعينيات مفهوم *المجتمع الافتراضي*- في كتابه، الذي حمل نفس الاسم والذي حظي بمعدل قراءة كبير، بوجود *هوية مستعارة* في شبكة الإنترنت. كما حكى عن نشاطاته، التي استمرت لسنوات طويلة، في المجتمعات الافتراضية القديمة ومنها على سبيل المثال „Whole Earth ‘lectronic Link* والتي تعرف اختصارًا بـ „WELL* والتي كان أعضاؤها يسجلون أنفسهم –بالمقارنة بالأدوار التي تتم تأديتها وفقًا لما وصفته *توركل*- بـ*أسماء مستعارة* فقط لكي يصبح من الممكن حجب هوياتهم أو جعلها هويات متعددة. كان هذا الطابع العابر للذات على شبكة الإنترنت يعتبر أيضًا برهانًا محوريًّا في البيان الشهير المعلن في مطلع ظهور شبكة الإنترنت والذي أعلنه *جون بري بارلو* في فبراير عام ١٩٩٦ تحت اسم *بيان استقلال الفضاء الإلكتروني*. حيث ورد في هذا النص: *إن هوياتنا ليس لها جسد ولذلك لا يمكن فرض نظام صارم علينا –خلافًا لكم- عن طريق العنف الجسدي* [50]. جاء هذا كرد فعل على التعديل الذي صدَّق عليه الرئيس *بيل كلينتون* في اليوم نفسه في قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا القانون ينص على أمور عديدة من بينها تنظيم أكثر صرامة ومراقبة لمضمون المواقع الإلكترونية. وكانت الذات في سنوات تأسيس الثقافة الرقمية بمثابة فئة تصنيفية لا يمكن إدراكها وغير محددة الشكل.

ينطبق الأمر ذاته على نحوٍ مشابه تمامًا –أيضًا- على استعارات الفضاء

المكاني لشبكة الإنترنت قديمًا، لا سيما تصور *الفضاء الإلكتروني* الذي صممه *بارلو* في تفسيره الجديد للمفهوم الوارد في رواية *نيورومانسر* لـ*ويليام جيبسون*. وقد ذكر *فريد تيرنر* في كتابه الهام، الذي تناول نشأة الفضاءات الرقمية المثالية وصدر في *كاليفورنيا*، أن الفضاء الإلكتروني يعد فضاءً تسوده المساواة وغير مادي ولا يتأتى ضبطه من جانب الشرطة أو الدولة وأنه يقع *خارج نطاق أي سيطرة حكومية* [51]. لقد ربط *بارلو* الذي ترجع جذوره إلى محيط *الثقافة المضادة* في كاليفورنيا -شأنه في ذلك شأن جميع الشخصيات الرائدة لهذه الحركة- بين هذه الخيالات الواهمة لإزالة حدود الهويات والفضاءات الافتراضية وخبرات تناول عقار *إل سي دي* المخدر في الستينيات والسبعينيات. وأضاف أن العالم على شبكة الإنترنت أيضًا -والذي لا تحده قيود- يتيح القيام برحلة تتخدر فيه الأحاسيس. وهو ما لم يعد يتحقق عبر تناول مخدرات مركبة وإنما عن طريق تكنولوجيا المعلومات. *إن أجهزة الكمبيوتر تعد الشكل الجديد لعقار *إل سي دي* المخدر* [52]. يرى *بارلو* أن الجودة الهامة للغاية والمحملة بأوهام مثالية لهذا المحيط ترجع إلى أنها يمكن تقييده أو التحكم فيه. إنها سمة، أدت لظهور استعارته المكانية الثانية ذات التأثير القوي لشبكة الإنترنت في هذه السنوات وهي *الحد الإلكتروني*.
ومثلما أخذ المهاجرون الأوربيون يزيحون على مدار القرن التاسع عشر الحدود نحو غرب الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مستمرة، فقد وطأ أوائل مستخدمي شبكة الإنترنت –أيضًا- أرضًا جديدة غير مكتشفة بعد –حسبما كانت تسمى في *بيان استقلال الفضاء الإلكتروني*- وهي الأرض التي من شأنها أن تمنح قاطنيها *هويةً أصلية* [53].
من الجلي أن هذه الأوهام الخيالية عن الذات المستعارة المتعددة والمتواجدة في فضاء مكاني، قد أزيلت حدوده -وهي الأوهام التي أسفرت عنها السنوات الأولى لظهور الإنترنت- قد تلاشت في السنوات العشرين الماضية. وحلَّ محلَّها تصور مختلف تمامًا وتأصيل مختلف تمامًا لشبكة الإنترنت وما تتجمع فيها من ذوات. فقد وضع *الملف الشخصي* –الذي شاع ظهوره عند البحث عن شريك على شبكة الإنترنت وفي ثقافة التقدم للوظائف وفي الوقت نفسه تقريبًا في نظريات *رينجولد* و*توركل* و*بارلو* ذات الأسلوب اللغوي البليغ- شكلًا في مواجهة هذه التصورات الواهمة المتعلقة بذلك الوضع العابر؛ وهو الشكل الموجه تمامًا نحو البنية الهيكلية والحاسوبية والمعيارية. تعتبر الإجراءات المحورية لتقديم صورة للذات وللمعرفة الذاتية، التي نشأت منذ ذلك الوقت في الثقافة الرقمية، أن الذات والفضاء المكاني قابلان للقياس بصورة دقيقة. وفي سبيل إيضاح الفجوة بين هذين التصورين، كان من الممكن في منتصف التسعينيات مقارنة المطالبات الحماسية بتعدد الذات مع شروط وسياسات أكبر شبكات التواصل الاجتماعي ومستخدميها النشطين

الذين أصبح عددهم في تلك الأثناء ما يربو على ملياري شخص. حيث تبدأ خانة *التسجيل وتأمين الحساب* بالطلب: *اذكر اسمك الحقيقي وبياناتك الحقيقية أيها المستخدم لموقع *فيس بوك**. وتضم *التكليفات الإلزامية* الأخرى، التي يتعهد بها كل عضو عند قيامه بالتسجيل على الموقع، نقاط: *عليك أن تتعهد بألا تضع معلومات شخصية خاطئة على موقع *فيس بوك** و*عليك أن تتعهد بإنشاء حساب شخصي واحد* و*عليك أن تتعهد بالحرص على أن تكون معلومات جهة الاتصال الخاصة بك مضبوطة دائمًا وأن تكون موضوعة وفقًا لآخر تحديث لها* [54].

لقد أكد *مارك زوكربيرج* مؤسس موقع *فيس بوك* نفسه أن النجاح الباهر لمؤسسته والانتصار على شبكة *ماي سبيس* المنافسة –التي كانت تتفوق على مؤسسته في بادئ الأمر من حيث القوة- قد ارتبطا ارتباطًا وثيقًا بالإصرار على أن تكون هوية المستخدمين المسجلين واحدة ولا يمكن أن يشوبها الخداع. كما اعتبر *مارك زوكربيرج* في حواراته مع الصحفي الاقتصادي *ديفيد كيركباتريك* والمنشورة عام ٢٠١٠ أن عدم اكتراث مشغلي شبكة *ماي سبيس* بعدد *الملفات الشخصية* لعضو الشبكة ومدى صحتها يعد بمثابة موضع ضعف وفرصة تجعل الشبكة عُرضة للهجوم: *إن شركة *ماي سبيس* لا يعنيها من أنت!* وأضاف أنه في المقابل حددت شبكته المزدهرة منذ البداية أن كل مستخدم لها لا يحق له سوى التسجيل بملف شخصي واحد وباسمه الحقيقي فقط. وواصل *زوكربيرج* حديثه المنشور في كتاب *كيركباتريك* قائلًا: *لكل إنسان هوية واحدة* وتحدث عن *الافتقار إلى النزاهة* والمرتبط بإنشاء ملفات شخصية متعددة وغير حقيقية على موقع *ماي سبيس*. وينص مبدؤه على أنه *ليس بإمكانك أن تتواجد على موقع *فيس بوك* سوى بذاتك الحقيقية!* [55] لا شك أن صيغة الأمر الأصلية هذه ترجع بالأحرى لأسباب تجارية ملموسة أكثر من كونها ترجع لأسباب فلسفية؛ لأن مؤسسة *فيس بوك* استطاعت منذ البداية أن تقدم لعملائها من المعلنين حشدًا كبيرًا من الأسماء والعناوين الحقيقية مما يدر عليهم ربحًا كبيرًا. غير أن هذه العبارة السحرية، التي تتحدث عن *الذات الحقيقية*، تعد بمثابة عتبة هامة بالنسبة لصورة الإنسان في الثقافة الرقمية ولاختفاء الخطابات السابقة عن الذات المتعددة. فالأنا مجهولة الاسم أو التي ترتدي قناعًا، تتراجع أمام الأنا ذات الهوية المحددة بصورة موثوق بها. وبعد سنوات قليلة من الإعلان عن *الهوية الأصلية*، التي تحدث عنها *بارلو*، انتقلت تلك الهوية بسرعة في الفضاء الإلكتروني من كونها فئة تصنيفية يتم التعامل معها بصورة مستعارة إلى فئة تصنيفية يتم التعامل معها من زاوية جمع المعلومات لأغراض تحديد الهوية.

لقد حدد *فريد تيرنر* في كتابه *من الثقافة المضادة إلى الثقافة الإلكترونية*

العملية الانتقالية، التي وصفها، بحدثين تاريخيين مهمين؛ ألا وهما الاحتجاجات، التي وقعت في الحرم الجامعي في *بيركلي* عام ١٩٦٤ والتي حمل فيها الطلاب بطاقات *آي بي إم* مثقوبة حول أعناقهم لكي يرمزوا إلى شعورهم بالعجز تجاه ميكنة الجامعة، وكذلك ظهور بيانات في منتصف التسعينيات مثل بيان *نيجروبونتي* تحت عنوان *الرقمنة التامة* و*بيان استقلال الفضاء الإلكتروني* لـ*بارلو*. يتمثل السؤال الرئيس لـ*تيرنر* في كيف تمكنت تكنولوجيا المعلومات في غضون ثلاثين عامًا أن تتطوَّر من قوة خطيرة تعوق الذات إلى حيز لليوتوبيا الاجتماعية والتحرر الفردي. إن الأفكار المطروحة هنا عن وضع الذات في الثقافة الرقمية تصف طريقة استكمال وعودة هذا التحول. وهي تطورات، لم يستطع *تيرنر* -الذي انتهى من تأليف كتابه قبل شيوع وسائل التواصل الاجتماعي- أن يأخذها بعين الاعتبار. فلعَّل أكثر خاصية، تثير البلبلة والتشوش في العلاقة الحالية بين بناء الذات وتكنولوجيا الوسائط الرقمية، تتمثل في أن الوعد بالتمتع بالحرية في السنوات الرائدة لتلك العلاقة يعد الأساس الأيديولوجي لكل الأجهزة والخدمات الجديدة (فكل عرض تقديمي لشركة *آبل* وكل اتساع لنطاق ثقافة المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تعد صدى لـ*المجتمع الافتراضي*) وتتمثل كذلك في أن إجراءات عملية التمتع بالفردية لم تعد تهدف –حسبما يتضح في مسيرة تطور مفهوم *الملف الشخصي- إلى تشتيت الذات وإنما إلى الإمساك بها.

---

1 جيمس إيجان هولمز: مشتبه بإطلاقه للنار في إحدى دور السينما في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012. (المترجمة) 2 آدم لانزا: مرتكب حادث إطلاق النار في مدرسة ابتدائية بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٢. (المترجمة) 3 أندرس بريفيك: مرتكب هجمات إرهابية في النرويج عام ٢٠١١. (المترجمة) 4 Bëlanger u.a. (2011), S. 334; Anonym (2012) und Piorkowski (2012).

5 Boyd /Heer (2006), S. 1. Vgl. auch: Boyd (2004), S. 1 und Boyd / Donath (2004), S. 72. وفي ما يتعلق بالإشارة إلى مقالات *دانا بويد* عن الملف الشخصي وكذلك في بعض من الإشارات الأخرى لتاريخ هذا الشكل التقني، فإنني أدين بالفضل إلى أبحاث المؤرخ في مجال الإعلام *أندرياس فايش* والذي ينحدر أصله من مدينة *براونشفايج* (انظر فايش [٢٠١٧]) وسوف تصدر رسالة الدكتوراة الخاصة به عما قريب وموضوعها يدور عن تاريخ مفهوم الملف الشخصي.

6 Boyd /Donath (2004), S. 74.

7 Boyd /Heer (2006).

8 Webster Universal Dictionary (1968), S. 1163.

9 Rossolimo (1910 /1926), S. 8.

10 Bartsch (1922 /1926), S.3.

11 Bartsch (1922 /1926), S. 60 und S. 73; Giese (1923), S. 40.

12 Gold (1962).وللاطلاع على موضوع *القتلة المختلون عقليًّا* وإسهام المحلل النفسي *جيمس بروسل* في الكشف عن سلسلة الانفجارات انظر: Brussel (1968 /1971).

13 Ault /Reese (1980), S. 22-23.

14 Vorpagel (1982), S. 156.

15 Ault /Reese (1980), S. 24; ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لدى Vorpgel (1982), S. 159

16 Gold (1962), S. 404 und 416, Ault /Reese /1980). S. 25.

17 Rider (1980), Juli, S.7.

18 للاطلاع على عدد الجرائم التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية انظر:.Vorpagel (1982), S

159.وكذلك للاطلاع على أول ملف شخصي يتم إنشائؤه لأحد المجرمين في ألمانيا انظر:Musolff (2006), S.12.
19 للاطلاع على تاريخ جمع المعلومات عن المرضى النفسيين وعن الانتقال من مرحلة التوثيق المرتبط بتواجد المريض في غرفة الكشف إلى هذا الشكل المعرفي الذي يتمركز حول المريض وذلك على مدار القرن التاسع عشر انظر: Ipektschi (1985) وللاطلاع على معلومات عن المستشفى العام في هامبورج انظر: Bernet (2009) وللاطلاع على مستشفى زيورخ انظر: Burghölzli وكذلك Hess (2010, S. 310) و Ledebur (2011, S. 103) الذي يتحدث عن مستشفى شاريتيه برلين.
20 Lavater (1772 /1991), S. 50.
21 Bertillon (1985), S.14.
22 ربما يكون من الممكن هنا حتى إضافة مستوى ثالث لمعنى المفهوم وهو المستوى الذي ظهر لأول مرة قرابة عام 1880 في إطار الدراجات الجانبي والذي حصلت شركتا *دونلوب* أو *بالمر* على براءة اختراعه. يمكن في قصة *مغامرة مدرسة الدير* للكاتب *دونان دويل* والتي كتبها في إطار سلسلة قصص *شرلوك هولمز* أن نرى آثار الدراجة في محيط مسرح الجريمة وهي الآثار التي قادت المحقق السري إلى معرفة الطرق الصحيحة عند البحث عن الجاني؛ حيث قال *شرلوك هولمز* في بداية التحقيق: *لقد رأيت اثنين وأربعين أثرًا مختلفًا لإطارات الدراجة* (Doyle [1904L1985], S. 142).
23 انظر أيضًا صورة أول صفحة لـ match.com والصادرة عام ١٩٩٥وذلك على موقع:dailymail.co.uk /sciencetech /article-3324447 /I-trying-right-person-marry-Match-com-founder-reveals-inspirationonline-dating- site-goes-public.htmlوكذلك الإعلان الترويجي السابق للشركة على: Kremen.com /wp-content /uploads /files /019_WEBSIGHT_0996_MATCH_AD-PDF.انظر أيضًا أحد أوائل تقارير الخبرة عن الصفحة والذي كتبه Crawford (1996)؛ حيث ورد في التقرير: *يمكن للإنسان أن ينشئ ملفه الشخصي ببساطة وينتظر من ثمَّ خطابات حب إلكترونية*.
24 Illouz (2006), S. 115-159 und Illouz (2011), S. 357-416.
25 Youtube.com /watch?v=MzE2cOqUFWM (بدءًا من الدقيقة ٢.٢٠) 26 لم تكن التجمعات الموجودة على شبكة الإنترنت والتي اقتصر عدد المشتركين فيها على مئات قليلة قد عرفت شكل الملف الشخصي بعد. ومن هذه التجمعات WELL („Whole Earth ‘Lectronic Link) الموجود منذ عام 1985 والذي تم تأسيسه في كاليفورنيا. كان المشتركون في هذا التجمع يختارون لأنفسهم أسماء تعريفية وكلمات سر ويستطيعون أن يتصفحوا الصفحات المرتبة وفقًا للموضوعات وأن يضعوا تعليقات (انظر: Rheingold [1993 /2000] و Turner [2006], S. 141-174 للاطلاع على طريقة عمل WELL).
27 Weinreich (1997), الفقرة العاشرة والفقرة الثامنة عشرة والفقرة الأولى
28 اقتباس لدى Riordan (2003). لم يسبق أن تنازل *ريد هوفمان* –وهو ما زال اليوم رئيس شركة *لينكد إن*– أبدًا عن هذه الصيغة بما فيها من تحليل جوهري لـ*الملف الشخصي*.
29 Weinrich (1997) الفقرة الخامسة
30 تمت صياغة هذا التصور للمرة الأولى في حكاية *حلقات السلسلة* الصادرة عام 1929 والتي ألفها الأديب المجري *فريجي كارينثي*.
31 Püttjer / Schnierda (1999).
32 على سبيل المثال صدرت حتى اليوم العناوين التالية في طبعات مختلفة: *حافظة التقدم للوظائف مصحوبة بملف شخصي من أجل ذوي المناصب القيادية* و*حافظة التقدم للوظائف مصحوبة بملف شخصي من أجل خريجي الجامعات (مصحوبة بتعليقات داخلية)* و*المرجع الكبير للتقدم للوظائف* (به طريقة *بوتيير* و*شنيردا* لإعداد ملف شخصي)* و*عشرون طلب توظيف مثالي مصحوبًا بملف شخصي* و*حافظة التقدم للوظائف مصحوبة بملف شخصي من أجل من يتقدمون للترقية ومن يغيرون مجال عملهم* و*مقابلة التوظيف: الاستعداد لها –الإقناع فيها – تحقيق النجاح فيها (به طريقة *بوتيير* و*شنيردا* لإعداد ملف شخصي)*.
33 حوار هاتفي مع *كريستيان بوتيير* في 26 يناير 2017.
34 Püttjer / Schnierda (2006), S. 18.
35 Püttjer / Schnierda (2001), S. 85, Püttjer / Schnierda (2006), S. 20.
36 Püttjer / Schnierda (2006), S. 25.
37 اطلع على سبيل المثال على (1999), Püttjer / Schnierda S. 79 وكذلك(٢٠٠٦), Püttjer / Schnierda S. 220 و Püttjer / Schnierda (2006), S. 18.

38 ظهرت كلمة *الملف الشخصي للمستخدم* في سياق التحليل الديمغرافي لمجموعة من السكان بصورة متفرقة وذلك ابتداءً من مطلع السبعينيات. انظر 39 Kob. (1973) انظر Burnett /Bush (1986).

40 Wenzlau u.a. (2003), S. 17 /18. (كانت الكلمات مكتوبة بحروف مائلة هكذا في النص الأصلي)

41 انظر US-PatentWO 2007041371, Using Information from User Video Game Interactions to Target Advertisments. Martin-Jung (2007) انظر مناقشة براءة الاختراع لدى

42 Wittig (2000), S. 62. تستشهد *فيتيج* في هذه الفقرة من جانبها بعالم قانون آخر بشكلٍ جزئي.

43 Schnabel (2009), S. 172, S. 171.

44 Datenschutz-Grundverordnung (2016), Kapitel 1, Art 4: Begriffsbestimmungen und Vorbemerkung 60.

45 Ebd. Vorbemerkung 18.

46 Schnabel (2009), S. 177.

إحدى أولى الدراسات المكتوبة عن قانون حماية البيانات والتي تناولت موضوع هذا الازدواج الجديد بين الملفات الشخصية التي يتم إنشاؤها بصورة غير ملحوظة وتلك التي يتم إنشاؤها طواعية هي دراسة *لويزه شبيشت* الصادرة عام ٢٠١٢. انظر Specht (2012)

47 انظر Kosinski /Stilwell /Grapel (2013), S. 5802 : Kosinski u.a. (2011); انظر أيضًا mypersonality.org /wiki /doku.php.

48 Kosinski /Stilwell /Graepel (2013), S. 5802, Kosinski u.a. (2011).

49 انظر خطاب *نيكس* في youtube.com /results? search_query=alexander+nix+Concordia+summit (في الدقيقة ٤.١٠) وانظر أيضًا Grassegge /Krogerus (2016) والذي أعلن في الأوساط الألمانية عن طريقة عمل شركة *كامبريدج أناليتيكا* بعد انتخاب *ترامب*.

50 Turkle (1995), S. 185, Turkle (1994), S. 164, Rheingold (1993 /2000), S.149, Barlow (1996).

51 Turner (2006), S. 162.

52 نفس المرجع السابق، ص 117.

53 Barlow (1996).

54 Facebook.com /legal /terms.

55 Kirpatrick (2010), S. 100, S. 199, S. 210.

٢

# الأماكن: نظام *جي بي إس* *GPS* وجماليات الشك

لقد أصبحت الهواتف المحمولة، التي كانت حداثتها تكمن في بادئ الأمر في ارتباط استخدامها بتحديد مكان مستخدميها، تقدم نفسها في شكل الهواتف الذكية الحالي –أيضًا- عبر إمكانية تحديد موضعها. فلم يعد الجهاز الصغير المحمول في اليد يستخدم في إجراء مكالمات هاتفية وفي إرسال رسائل نصية وفي التنقل على شبكة الإنترنت فحسب وإنما في الكشف الدقيق عن المكان، الذي يتواجد فيه الشخص، وإعادة إرساله. أي أن تلك البراعة، التي منحت الهواتف المحمولة قبل قرابة العَقد إضافة جديدة، تصف في المقام الأول القدرة على تحديد موقع من يمتلك الهاتف المحمول. فاستخدام الهاتف الذكي يتجاوز الفضاء المكاني ويضع له خريطة في اللحظة ذاتها.

وبإلقاء نظرة أولى على مجموعة الأيقونات الملونة المتواجدة على الشاشة في لوحةٍ بديعة، يتضح إلى أي مدى تؤثر تكنولوجيات تحديد المكان بقوة في العروض المتنوعة للهواتف المحمولة في الوقت الحاضر. حيث تندرج خدمات مثل *الخرائط* أو *توقعات الطقس* ضمن الرموز المُضمَّنة في أجهزة الهواتف المحمولة والتي لا يتأتى مسحها منها. وهي الخدمات التي تذكر الموقع الجغرافي للمستخدم طوال مدة استخدام الهاتف المحمول. ويمكن إيجاد تفعيل خاصية تحديد المكان في علامة صغيرة في الطرف العلوي للشاشة، أي في ما يعرف بالسهم المتجه نحو الشمال. بيد أن استدعاء المجموعة الكاملة المختارة من هذه *الخدمات المرتبطة بتحديد الموقع* والخيارات المتاحة أمام المستخدم للتحكم في هذا يستوجب الانتقال إلى الطبقات الأعمق من نظام التشغيل والتي لا يكاد أحد يقترب منها في الاستخدام اليومي لجهاز الهاتف المحمول. أي أنه من الضروري التعرف على جهاز الهاتف المحمول عن قربٍ شديد من أجل الكشف عن تلك الخدمات. ففي جهاز *أيفون ٥ إس* „I phone ٥ S* على سبيل المثال –وهو واحد من أكثر أجهزة الهواتف الذكية استخدامًا في الوقت الحاضر- يؤدي النقر على رمز *الإعدادات* عبر حقل *حماية البيانات* إلى الوصول إلى حيز *خدمات تحديد المكان* وهو الحيز الذي يمكن فيه من ناحية اتخاذ قرار فتح أو غلق هذه الخاصية أساسًا، ومن ناحية أخرى تظهر فيه قائمة بكل التطبيقات المُضمَّنة وكذلك التطبيقات التي قام المستخدم بتحميلها بنفسه والتي يمكنها تحديد الموقع. وفي نهاية هذه القائمة، يؤدي أحد الحقول واسمه *خدمات النظام* إلى مجموعة أخرى مختارة من خصائص تحديد الموقع الداخلية في

جهاز *الأيفون*. ومنها على سبيل المثال خدمة *أماكن شائعة* والتي تقدم قائمة مرتبة لكل المناطق التي قصدها المستخدم عدة مرات وترتبها تبعًا للعنوان والتاريخ والساعة وتحددها في خرائط مدمجة للمدينة. أي أن الجهاز يقدم هنا في الطبقة السادسة من نظام التشغيل IOS 8.2 –وذلك باحتسابها من الرمز الرئيس *إعدادات*- سجلًّا شاملًا لما يحدث من حركة، يرجع تاريخه إلى ستة أسابيع تقريبًا. أي أنه نوع من وضع سيرة ذاتية جغرافية. تكتب شركة *آبل* عن هذه الخدمة في التنويهات المصاحبة لـ*عن خدمات تحديد الموقع وحماية البيانات*: *إن جهاز الأيفون الخاص بك يسجل الأماكن التي قمت بزيارتها مؤخرًا وكذلك متى زرتها وعدد مرات ترددك عليها ليتعلم ما هي الأماكن المهمة بالنسبة لك [...] وبناءً على هذه البيانات يمكن أن يتم تقديم خدمات تناسبك بشكلٍ فردي، ومنها على سبيل المثال مقترحات للسير في الطريق*.
وفي ما يتعلق بإجراءات تحديد الموقع للأفراد، يمكن رصد تأصيل مشابه لما تم مع تاريخ مفهوم *الملف الشخصي* وتاريخ وظيفته. فقد تحولت تلك الأداة المعرفية -التي كانت معروفة قبل قرابة خمسة عشر عامًا في السياق الشرطي والجنائي في أغلب الأحوال- في الثقافة الرقمية إلى تكنولوجيا معرفية متواجدة في كل مكان وتستخدم بصورة عابرة وكذلك بصورة تلقائية. ما هي الشروط التي كان من اللازم توافرها في نهاية القرن العشرين من أجل الكشف الدقيق عن محل إقامة أحد الأشخاص عن بعد وتتبع هذا بصورة دائمة؟ إن الجهد التكنولوجي والتكاليف ومشكلة المشروعية القانونية لم تكن تسمح بالقيام بهذا الإجراء سوى بالنسبة للأشخاص الذين كان يحوم حولهم شك مصحوب بمبرر قوي في أنهم قد ارتكبوا جرائم نكراء أو كانوا يستعدون لهذا. (كانت هذه الصورة تعد في الأفلام البوليسية والمسلسلات التلفزيونية البوليسية قرابة عام ٢٠٠٠ من ضمن الموضوعات الشائعة: حيث كانت تظهر صورة المحققين –الذين كانوا قد وضعوا قبل ذلك جهاز إرسال في سيارة المشتبه به- وهم يجلسون في المكتب أو في السيارة المجهزة لعمليات الشرطة ويتتبعون الرمز المتحرك في خريطة المدينة ذات النمط الموحد).
أما في الوقت الحاضر، فتُستَخدم تقنية تحديد المكان هذه تحديدًا في الهواتف الذكية بصفة مستمرة وهذا سواءً في الخدمات الداخلية المُضمَّنة في أجهزة الهواتف الذكية مثل *الخرائط* و*أماكن شائعة* أو كذلك في مجموعة التطبيقات الكثيرة التي حمَّلها المستخدم بنفسه وهي التطبيقات المستخدمة لطلب سيارة تاكسي أو لطلب وجبة عشاء أو حجز أقرب سيارة لوقتٍ قصير عن طريق خدمة استئجار السيارات أو تقييم أحد المطاعم أو وضع إشارة لموقع حانة، زارها الإنسان لتوه، أو لمقابلة شخص آخر لليلة أو مدى الحياة. إن طريقة عمل تطبيقات *ماي تاكسي* و*أوبر* و*ليفيراندو* و*درايف ناو* و*يلب* و*فورسكوير* „Foursquare* و*تيندر* *Tinder*

و*بوكيمون جو* وتطبيق تحديد المواقع على *فيس بوك* تشترط موافقة مستخدمها على التعرف على موقعه الدقيق. وعندما يطلب الشخص على سبيل المثال سيارة *أوبر* للمرة الأولى ويراقب في غضون ذلك رمز سيارة *ليموزين* سوداء اللون على شاشة جهاز الهاتف الذكي -ليرى كيف تتحرك في التوقيت الحقيقي من المكان، الذي استقبل فيه السائق الطلب، وتتوجه تجاه نقطة الموضع الذي يتواجد فيه الشخص- تتداعى بصورة حتمية فكرة أعمال المراقبة الشرطية. إن التعامل مع تطبيق *أوبر* يحاط بمناخ من التكتم المثير للشك؛ فالطريق الذي تسلكه سيارة *الليموزين* يُخلِّف أثرًا، يمكن تعقبه بأدق صورة ولكنه أثر دون وقوع جريمة. فصحيح أنه يمكن قياس الواقع وتصويره بطرق تمت تجربتها في مجال علم الأدلة الجنائية ولكن ليس من شأن هذا الواقع أن يفتح مناطق مجهولة ومحجوبة حتى ذلك الوقت، مثلما يسعى التحقيق الذي يتم إجراؤه بعد ارتكاب جريمة ما. وبينما كان تحديد موقع الشخص يعني لوقتٍ طويل اكتشاف سر والكشف عن موضع مظلم في النسيج المتشابك للطرق التي يسلكها ومقابلاته، فإن هذا الجانب الخاص بالتحقيق الاستقصائي لا يلعب دورًا بالنسبة لمستخدم الهاتف الذكي في ظل التطبيقات المتنوعة الموجودة في الهاتف الذكي. لقد تحولت أعمال البحث الاستقصائية الرأسية، التي تجريها الشرطة أو المحققون السريون، لتصبح بمثابة أعمال تعقب يومية، تستخدم لأغراض اللعب أو يتم استلهامها اقتصاديًّا أو عاطفيًّا بصورة أفقية بحتة.

## تاريخ الملاحة عبر الأقمار الصناعية:

تشترط إمكانية تحديد الشخص لموقعه عبر الهاتف المحمول بصورة متواصلة وجود تقنية لتحديد المكان، تتوافر بطريقة منتشرة على نطاق واسع وبطريقة دقيقة ومجانًا. تتمثل تقنية تحديد المكان هذه في خدمة الملاحة عبر الأقمار الصناعية المعروفة بـ*جي بي إس* „GPS* (نظام التموضع العالمي) والتي شيدتها وزارة دفاع الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٥ وأصبحت تُستَخدم منذ عام ٢٠٠٠ دونما قيد لأغراض مدنية أيضًا. إن كل هاتف ذكي يلجأ في الوقت الحاضر إلى خدمة *جي بي إس* „GPS* في المقام الأول عند تحديد موضع المستخدم؛ حيث إن مدى الأنظمة المتنافسة مع نظام *جي بي إس* مثل نظام *جلوناس* الروسي ونظام *جاليليو* الممول من الاتحاد الأوربي يعد مدى محدودًا للغاية أو أن هذه الأنظمة ليست جاهزة للتشغيل بصورة كاملة.

لقد بدأ تاريخ الملاحة عبر الأقمار الصناعية بتشغيل القمر الصناعي السوفيتي *سبوتنيك ١* في أكتوبر عام ١٩٥٧؛ ذلك الحدث الذي نقل الحرب الباردة نحو مجال الفضاء الخارجي. وقد نجح العاملون في *مختبر الفيزياء التطبيقية* في جامعة *بالتيمور* –وهو مركز العلوم الهندسية التابع للجيش الأمريكي- بعد

ذلك بوقتٍ قليل في الكشف عن الموضع الدقيق لصاروخ الأعداء المنطلق في الفضاء وذلك انطلاقًا من محطاتهم الثابتة. وكتب أحد أوائل المؤرخين لتاريخ نظام *جي بي إس*„GPS* قائلًا: *بعد أن أثبتت هذه الطريقة كونها طريقة فعالة للغاية، أصبح من المقترح العودة لتطبيق هذا الإجراء من أجل تحديد المواضع على سطح الأرض* [56]. أي أن مهمة الأقمار الصناعية الأمريكية الأولى -التي تم إطلاقها في الفضاء في مطلع الستينيات- قد أصبحت من ثمَّ متمثلة في تحديد أماكن السفن لأغراض عسكرية في بادئ الأمر (ولأغراض مدنية بدءًا من عام ١٩٦٧ أيضًا). جلب هذا الشكل في الملاحة –بالمقارنة بتحديد المواقع عبر الموجات اللاسلكية الذي تمتع بمكانة قوية منذ مطلع العشرينيات- منافع عديدة ومنها على سبيل المثال أن معدل تعرضه للأعطال أقل ونسبة دقته أكبر وتقييمه للبيانات أبسط ولديه مدى تشغيل أكبر. [57]

ونظرًا لأن مدار أول قمر صناعي أمريكي *ترانزيت* كان يقع على ارتفاع منخفض إلى حد ما -على ارتفاع نحو ١١٠٠ كيلومتر فوق سطح الأرض- فقد ارتبط بهذا النوع من الملاحة بعض العقبات؛ ومنها أن تحديد مواقع السفن كان لا يتم سوى لمدة ساعة ونصف الساعة تقريبًا بسبب أن الرؤية كانت متقطعة عبر القمر الصناعي. كما أنه لم يكن من الممكن على الإطلاق تحديد موقع وسائل النقل الأسرع من السفن مثل الطائرات أو الصواريخ وذلك بسبب تقنية نقل الإشارة المستخدمة. ولهذه الأسباب عكفت وزارة الدفاع الأمريكية منذ وقتٍ مبكر بالفعل على إجراء محاولات بأقمار صناعية، يقع مدارها على مسافة أعلى بالأساس، وعلى الاستعانة بتقنية نقل متغيرة. وبدءًا من العام ١٩٧٣، بدأ برنامج جديد وكان اسمه كاملًا: *الملاحة عبر الأقمار الصناعية بالتوقيت والمدى – نظام التموضع العالمي* (NAVSTAR GPS) وحلَّ محل القمر الصناعي *ترانزيت*. وبعد فترة اختبار، جرت على أرض ولاية *أريزونا*، تم في فبراير ١٩٧٨ إطلاق أول قمر صناعي، بلغ ارتفاع مداره ما يربو على ٢٠ ألف كيلومتر. وفي عام ١٩٨٥ انطلقت عشرة أقمار صناعية من الجيل الأول لنظام *جي بي إس* إلى الفضاء بالفعل. وكان كل منها يحمل ساعة ذرية مدمجة. كان كل قمر صناعي يرسل باستمرار الموقع المتواجد فيه والزمن الدقيق لرحلته بسرعة الضوء إلى الأرض. أي أن تحديد مكان المتلقي على سطح الأرض كان يتم عن طريق التنسيق عبر إشارات زمنية. وكان جهاز الاستقبال يحتاج إلى قياس زمني عن طريق ثلاثة أقمار صناعية في سبيل تحديد خط الطول ودائرة العرض وارتفاع الموقع، بينما يصحح القمر الصناعي الرابع الفرق بين وقت الإرسال المتزامن ووقت الاستقبال المتزامن. يعد من الضروري وجود أربعة وعشرين قمرًا صناعيًّا في مدارات مختلفة في الفضاء من أجل القيام بهذه القياسات الزمنية الأربعة في الأرض في كل وقت وفي كل مكان ومن أجل الوصول إلى تحديد للمكان

بصورة دقيقة خلال مترات قليلة. عندما بدأت الولايات المتحدة وبصحبة ثماني دول في حلف شمال الأطلسي *الناتو* (كانت من بينها جمهورية ألمانيا الاتحادية) في مشروعها العالمي لتحديد الأماكن، افترض الناس أن النظام سيكون صالحًا للعمل تمامًا في النصف الثاني من الثمانينيات على أقصى تقدير. بيد أن كارثة تحطم مكوك الفضاء *تشالنجر* في مستهل عام ١٩٨٦ أدت إلى انقطاع البرنامج لمدة ثلاث سنوات. ولم يتم إرسال أقمار صناعية من الجيل الثاني إلى المدارات بصورة كافية إلا في عام ١٩٩٤ من أجل ضمان استمرار وظيفة تحديد الأماكن المنتشرة على نطاق واسع. والآن يوجد في الفضاء الخارجي اثنان وثلاثون قمرًا صناعيًّا نشطًا يعمل بنظام *جي بي إس*.

تعد حقيقة أن *نظام التموضع العالمي* قد صمم في بادئ الأمر لأغراض استراتيجية عسكرية حقيقة ذات أهمية بالنسبة لتاريخ خدمات تحديد المكان والاستخدام الحالي لها. فالتحليل التشخيصي الشهير، الذي أجراه *فريدريش كيتلر* ومفاده أن الاستخدام اليومي للوسائط الإلكترونية يعد في نهاية المطاف *سوء استخدام لأجهزة الجيش* [58]، ينطبق أيضًا بحق على تقنية تحديد الأماكن. فقد كان التاريخ المعرفي لتحديد المواقع في القرن العشرين موجودًا بأكمله في بؤرة التقنية العسكرية وذلك بدءًا من الأشكال الأولى لاستخدام الرادار أثناء الحرب العالمية الأولى مرورًا بتحسين تحديد المواقع عبر الموجات اللاسلكية أثناء الحرب العالمية الثانية والوصول به لدرجة مثالية ووصولًا إلى الملاحة عبر الأقمار الصناعية في أوج الحرب الباردة. حيث كان من شأن أدوات تحديد الأماكن أن تحدد موضع سفن وطائرات وصواريخ الأعداء في وقتٍ مبكر وبصورة موثوق بها قدر الإمكان، وأن توجه الأسلحة في حالات الطوارئ نحو الهدف بصورة دقيقة قدر الإمكان. يحدد هذا المنطق في التنافس الشديد بين الكتلة الغربية والكتلة السوفيتية أسلوب العرض البلاغي في جميع الكتابات الأولى المؤلفة عن تقنية *جي بي إس* حديثة النشأة. حيث ورد في مقال منشور عام ١٩٧٨ في الهيئة الألمانية المتخصصة المعروفة باسم *تحديد الأماكن والملاحة* أنه *من المهم ضمان عدم التعرض لمضايقات بسبب الأعمال العسكرية للأعداء* وأوضح كاتب المقال *أن عدد الأربعة وعشرين قمرًا صناعيًّا كان عددًا مرتفعًا* على نحوٍ يثير الاندهاش وذلك في ما يخص خدمة *جي بي إس* المزمعة *مع الأخذ في الاعتبار* أنه يجب القيام بـ*حماية أكيدة ضد الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية*. وقد أكد أحد ممثلي الهيئة الاتحادية للتقنيات العسكرية في العدد ذاته الصادر من هذه المجلة أنه من شأن النظام الجديد لتحديد المواقع –مقارنة بالقمر الصناعي السابق *ترانزيت*- أن يقضي على *قابلية التعرض لمحاولات الخداع التي يقوم بها الأعداء*. كما أكد عميد في سلاح البحرية –في أحد طبعات المجلة

الصادرة في وقتٍ لاحق- على التطابق بين التغطية الكاملة المنشودة للكرة الأرضية عن طريق الأقمار الصناعية التي تعمل بنظام *جي بي إس* وبين *التمتع بدرجة عالية من الحصانة المنيعة* [59]. إن الملاحة عبر الأقمار الصناعية تعد بالدرجة الأولى –وهو أمر لا يشكك فيه مطورو *نظام التموضع العالمي* ومن تطرقوا إليه بالتعليق في بادئ الأمر- بمثابة إحدى تقنيات شن الحروب بصورة مستترة وإن اقتضت الضرورة –أيضًا- شن الحروب بصورة نشطة. وبالاتساق مع ذلك، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نظامها الخاص بتحديد المواقع -والذي لم يكن صالحًا للتشغيل بصورة تامة بعد- بطريقة ممنهجة أيضًا للمرة الأولى في حرب الخليج الثانية عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. كان تحديد المواقع موجهًا نحو وسائل النقل والأسلحة. ولم يكن ثمَّة تصور بعد –في تلك الحقبة المبكرة من استخدام هذا النظام- أنه ربما يكون من الممكن –أيضًا- تحديد موقع الأفراد عن طريق إشارات نظام *جي بي إس*.

وبالإضافة إلى الاستخدام العسكري الرئيس لهذه الخدمة، فقد وضعت وزارة الدفاع الأمريكية منذ البداية في اعتبارها –أيضًا- الاستخدام المدني المحدود والاستخدام التجاري لـ*نظام التموضع العالمي* وذلك على تردد إرسال ثانٍ، كان من المفترض أن يقدم تحديدًا للمواقع بصورة أقل دقة بكثير. غير أن هذه الإشارة قد أثبتت عند تجربتها في مستهل الثمانينيات أنها دقيقة للغاية وكان من الواجب أن تتعرض بطريقة اصطناعية لعملية تشويش من قبل محطة التحكم الأرضي للدفاع الجوي والواقعة في ولاية *كولورادو*. وبعد التشغيل التام للنظام تعين توفير التردد الثاني من أجل ملاحة السفن والملاحة الجوية وذلك في إطار *خدمة التموضع القياسية* وبدقة لتحديد المواقع بلغت قرابة مئة متر. جاء هذا على العكس من نظام *خدمة التموضع الدقيقة* المقتصر على الاستخدام العسكري والذي كان يُمنِّي بتحقيق دقة تبلغ قرابة عشرة أمتار. أي أن هذا الازدواج كان محددًا بالفعل منذ المرحلة الأولى من التخطيط لخدمة تحديد المواقع (ويجب اعتبار أن الحكاية التي تظهر بانتظام في المنشورات الأمريكية المتناولة لتاريخ نظام *جي بي إس* –ومفادها أن إسقاط طائرة ركاب تابعة للطيران الكوري في المجال الجوي السوفيتي عام ١٩٨٣ بعد أن حادت عن مسار الرحلة هو وحده ما دفع *الرئيس *ريجان* المصدوم والمتأثر عاطفيًّا بصورة عميقة* [60] إلى أن يقترح يومًا بعد يوم استخدام تقنية *جي بي إس* لأغراضٍ مدنية أيضًا- بمثابة ضعف في ذاكرة المؤلفين له دوافع أيديولوجية).

عندما تمكن *نظام التموضع العالمي* في منتصف التسعينيات من ضمان توفير تحديد المواقع بصورة مستمرة ومنتشرة على نطاق واسع، أطلقت وزارة الدفاع الأمريكية *خدمة التموضع القياسية* الأقل دقة –في بادئ الأمر لمدة عشر سنوات- للاستخدام المجاني في أغراض مدنية. أدى هذا الإجراء

لبذل أولى محاولات قياس مساحات الأراضي وإدارة النقل وملاحة المركبات في الحركة المرورية وذلك عن طريق تحديد المواقع بالاعتماد على خدمة *جي بي إس*. غير أن نهاية التقييد الاصطناعي للإشارات المدنية وفرت مقومات الاستخدام الشامل للخدمة. فقد أعلن الرئيس *كلينتون* بالفعل عام ١٩٩٦ –بتعليماتٍ مباشرة منه- عن رغبته في *دعم* استخدام *نظام التموضع العالمي* في المستقبل *في سياقاتٍ تجارية وعلمية في العالم بأسره*. إلا أنه كان ما زال يتحدث عن إيقاف المدى المحدود للإشارات *في غضون عَقد من الزمن* [61]. غير أن الأبحاث المجراة في نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية *جاليليو* الممول من الاتحاد الأوربي –وهي الأبحاث التي بدا أنها أصبحت على وشك الانتهاء على أعتاب الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين (وحتى اليوم لم يتم تشغيل هذا النظام بصورة كاملة تمامًا)- قد دفعت الحكومة الأمريكية في الأول من مايو عام ٢٠٠٠ بالفعل إلى إيقاف عملية التشويش الاصطناعي على إشارة *جي بي إس* في يوم وليلة -بالمعنى الحرفي للكلمة- ودون أن تعلن عن هذا. لقد أعلن أحد المتحدثين باسم الحكومة الأمريكية في مؤتمر صحفي تم تنظيمه في وقتٍ قصير قائلًا: *من النادر أن يتمكن شخص ما من أن يضغط على زر؛ فيصبح فجأة أحد الأجهزة التي تمتلكونها أنتم أكثر قيمة من لحظة لأخرى*. لقد ارتبط السبب في أن تطلق الولايات المتحدة الأمريكية نظام تحديد المواقع الخاص بها للاستخدام لأغراض مدنية تمامًا -قبل أربع سنوات من المهلة المخططة لذلك- بالتوقعات الاقتصادية المأمولة في التقنية الجديدة؛ فقد ورد في البيان الصحفي أن *سوق تطبيقات وخدمات نظام *جي بي إس* يتحرك اليوم في نطاق المليارات ويتضاعف كل عامين أو ثلاثة أعوام. أي أن الآفاق التوسعية ضخمة ونحن نريد أن نضمن أن تستفيد الأعمال التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية من هذا* [62]. لقد أثبت هذا التنبؤ صحته بدرجةٍ كبيرة على مدار السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ونظرًا للحضور الطاغي لإجراءات تحديد الموقع في كل مكان، فقد أصبح طيّ النسيان أن كل نظرة يتم إلقاؤها على خريطة لإحدى المدن في جهاز هاتف ذكي وكل تفعيل لتطبيقات *أوبر* و*تيندر* وتطبيق تحديد المواقع على *فيس بوك* يتأسس على هذا القرار السياسي الذي تم اتخاذه عام ٢٠٠٠.

## في طريق تحديد مواقع الأفراد:

يمكن التعرف على ثلاثة محاور متعاقبة لاستخدام تقنية تحديد المكان في تاريخ تلك التقنية منذ نهايات القرن العشرين: كوسيلة استراتيجية في أوقات الحروب (الباردة) وكأداة لمراقبة وملاحقة مرتكبي الجرائم وكأحد أشكال التواصل اليومي في الثقافة الرقمية. وبإلقاء نظرة على اتساع نطاق مجموعات المستخدمين لتقنية تحديد المكان، ربما يمكن –أيضًا- قول إن

إجراءات تحديد المكان إلكترونيًّا كانت تُستخدَم في بادئ الأمر من قبل الجيش فحسب ومن ثمَّ من قبل الشرطة والقضاء في المقام الأول وأصبح يستخدمها في السنوات العشر الأخيرة كل شخص يمتلك هاتفًا ذكيًّا.
كان من الممكن في تلك الأثناء وفي وقتٍ مبكر بالفعل إدراك بوادر التحول الأول لتلك التقنية من كونها أداة حرب إلى أن أصبحت أداة مستخدمة في البحث عن المطلوبين جنائيًّا وأداة عقابية. ففي نهاية الستينيات وقبل نشأة تقنية *جي بي إس*، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية المقترحات الممنهجة الأولى لاستخدام نظام تحديد *موقع المركبات الآلية* في المدن الكبرى. كان من الضروري آنذاك أن يظل التطبيق التقني لتحديد موقع المركبات وركابها معتمدًا على طرق منهجية لتحديد الأماكن ذات تكلفة كبيرة وموجهة لامتدادات محدودة؛ ومنها على سبيل المثال إجراء *التقدير الاستدلالي للأماكن* -والذي لا يستطيع أن يقوم بتحديد موضع شيء ما إلا عن طريق ارتباطه بنقطة انطلاق معروفة- وكذلك استخدام نقطة مراقبة يتم ضبطها على نطاق واسع (مثلما يحدث عند التحصيل الآلي لرسوم استخدام الطرق) وتحديد المواقع عبر الموجات اللاسلكية على غرار تحديد مواقع السفن والطائرات. لقد تمثلت المجالات الأولى لتطبيق تقنية تحديد المكان هذه في تنظيم أسطول المركبات في النقل العام وإدارة النقل في الطرق السريعة التي تحدث فيها حركة سير كثيرة. غير أن استخدام الطريقة في الملاحقة الجنائية كان موضع نقاش منذ البداية. ففي أحد الملتقيات التي نظمتها هيئات النقل عام ١٩٦٨ في واشنطن حول موضوع *خدمة تحديد مكان المناطق الحضرية العامة* -وهو ما عرف باسم مؤتمر *PULSE* والذي يعد اليوم بمثابة الفعل التأسيسي لمناقشة خدمة تحديد مواقع المركبات البرية- أصبح الاستخدام الجنائي لهذا الإجراء معروفًا بوضوح بالفعل: *ربما يكون من الممكن *التنصت على* المركبات المشتبه بها ويمكن تعقب حركاتها عبر المدينة دون أن يكون لسيارة الدورية أي أثر لافتٍ للأنظار. وهو الوضع الساري حتى الآن*. واقترح المتحدث في المؤتمر قائلًا: *وكنوع من تحسين التقنية في المستقبل يتم تثبيت جهاز إرسال في الشخص المشتبه به نفسه؛ أي في حذائه على سبيل المثال* [63].
أصبح عمل الشرطة في السبعينيات والثمانينيات يعد –بالإضافة إلى جانب مراقبة حركة المرور في المدن الكبرى- بمثابة المجال الأشهر لتطبيق *خدمة تحديد مكان المناطق الحضرية العامة*. فعلى سبيل المثال، ذكر تقرير بحثي نشرته وزارة العدل الأمريكية عام ١٩٧٨ –عند حصر إمكانيات استخدام هذه الخدمة- بعض النقاط من بينها نقطة *الملاحقة والمراقبة والاستخدامات السرية*. حيث كتب مؤلفو المقال: *تندرج ضمن التطبيقات الممكنة للتحديد الآلي لمواقع المركبات –أيضًا- محاولة تحديد موضع شحنة منقولة في

المركبة*. غير أنهم ذكروا على سبيل الحصر أن *الشروط اللازمة والمتعلقة بالدقة والمدى غير متوافرة في الوقت الحالي بعد*. وأضافوا: *لو كان من شأننا أن نطور تقنية لتحديد المكان، تتطلب فقط جهازًا صغيرًا -يمكن تثبيته على الشحنة أو فيها- فإنه قد يكون من الممكن إجراء تحقيق سري* [64]. وبهذه الطريقة، ربما يكون من الممكن إدانة مهربي المخدرات أو موزعي البضائع المهربة.

وعلى الرغم من هذه الخيالات الواهمة الأولية، التي دارت حول إجراء التحقيقات، فإنه من الملاحظ أن تحديد موقع المشتبه بهم تقنيًّا ظل في الأيام الأولى لأعمال تحديد الأماكن من قبل الشرطة بمثابة مجال تطبيق أساسي لهذه الخدمة. كان الهدف الملح يتمثل في بادئ الأمر في تحديد مواضع أسطول المركبات الخاص بالشرطة بصورة آلية وذلك في سبيل تهيئة شعور أكبر بالأمان لدى موظفي الخدمة الشرطية. كما احتلت معايير مثل *الأمان* و*التنظيم المثالي* [65] مكان الصدارة في المقالات الأولى المنشورة في جريدة الشرطة الألمانية المتخصصة والتي تناولت ضرورة وجود تقنية لتحديد الأماكن. وكان من شأن التحديد الآلي للأماكن أن يجعل الاتصال بين سيارات الدورية وقيادة العمليات –الذي كان يتم حتى ذلك الوقت لغويًّا عبر الموجات اللاسلكية- أكثر سهولة في المستقبل؛ علمًا بأن رئيس أكاديمية قيادات الشرطة الألمانية -وهو واحد من أنشط المدافعين عن التقنية الجديدة- قد طرح سؤالًا عما إذا كان الموظفون المتواجدون في السيارات التي يتم تحديد مكانها *يشعرون بأنهم مراقبون وخاضعون للسيطرة وأنهم منقادون بصفة مستمرة* [66]. لقد طوَّر قادة الشرطة علاقة حساسة مع تخزين البيانات وتحديد الأماكن وذلك في العَقد الذي تمت فيه مقاطعة التعداد السكاني في ألمانيا والذي أثمر عن *حق تقرير المصير المعلوماتي* المنصوص عليه في الدستور.

لم تكن ألمانيا قد شهدت في منتصف الثمانينيات بعد تحديد أماكن مرتكبي الجرائم المفترضين عن طريق وسائل المساعدة التقنية. وعلى النقيض من ذلك، بدأت هذه الممارسة لعملية التحقيقات تفرض نفسها في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على الرغم من نطاقها المحدود ومن دقة تحديد الأماكن عبر الموجات اللاسلكية. فذلك الأمل الذي نما عام ١٩٧٨ -ومفاده *أن يتطلب* إجراء تحديد الأماكن *فقط جهازًا صغيرًا، يمكن تثبيته على الشحنة أو فيها*- قد تحقق بعد أقل من عشرة أعوام. تم هذا على الأقل من ناحية أنه أصبح من الممكن تثبيت أجهزة إرسال -تعمل بالموجات اللاسلكية ويبلغ مداها بضع مئات من الأمتار- بصورة غير ملحوظة على بضاعة مشكوك بها وأصبح من الممكن مراقبة طرق سفر المشتبه بهم وذلك انطلاقًا من سيارة عمليات مدنية على مقربة منها. وتعد اليوم بعض نصوص الأحكام، التي أصدرتها

*المحكمة الأمريكية العليا* (وهي تعتبر المعادل الأمريكي للمحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية)، بمثابة مصدر تاريخي تناول بدايات هذه الممارسة لعملية التحقيقات؛ حيث كان على المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية أن تصدر في مطلع الثمانينيات حكمًا للمرة الأولى بشأن الإباحة القانونية لأعمال تحديد المكان التي تقوم بها الشرطة. وفي سابقتين مماثلتين، وقعتا عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، رفع شخصان مدانان- تمت إدانتهما عن طريق مثل *جهاز الإخطار الذي يصدر صافرة إنذار* هذا بوصفهما مصنعي مواد مخدرة- دعوى ضد عدم دستورية الوسيلة التي لجأت إليها الشرطة عند تنفيذ العمليات. كان أحدهما رجل يدعى *ليروي نوت* وقد حدد المحققون مكان معمله عن طريق جهاز إرسال يعمل بالموجات اللاسلكية وكان موضوعًا على حاويات مادة *الكلوروفورم* التي تم نقلها. وبعد ذلك بعام تم إلقاء القبض على *جيمس كارو* بعد تفتيش منزله وهو التفتيش الذي تم كذلك بناءً على معلومات صادرة من *جهاز إخطار يصدر صافرة إنذار، كان مثبتًا على أدوات يستخدمها. [67]

إن العلامة الفارقة الكبرى في كتابات وممارسات الشرطة هذه تتمثل في أنه للمرة الأولى في سياق أعمال التحقيقات لم يعد الأمر متعلقًا بتحديد موقع وسائل النقل أو الأسلحة فحسب، بل –أيضًا- بالأفراد. فقد أصبح الإنسان هو هدف المجهودات المبذولة في خدمات تحديد المواقع. وعندما أصبح بعد ذلك –في منتصف التسعينيات- الاستخدام المدني المحدود للملاحة عبر الأقمار الصناعية ممكنًا باسم *نظام التموضع العالمي*، صار تطبيق تكنولوجيا تحديد المكان لأغراض البحث الجنائي يتوسع بسرعة. ففي عام ١٩٩٥ على سبيل المثال تم في المجلة الدولية، التي تم تأسيسها حديثًا باسم *حلول GPS*، تقديم بعض المناطق المدنية التي يجرى فيها تطبيق *التتبع في الزمن الحقيقي*. وتمثل أبرز مثال ذكره المؤلفون على ذلك في *التحديد السري الذي تقوم به مواقع الشرطة لموقع أحد المشتبه بهم في قضية جنائية*. وأضاف المؤلفون أن إدارة شرطة مدينة *كولورادو سبرينغس* تدرس *إلى أي مدى يمكن أن تساعد تقنية *جي بي إس* في تقليل معدلات الجريمة وتيسير أعمال الشرطة المحلية*. حيث تتعرض سيارات المشتبه بهم، التي يُفترض أنها تنقل بضائع مهربة ومخدرات، للمراقبة باستمرار بواسطة أجهزة إرسال تعمل بنظام *جي بي إس*. إنه ارتقاء تقني بطرق البحث الجنائي لأفضل مستوياتها وهي الطرق التي كانت تعد حتى ذلك الوقت –وفقًا لما ذكره أحد موظفي الشرطة المنقول عنهم- *من أكثر الطرق ذات التكلفة الباهظة من الناحية اللوجستية والأغلى ثمنًا عمومًا*. ووفقًا لهذا، فإنه كان من الضروري وجود ما يصل إلى خمس سيارات دورية من أجل إتمام التحديد السري الدائم لموقع مركبة ما مشتبه بها. *إذا أصبح لدينا الآن نظام يمكنه تحديد ِمكانِ المجرمين عنِ بعد بشكل موثوق به، فسيكون هذِا النظام من

ناحية أكثر أمانًا ومن ناحية أخرى سنكون نحن بحاجة إلى عدد أقل بكثير من الزملاء لتتبع قضية واحدة* [68]. في الواقع، يعد البحث الجنائي والمراقبة بواسطة نظام *جي بي إس* بدءًا من أواخر التسعينيات إحدى الوسائل المستخدمة بصورة ثابتة في الطب الشرعي.

## مفارقات تحديد المكان:

تُستخدَم تقنيات تحديد المواقع منذ ذلك الحين في الملاحقة الجنائية والقانون الجنائي في مجالين بصفة خاصة؛ ألا وهما: مراقبة المشتبه بهم عن طريق تثبيت أجهزة الإرسال بالسيارات أو الشحنة المنقولة في السيارة ومراقبة مرتكبي الجرائم المدانين -والذين لم (يعودوا) قيد الحبس- من خلال ما يسمى بقيود القدم الإلكترونية والتي أصبحت في السنوات الأخيرة تتخذ في المعتاد شكل ساعة يد مزودة بنظام *جي بي إس*. وبتأمل النزاعات القانونية التي نشأت في ما يتعلق بطريقتي العمليات هاتين في الثلاثين عامًا الماضية، يصبح من الواضح للوهلة الأولى ما هو المجهود المبذول بصورة مشروعة في هذا الصدد والذي ترتبط به خدمة تحديد أماكن المجرمين المفترضين أو المدانين حتى اليوم. لقد أثيرت مناقشات سياسية ودستورية طويلة عما إذا كان ينبغي فهم السيطرة الدائمة لإحدى سلطات الدولة على التحركات في الفضاء المكاني على أنها تدخّل مفرط في الحقوق الشخصية للإنسان. تثير هذه الحساسية الاهتمام، لا سيما بالنظر إلى التردد والبساطة اللذين تستخدمهما خدمات تحديد الموقع في الهاتف المحمول في الوقت الحاضر.
أي أنه كان هناك لما يقرب من عَقد انقسام ملحوظ في التعامل مع أساليب تحديد الموقع: فمن ناحية كان هناك تحديد لأماكن المذنبين تتم الموافقة عليه بناءً على شروط صارمة وفي مواقف استثنائية ومن ناحية أخرى يقوم مستخدمو الهواتف الذكية بتحديد أماكنهم وهذا الاستخدام يتمتع بحضورٍ طاغٍ ويتم إطلاقه بضغطة زر.
لذلك تعد أحكام السوابق الجنائية سالفة الذكر والتي أصدرتها المحكمة الأمريكية العليا (وحالات مشابهة وقعت في المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية) من منظور حياتنا اليوم –أيضًا- بمثابة وثائق ذات جدوى؛ لأنها تُظهِر الجهد التام الذي يميز التعامل الجنائي القانوني مع أساليب تحديد المكان. إن موضوع الدعاوى الدستورية، التي تقدم بها *نوت* عام ١٩٨٣ و*كارو* عام ١٩٨٤، تتمثل في السؤال عما إذا كان البحث الجنائي للشرطة بواسطة جهاز تعقب يعد خرقًا لـ*التعديل الرابع* للدستور الأمريكي؛ أي خرقًا لذلك البند الإضافي الذي من شأنه أن يحمي *حق الشعب في تأمين الشخص والمسكن والوثائق والممتلكات من التفتيش التعسفي وإلقاء القبض التعسفي والمصادرة التعسفية* والذي يبيح *إصدار أوامر بمداهمة المنازل وبالحبس في حالة توافر سبب قانوني مشفوع بقسم أو تم التثبت منه عن طريق أداء

القسم فحسب*. تم إدراج هذه الفقرة في الدستور الأمريكي عام ١٧٩١، أي قبل وقت طويل من شيوع الوسائط الإلكترونية واستخدامها في المجال الشرطي. وكان على المحكمة الأمريكية العليا على مدار القرن العشرين أن تقرر مرارًا وتكرارًا كيف تكون العلاقة بين ممارسات البحث الجنائي الجديدة المدعومة بالوسائط التقنية وحقوق الشخصية الثابتة. حيث دارت قضية *أولمستيد* في عام ١٩٢٨ حول سؤال هل يتعين اعتبار المراقبة الشرطية لهاتف أحد المشتبه بهم عن طريق التنصت على خط الهاتف الموجود خارج المنزل بمثابة *تفتيش تعسفي* مخالف للدستور. لقد أصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكمها بأن هذه التقنية في التحقيق تعد مشروعة؛ لأن مكان الحصول على المعلومات لم يكن متواجدًا في غرفة المعيشة، التي تنعم بالحماية والتحصين، وإنما في المجال المفتوح لأعمدة خطوط الهاتف (إنها لحظة مثيرة للاهتمام في تاريخ الوسائط التقنية حيث إن القنوات التقنية مثل خطوط الهاتف لم تكن، على ما يبدو، تعتبر في الفهم القانوني في عام ١٩٢٨ امتدادًا للحيز الداخلي للفرد وإنما وسيلة مستتبة للفصل بين المجال الخاص والمجال العام) [69]. إلا أن هذا الكيان الخاص للوسائط التقنية والمنصوص عليه قانونًا تضاءل بناءً على حكم بارز أصدرته المحكمة الأمريكية العليا في عام ١٩٦٧ وهو الحكم الذي تمت فيه الموافقة على دعوى رفعها مجرم مدان اسمه *كاتز*؛ حيث تم التنصت على مكالماته الهاتفية التي أجراها في كابينة هاتف عمومية عن طريق تثبيت ميكروفون في سقف الكابينة. لقد رأى القضاة أن هذه الممارسة لعملية التحقيقات تعد مخالفة للدستور؛ لأن المستخدم لكابينة هاتف يحق له أن ينتظر التمتع بالخصوصية. كما أن التنصت على المكالمات الهاتفية عن طريق وسائط تقنية يعد من الناحية القانونية بمثابة مرادف للاختراق المادي الذي يقوم به المحققون لمجال ينعم بالحماية والتحصين. ونصت حيثيات الحكم الواردة في قرار المحكمة، الذي كثيرًا ما تتم الاستشهاد به منذ ذلك الوقت، على أن البند الإضافي الرابع *يحمي الأشخاص وليس الأماكن* [70].

وبالتحديد الآلي لمكان المشتبه بهم أصبح هناك معنى جديد لهذا المأزق الناشئ بين نص قانوني يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر وبين تقنية البحث الجنائي التي يرجع أصلها إلى أواخر القرن العشرين. فقضيتا *نوت* و*كارو* تعرضتا في منتصف الثمانينيات إلى مشكلة هل يعتبر تثبيت أجهزة التعقب – التي يمكن لسيارات الشرطة المتواجدة على مقربة منها أن تستقبل إشاراتها عن طريق الموجات اللاسلكية- بمثابة *تفتيش تعسفي* وهل يتطلب بالتبعية لذلك استصدار أمر قضائي يسمح بالتفتيش. لقد رفض القضاة بالإجماع الدعوى الأولى؛ لأن دلو مادة *الكلوروفورم* -الذي دلَّ المحققين على أثر وجود معمل تصنيع المخدرات الخاص بالشخص المدان- كان مزودًا بالفعل

بجهاز إرسال أثناء اتمام الصفقة بالفعل وبعلم البائع ولم يتم تحديد موقعه إلا أثناء تواجده خارج المعمل. وقيل إنه لا يمكن لأحد أن يتوقع في الشوارع العمومية وجود خصوصية بالمفهوم المنصوص عليه في الدستور. إلا أنه لم يكن هناك في قضية *نوت* تطرق لسؤال عما إذا كان نقل الإشارات من جهاز إرسال في داخل منزل خاص يقتضي وجود تفتيش حسب المفهوم الوارد في *التعديل الرابع للدستور الأمريكي* أم لا.
كان على المحكمة الأمريكية العليا أن تجري تقييمًا لهذه الحالة بعد ذلك بعام. فعند إجراء تحقيقات بشأن *جيمس كارو* أخفى فريق البحث الجنائي جهاز تعقب في حاوية بها مادة *الأثير* الكيميائية وباعوها إلى المشتبه به عن طريق أحد المخبرين. وأصبح من الممكن في نهاية المطاف إثبات إدانته عن طريق بيانات تحديد المكان بين شقته ومكان إنتاج المخدرات. لقد انتهى القضاة في هذه القضية إلى حكمٍ آخر؛ حيث اعتبروا أن الاستفادة من إشارات تحديد المكان في منزل أحد المشتبه بهم يعد *تفتيشًا* بالمفهوم الدستوري وبالتالي لا غنى عن وجود أمر قضائي رسمي يسمح بالتفتيش. أي أنه كان من المهم هنا هل تسلل المحققون إلى الشقة بشخوصهم أو عن طريق وسيط تقنيٍ وهو أمر مشابه لقضية *كاتز*. وفي هذا الصدد، يصبح صاحب الدعوى محقًّا ومع ذلك يتم الإبقاء على إدانته وعلى العقوبة الموقعة عليه؛ لأن الكثير جدًّا من المؤشرات الأخرى –التي تم الوصول إليها بصورة مشروعة- تشير إلى ما اقترفه من جرم.
ونتيجة لكلا هذين الحكمين الصادرين من المحكمة الأمريكية العليا، فقد فرض أحد المبادئ نفسه بشأن استخدام الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية لتقنية تحديد المكان. ينص هذا المبدأ على أنه يجوز تحديد مكان أحد المشتبه بهم لفترة طويلة ودون استصدار أمر قضائي يسمح بالتفتيش، طالما اقتصر الحصول على البيانات على المجال العام. ولا يمثل وضع جهاز إرسال في دلو به مادة *الكلوروفورم* –والذي تم نقله حسبما حدث في حالة *نوت* طوال بضع ساعات في السيارة- بمثابة *تفتيش تعسفي*. بيد أن تهريب جهاز إرسال إلى منزل خاص يعد، على العكس من ذلك، *تفتيشًا تعسفيًّا* بالفعل. وقد مثلت سيارات المشتبه بهم ذاتها في منتصف الثمانينيات مجالًا لم يتطرق إليه أحد بالتوضيح؛ حيث أورد رجل القانون التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي *FBI* *جون هال* في مقاله الاستعراضي الكبير عن إجراء تحديد المواقع: *إن المحكمة الأمريكية العليا لم تقرر حتى اليوم بعد هل يتعين اعتبار وضع جهاز إخطار يصدر صافرة إنذار على إحدى السيارات أو فيها بمثابة تفتيش بالمفهوم الوارد في البند الإضافي الرابع؟* [71].
غير أنه مع شيوع تقنية *جي بي إس* –والتي يسرت مراقبة الأماكن ووسعت نطاقها- أصبح هذا الوضع بالضبط بمثابة ممارسة معتادة تقوم بها الشرطة.

فالآن لم تعد هناك ضرورة لوجود سيارة عمليات على مقربة من المشتبه به من أجل أن تستقبل كل ثلاثين ثانية إشارة جهاز الإخطار الذي يطلق صافرة إنذار. فبصفة مستمرة يرسل جهاز الإرسال -الذي يعمل بنظام *جي بي إس* ويعادل حجمه حجم بطاقة ائتمانية ويقل وزنه عن خمسين جرامًا ويتم تثبيته بصورة غير ملحوظة على سيارة الشخص الخاضع للمراقبة- بيانات إلى جهاز هاتف محمول خاص بالمحققين.
وبنهاية خلاف قانوني طويل الأمد وقع في الولايات المتحدة الأمريكية –استمر من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٣- كان لزامًا على المحكمة الأمريكية العليا أن تفحص مشروعية هذه الطريقة في البحث الجنائي. فمن جديد تمت إدانة أحد منتجي مخدر *الكوكاين*، وهو *أنطوان جونز* الذي كان يملك ملهى ليليًّا ويرجع أصله إلى واشنطن. وحكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ لأن بيانات تحديد المكان الصادرة من جهاز إرسال يعمل بنظام *جي بي إس* وكان مثبتًا في أسفل سيارته من طراز *جيب* –وكانت في مجملها عبارة عن ألفى صفحة مطبوعة- أثبتت ارتكابه للجريمة بصورة غير قابلة للدحض. صحيح أن المحققين –في هذه الحالة- قدموا طلبًا لاستصدار أمر قضائي لتثبيت جهاز الإرسال؛ غير أن هذا كان في غضون حقبة زمنية محددة فحسب ومن أجل تحديد الأماكن تقنيًّا داخل حدود مدينة *واشنطن* فقط. أما في حقيقة الأمر، فقد استمرت المراقبة بالأساس لوقتٍ أطول (لمدة أربعة أسابيع، بدأت بعد يوم من المهلة المسموح بها والتي كانت محددة لمدة عشرة أيام). كما شملت المراقبة منطقة أكبر؛ حيث شملت ولاية *ميريلاند* بأكملها. لقد قرر قضاة المحكمة الأمريكية العليا في مطلع عام ٢٠١٢ أنه يتعين فهم الحصول على بيانات استنادًا إلى نظام *جي بي إس* –في هذه الحالة- باعتباره *تفتيشًا* في إطار مفهوم التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة الأمريكية ويعد بذلك مخالفًا للدستور. وتمت إعادة القضية إلى المحكمة المختصة. وفي محاكمة بدأت من جديد واستندت إلى أدلة إثبات أخرى، تم الحكم على *أنطوان جونز* في مايو عام ٢٠١٣ –أي بعد قرابة عَقد من بدء التحقيقات- بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا وذلك باحتساب العقوبة التي قضاها بالفعل حتى ذلك الوقت.
تُظهر حيثيات الحكم في قضية *الولايات المتحدة ضد أنطوان جونز* بوضوحٍ كبير ما هي الديناميكيات وما هي الصدامات التي تتولد في الثقافة الرقمية عن طريق تقنية *جي بي إس* المتاحة في كل وقت. فعندما نظرت المحكمة الأمريكية العليا في تلك الدعوى في نهاية عام ٢٠١١، كانت خدمات تحديد الأماكن في أجهزة الهواتف الذكية تعد بمثابة حقيقة حاضرة في كل وقت ومكان بالفعل. لقد لاحظ قضاة المحكمة الدستورية هذا التطور بالطبع وربطوا مرارًا وتكرارًا بين الطريقتين المختلفتين في التعامل –أي الطريقة الشِرطية والطريقة التِواصلية في الحياة اليومية- وأساليب تحديد الأماكن

تقنيًّا. وعلى الرغم من أن الحكم في هذه القضية –أي في المراقبة باستخدام نظام *جي بي إس* التي قام بها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي وبدأها في وقتٍ متأخر واستمرت لفترة طويلة بصورة مبالغ بها- جاء بإجماع الآراء؛ فقد توصل القضاة التسعة في رأيهم الأساسي عن استخدام الشرطة لتقنية تحديد المكان إلى تحليلات تشخيصية مختلفة لدرجة أن الحكم الصادر تضمن ثلاث حيثيات مكتوبة بصورة منفصلة تمامًا بعضها عن بعض. إن الصرامة، التي تم رفض أداة البحث الجنائي الجديدة بها، ارتبطت أثناء ذلك باختلاف الأهمية، التي أولتها التحالفات المختلفة للنص الدستوري الصادر عام ١٧٩١. أي أن نصوص الأحكام كانت تدور حول العلاقة الحرجة بين قوة القانون الدائمة وواقع الوسائط التقنية المتحول.

إن المجموعة التي تتكون من القضاة الدستوريين الأربعة -الذين أصدروا أيضًا في عام ٢٠١٢ حكمًا بالحظر التام للمراقبة باستخدام نظام *جي بي إس* دون استصدار أمر قضائي يسمح بالتفتيش- برهنت على ذلك الحكم في إطار فهمٍ قانوني أقرب إلى أن يكون خارجًا عن سياق التاريخ وأن يكون متشددًا. حيث إن هذا الفهم القانوني أعلن أن نص التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة الأمريكية يعد ساريًا دونما قيد، حتى وإن كان النص منبثقًا من واقع حياتي يرجع تاريخه إلى ما يربو عن مئتي عام. وأضافوا أن المبدأ الأعلى لقرارات المحكمة الأمريكية العليا يجب أن يتمثل في التأكيد -في القرن الحادي والعشرين أيضًا- على *الضمان الممنوح في القرن الثامن عشر للحماية من التعرض للتفتيش دون مبرر* [72]. بينما وضعت مجموعة ثانية مكونة من أربعة قضاة كذلك بالإضافة إلى القاضية *سوتومايور* -التي أصدرت بيانًا مستقلًّا- عدم ملاءمة البند الإضافي للعصر الحالي في بؤرة أفكارهم المطروحة ونادوا بأخذ الجانب التاريخي للنصوص الدستورية على محمل الجدية. حيث رأوا أنه يلزم تأمل التصنيفات القانونية ومنها *التفتيش التعسفي* على سبيل المثال انطلاقًا من خلفية ذلك *التحول التقني المثير* والذي *أصبح يميز نمط الحياة العام* مؤخرًا. فوفقًا للنتيجة، التي خلصت إليها هذه المجموعة المتحالفة معًا، فإن التطبيقات والأجهزة التقنية –التي تسمح على سبيل المثال بتسجيل حركات الأشخاص- *تكفل شعورًا أكبر بالراحة والأمان مع التنازل عن الخصوصية ويجد الكثير من الناس أن هذه الصفقة أمر مرغوب فيه*. إن أهم تطور جرى في هذا السياق يرجع إلى ما قام به القاضي *صامويل أليتو* الذي ألف النص المكتوب للحكم الصادر عن مجموعة القضاة المغردين خارج السرب، حيث إنه حدد على هاتفه المحمول خدمات *تسمح لمستخدميها بتحديد الموضع الذي يتواجدون فيه وكذلك الموضع الذي يتواجد فيه الآخرون وتعقب ذلك الموضع. ونحن نتحدث هنا عن أكثر من ٣٢٢ مليون جهاز هاتف ذكي، توجد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١١!* واستطرد

*أليتو* قائلًا إن توافر مثل تلك الأجهزة واستخدامها *يؤدي إلى تغير التقدير الشخصي للمستخدم العادي بشأن معنى الخصوصية تغيرًا مستمرًّا* [73].
كان القاضي قد صاغ في جلسة استماع للدعوى الدستورية قبل ذلك ببضعة أسابيع تصورًا مستقبليًّا أكثر تحديدًا لرأيه بشأن هذا التغيير قائلًا: *دعونا نلقي نظرة على عشر سنوات في المستقبل؛ عندئذ سيستخدم تسعون بالمئة من الناس وسائل التواصل الاجتماعي وسيكون لكل منهم في المتوسط ٥٠٠ صديق وسيسمحون لهؤلاء الأصدقاء بتحديد أماكنهم عن طريق الهواتف المحمولة لمدة ٢٤ ساعة يوميًّا وعلى مدار ٣٦٥ يومًا في السنة. أي توقع عن الخصوصية سيكون لدى الشعب إذًا؟* وقد اعتبرت مجموعة هذا القاضي أن هذا الاتجاه للثقافة الرقمية في التعامل مع بيانات تحديد المكان يعد على وجه التحديد أهم حجة للتسليم بأن مراقبة المشتبه بهم بالاستعانة بنظام *جي بي إس* لمدة قصيرة وبصورة مرنة في المستقبل تتوافق مع الدستور، حتى وإن لم يكن هناك أمر قضائي يسمح بالتفتيش. وورد في النتيجة النهائية، التي خلص إليها *أليتو*، أنه *في ظل هذه الظروف تتوافق تقنية تحديد المكان، التي تستخدمها الشرطة، مع تلك التوقعات المطروحة بشأن الخصوصية والتي يراها مجتمعنا اليوم توقعات مناسبة* [74].
اقتراح أكثر شمولًا: ينبغي السماح للمحققين في القضايا المستقبلية بالاستعانة بتقنيات تحديد المكان على المدى القصير؛ لأن هذا الإجراء اندمج ثقافيًّا على كل حال في الحياة اليومية للتواصل الرقمي. فعن طريق استخدام خدمات تحديد المكان أصبح أغلب الناس يطبقون منذ وقت طويل وعن طيب خاطر ما كان من الممكن أن يعتبر انتهاكات للحق الشخصي، تقدم عليها ممارسة البحث الجنائي. لقد أكدت القاضية *سونيا سوتومايور* -التي ألفت منطوق الحكم الخاص بها ولكنها انحازت إلى التوصية بالحظر التام لتحديد موقع الأشخاص بالاستعانة بنظام *جي بي إس* دون وجود أمر قضائي يسمح بالتفتيش- في حيثيات حكمها أن مراقبة أحد الأشخاص بنظام *جي بي إس* يسجل كمًّا ثريًّا من البيانات؛ *تفاصيل ذات أهمية أسرية وسياسية ووظيفية ودينية وجنسية*. وأضافت: *تتم إزاحة الستار عن طرق، يمكن لأي شخص أن يتصور طبيعتها الخاصة بصورة غير قابلة للجدل؛ مثل زيارات للطبيب النفسي وطبيب التجميل وعيادة إجراء عمليات الإجهاض وطلب المشورة بشأن مرض الإيدز والذهاب لأحد نوادي العراة أو إلى محامي الدفاع أو إلى فندق تؤجر حجراته بالساعة للعشاق أو إلى لقاء نقابي أو إلى المسجد أو المعبد اليهودي أو الكنيسة أو إلى حانة يلتقي فيه الشواذ... إلخ* [75]. يلقي هذا التعداد ذو النبرة الصارخة من ناحية الضوء على خيالات قاضية بالمحكمة الأمريكية العليا حول أوساط يسودها التكتم والسرية أو أوساط فاضحة. ومن ناحية أخرى، تثير هذه القائمة على الفور تداعيات تتعلق

بوظيفة تطبيق *أماكن شائعة* الموجود في جهاز *أيفون ٥ إس*. حيث تخزن هذه الخدمة –كما سبق وصفه- المناطق التي أقام فيها المستخدم على مدار ستة أسابيع مضت، مقسمة تبعًا للعنوان وتاريخ الإقامة. يكون هذا في أغلب الأيام وفي أغلب السير الذاتية بلا شك بمثابة مجموعة من البيانات التافهة: عن الشقة التي يسكنها المستخدم أو المكتب أو وجبة الغذاء السريعة التي تناولها أو السوبر ماركت الذي يقع بالقرب منه؛ أي يكون هذا مثل محضر رسمي يسجل الحركات التي تحدث في الحياة المعتادة. لكن لعلَّ خدمة تحديد المكان تسجل بمثل هذا الصدق –أيضًا- كل ما يحدث من انحرافات عن المسار الطبيعي للحياة؛ ومنها على سبيل المثال المكان الذي يشهد بصورة متكررة مغامرات غرامية. وربما تكون البيانات الناتجة عن خدمة تحديد الموقع *أماكن شائعة* بالنسبة لزوجين، يشعران بالشك بعضهما في بعض، بمثابة مصدر موثوق فيه مثلما كان جهاز الإرسال، الذي يعمل بنظام *جي بي إس* والمثبت في سيارة من طراز *جيب* الخاصة بمنتج المخدرات، مصدرًا موثوقًا به بالنسبة للمحققين.
كان للحكم الصادر من المحكمة الأمريكية العليا بشأن دعوى *أنطوان جونز* في عام ٢٠١٢ تأثيرات ملموسة على معايير البحث الجنائي لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي وذلك وفقًا لما أقر به *روبرت موللر* مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي بعد بضعة أشهر من إعلان الحكم. فمن بين قرابة ٣٠٠٠ قضية منظورة أمام المكتب –لجأت فيها الشرطة الأمريكية إلى المراقبة بنظام *جي بي إس*- كان من الضروري أن يتم الانتقال إلى طرق تحقيق أخرى في مئات عديدة من القضايا وذلك نتيجة للحكم الدستوري [76].
أي أنه على الرغم من الحضور الطاغي لأساليب تحديد المكان في الهاتف الذكي، فإن تحديد المكان بوصفه إجراءً تقنيًّا جنائيًّا لا يعد منذ ذلك الحين ممكنًا في الولايات المتحدة الأمريكية إلا وفقًا لشروط خاصة ولا بدَّ أن يرتبط بوجود أمر قضائي يسمح بالتفتيش. لقد أثار خلاف قانوني مشابه طويل الأمد، وقع في ألمانيا في عام ٢٠٠٥، اتجاهًا آخر. حيث تم رفض الدعوى الدستورية الخاصة بأحد أعضاء *الخلايا المناهضة للإمبريالية* -والذي تم إلقاء القبض عليه في عام ١٩٩٦ بناءً على مراقبة مركبته بنظام *جي بي إس* وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عامًا بسبب مشاركته في هجمات بمواد متفجرة- وذلك بعد أقل من عشرة أعوام. تمثل موضوع الدعوى المنظورة أمام المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية في سؤال هل تثبيت جهاز إرسال يعمل بنظام *جي بي إس* في سيارة الشخص المشتبه به يتوافق مع المادة (ج) من البند المئة والذي لم يتم إدراجه في قانون الإجراءات الجنائية إلا عام ١٩٩٢. حيث كان هذا البند ينص في نسخته آنذاك على أنه يجوز *استخدام الوسائل التقنية للكشف عن محل إقامة الجاني دون معرفة الشخص المعني

بذلك* وذلك في حالة أن *يكون موضوع التحقيق جريمة ذات أهمية عظمى*. وانتهى القضاة الدستوريون في تقييمهم للقضية إلى نتيجة أن استخدام تقنية *جي بي إس* يندرج ضمن أحكام وحدود المادة (ج) من البند المئة: *في المعتاد، لا يصل حجم وشدة التدخلات في الحق العام للشخص بناءً على استخدام أدوات المراقبة التقنية إلى المنطقة الجوهرية -غير القابلة للمساس- في نظام الحياة الخاص. وهذه هي الحال هنا أيضًا* [77]. وقد صدَّقت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان على هذا الحكم في عام ٢٠١٠.
أي أن المشاكل المتعلقة بإضفاء طابع شرعي تشكل جوهر النقاش الدائر حول استخدام الشرطة لـ*نظام التموضع العالمي*. حتى وإن كان القرار بشأن هذه القضية يتم اتخاذه في إطار المحققين –بخلاف ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بسبع سنوات- فإن حجم منطوق الحكم ومدى تعقيده يظهران بوضوح كيف يجب أن تتمايز نظرة القانون الدستوري إلى القائمين بإجراءات تحديد الموقع وإلى شكل هذه الإجراءات. وفي سابقة أخرى نص حكم، أصدرته محكمة العدل الاتحادية في عام ٢٠١٣، على أنه يحق للسلطات التنفيذية للدولة وحدها أن تحدد أماكن المجرمين المشتبه بهم. وقد حظر هذا الحكم القيام بمراقبة أحد المشتبه بهم باستخدام نظام *جي بي إس* عن طريق شرطة سرية خاصة. [78] إذًا من يحق له بصورة مشروعة تحديد الموضع المكاني للأشخاص؟ وفي ظل أي أوامر وشروط مسبقة يجوز أن يحدث هذا؟ لقد هدأت حدة الصراع القانوني الدائر بشأن *قاعدة التمكين* من القيام بتحديد المكان تمامًا بفعل الأشكال التواصلية للثقافة الرقمية. فمن المعروف أن مستخدم أحد التطبيقات في جهاز هاتف ذكي مزود بتحديد آلي للموقع يمنح التطبيق قاعدة التمكين هذه بلمسة واحدة على شاشة الجهاز، التي تعمل باللمس، وذلك بإجابته بـ*نعم* لمرة واحدة على السؤال الظاهر ومفاده: هل يجوز للخدمة *استخدام موقعك الحالي*؟

## قيود القدم الإلكترونية:

إذا كان تحديد أماكن الأفراد قد ارتبط حتى نهاية القرن العشرين دائمًا بموقف استثنائي، فقد لعب مجال تطبيقي آخر لهذه الخدمة –بالإضافة إلى التحديد الآلي لأماكن المشتبه بهم، كما سبق وأن ذكرنا- دورًا هامًّا؛ وقد تمثل في مراقبة مرتكبي الجرائم المدانين بالفعل عن طريق مجموعة من الأجهزة، التي اصطلح على تسميتها *قيود القدم الإلكترونية*. ترجع بدايات استخدام هذا الإجراء إلى فترة أقدم من المرات الأولى لاستخدام أجهزة التعقب في البحث الجنائي الشرطي ويعود الفضل فيه إلى التعاون بين علم النفس والعدالة الجنائية. لقد انشغل *رالف شفيتسجيبيل* -وهو تلميذ *بورهوس فريدريك سكينر* العالم المتخصص في المذهب السلوكي في

*هارفارد*- بدءًا من منتصف الستينيات ببنية *الإلكترونيات السلوكية*؛ أي بأجهزة الإرسال التي يتم تثبيتها على أجساد الأشخاص الخاضعين للتجربة والتي تعيد باستمرار إرسال معلومات عن انفعالاتهم إلى مختبر خاص بالمراقبة وذلك عبر موجات لاسلكية. لقد تخيَّل * شفيتسجيبيل*، على سبيل المثال، وجود أجهزة، يتعين بواسطتها أن ينقل مرضى الإدمان أو المجرمون المفرج عنهم إلى جهاز الإرسال بضغطة زر واحدة أي فكرة تراودهم عن المخدرات أو عن ارتكاب جرائم جديدة وذلك في سبيل إبلاغ المختبر في الزمن الحقيقي بديناميكية ما يعتمل في قرارة أنفسهم. ووفقًا لرأي *شفيتسجيبيل*، فإن هذه الأجهزة ستفيد –كخطوة أولى- في المراقبة المجردة للمرضى والمذنبين في بيئتهم المعيشية المعتادة ولكنها ستؤدي في نهاية المطاف مهمة *التحكم المباشر في السلوك*؛ فمن الممكن عن طريق التواصل المستمر بين الأشخاص الخاضعين للتجربة والمختبر عبر الموجات اللاسلكية أن *يتم قمع التصرفات، التي يقوم بها الأفراد طواعيةً، وأن يتم استثارة التصرفات التي لا يقوم بها الأفراد بمحض إرادتهم* [79]. وسرعان ما انصبت الأبحاث الخاصة بـ*شفيتسجيبيل* على إجراء، لا يدور حول التفسير النفسي للإشارات المسجلة وإنما حول تحديد مكان الأشخاص المتعرضين للتجربة بصورة خالصة. لقد استصدر *شفيتسجيبيل* في عام ١٩٦٩ براءة اختراع لـنظام من أجل التحكم في السلوك عن طريق أسورة يد كمستقبل لإشارات جهاز الإرسال. وطبقًا لنص براءة الاختراع، يتعين استخدام هذا النظام –الذي ينقل كل ثلاثين ثانية موضع من يرتدي أسورة اليد عن طريق إشارة الموجات اللاسلكية- في مراقبة *أفراد مختارين* [80]، وبصفة خاصة مرتكبي الجرائم المفرج عنهم والموضوعين تحت المراقبة.

لقد شدَّد *شفيتسجيبيل* في مقالاته الصادرة في هذه الأعوام مرارًا وتكرارًا على أن هذا الجهاز لا يمكن اعتباره سوى مشروع نموذجي مؤقت في ظل الظروف التكنولوجية المتوافرة. يزن جهاز الإرسال الذي يعمل بالبطارية والمربوط بقوة في أطراف الشخص، الذي يتم تحديد مكانه، نحو كيلوجرام. ولا يبلغ مدى محطات الاستقبال المتحركة، التي تعيد إرسال الإشارة إلى مركز التحكم الرئيس، سوى عشرات الأمتار القليلة. ولذا فإنه من الضروري إنشاء مجموعة كبيرة من هذه المحطات من أجل مراقبة الشخص الخاضع للتجربة في مربع واحد من الشارع فحسب. أجرى *شفيتسجيبيل* على مدار عدة أسابيع من العام ١٩٦٩ سلسلة من التجارب بالاشتراك مع ستة عشر متطوعًا *من مجرم خطير، قضى ثمانية أعوام في السجن ووصولًا إلى رجل أعمال شاب لم يقترف أي جرم*. وانتهى *شفيتسجيبيل* إلى نتيجة أن الحد الأقصى للمنطقة، التي يتعين تحديد موضعها، يضم *من خمس إلى ست مجموعات من صفوف المنازل في الشارع وكذلك داخل أحد المباني الكبيرة*

[81]. ولذلك فقد ظل جهاز *رالف شفيتسجيبيل* بمثابة تمهيد عابر في تاريخ قيود القدم الإلكترونية وقد دخل طي النسيان بدءًا من مطلع السبعينيات. إلا أنه من المهم لتأصيل صور البشر الرقمية أن يستند الاستخدام –الذي يعد الأقدم على الأرجح- لتقنية تحديد المكان في سبيل تحديد مواضع بعض الأفراد إلى تقرير أحد خبراء علم النفس التطبيقي أثناء اشتراكه في مكافحة الجريمة وذلك على نحوٍ مشابه لما حدث في التاريخ المعرفي للملف الشخصي. يهدف تقرير الخبير هذا إلى توجيه وتصويب سلوكيات الأفراد المضطربين أو المنحرفين عن طريق وسائط تقنية؛ حيث كان مصطلح *تعديل السلوك* هو المصطلح المتخصص الذي وضعه *شفيتسجيبيل* عنوانًا لكتابه الدعائي الكبير الصادر في عام ١٩٧١ والذي تناول استخدام *نظم إعادة التأهيل الإلكترونية في سياقات طب النفس وعلم الأدلة الجنائية* [82].
لقد أكد عالم النفس -في أثناء ذلك- مرارًا وتكرارًا على الدافع الإنساني لأبحاثه. ففي العهد، الذي تميز في الولايات المتحدة الأمريكية بالزيادة المأساوية المفرطة في عدد أماكن السجن وبدأ فيه البحث عن نماذج بديلة لتنفيذ العقوبات، ينبغي أن تساهم الأجهزة –حسبما كتب *شفيتسجيبيل* بصورة قاطعة- في أن يدرك الناس أن السجون كانت تعد *في ما مضى بمثابة متاحف شاهدة على انعدام الإنسانية في الماضي* [83]. إلا أن هذه النزعة الإنسانية كانت مقترنة بالتعامل الصارم لعلم النفس السلوكي المعياري مع الذات. كما اتضح أن الأسس العرقية المزعومة –حسب مذهب *فوكو*- التي يستند إليها القيام بإصلاح في العقوبات المفروضة، تعد في المقام الأول جهدًا مبذولًا في سبيل بلوغ كفاءة أكبر لتلك العقوبات؛ حيث نص المبدأ الرئيس لـ*شفيتسجيبيل* عام ١٩٦٤ بالفعل على أنه *إذا كان من الممكن التنبؤ بدقة بالسلوك المميز لمرتكبي الجرائم في البيئة المحيطة بهم ومراقبة هذا السلوك، فلن يعد الحبس وسيلة ضرورية من أجل السيطرة على مرتكبي الجرائم وحماية المجتمع* [84].
يرجع السبب في أن تكتسب فكرة تحديد موقع الأشخاص المذنبين بصورة إلكترونية شكلًا محددًا في نهاية السبعينيات للمرة الثانية وأن تؤدي –أيضًا- إلى ممارسة عقابية توصي بها الدولة -على ما يبدو- إلى مطالعة أحد رجال القانون الأمريكيين في مدينة *ألباكركي* لأحد نصوص الرسوم المصورة. فقد أذاع قاضي المقاطعة *جاك لاف*، على الأقل في أحاديثه، قصة أن رسمًا مصورًا قصيرًا لشخصية *سبايدرمان*، والمنشور في أحد الصحف -وقد ثبت فيه الوغد *كنج بنج* جهاز إرسال خاص بتحديد المكان في ذراع البطل الخارق *سبايدرمان*- قد ألهمه بتصوره عن التحديد الآلي لموضع مرتكبي الجرائم المدانين. حيث قال *كنج بنج* في أحد المشاهد منتشيًا بالنصر: *إن أسورة اليد الضخمة هذه هي عبارة عن جهاز رادار إلكتروني، يسمح لي في كل وقت

أن أحدد مكانك! ولن تستطيع حتى بقواك السحرية أن تنتزعها! وحده مفتاح الليزر الخفي الخاص بي هو ما يستطيع انتزاعها* [85]. فلو انعكست هذه العلاقة بين الخير والشر –مثل الفكرة العابرة التي خطرت في عقل *جاك لاف* عند قراءة نص الرسوم المصورة- ربما تنتج عن هذا وسيلة يمكن استخدامها خارج أماكن السجن المُثقلة بما يفوق قدراتها.




**الرسم المصور لشخصية *سبايدر مان* الصادر في أغسطس عام ١٩٧٧ والذي يقال إنه ألهم أحد القضاة في *نيو مكسيكو* بتصميم قيود القدم الإلكترونية.**

وعلى ما يبدو أن محاولات *شفيتسجيبيل* قبل عشر سنوات لأن يستعين بـ*الإلكترونيات السلوكية*، لم تكن معروفة بعد للقاضي *جاك لاف*. إلا أن *شفيتسجيبيل* لم يكن قد طرأ بباله أن يوسع نطاق تحديد المكان ليشمل الحي بأكمله وإنما كان يفكر فقط في بديل تم تطويره إلكترونيًّا لأحد الأشكال العقابية القديمة والمتمثل في *الإقامة الجبرية* ولذلك فقد كان التنفيذ التقني للإجراء الخاص به لتحديد الموقع أكثر سهولة وأكثر عملية.

اجتهد *جاك لاف* بعد سنوات من مطالعته الاستهلالية للرسوم المصورة على تطبيق هذا النموذج البديل لتنفيذ العقوبة. أيده في ذلك تمرد خطير، حدث في أحد السجون في الحي الذي كان يقطن فيه. ووفقًا لرواياته، فقد حاول لوقتٍ طويل بلا جدوى أن يقنع بضع شركات كمبيوتر كبرى بتطوير الأجهزة النموذجية لذلك. إلا أن أحد العاملين في هذه الشركات بدأ بصورة مستقلة في تركيب أجهزة إرسال تعمل بالموجات اللاسلكية وبحجم علبة السجائر وأسس شركة تحت اسم *NIMCOS* (وهو اختصار لاسم *خدمات المراقبة والتحكم للسجن الوطني*). وفي عام ١٩٨٣، أجرى *لاف* في بادئ الأمر بنفسه محاولة –استمرت لثلاثة أسابيع- على جهاز إرسال وضعه في ساقه وذلك لكي يختبر مدى إمكانية الوثوق بنقل الإشارات عن هذا الجهاز. وبعد الحصول على التصريح القانوني لاستخدام هذا الإجراء في ولاية *نيو مكسيكو*، حكم القاضي *جاك لاف* في شهر أبريل من العام نفسه على أول مجرم –كان في الثلاثين من عمره واخترق الأوامر المفروضة عليه أثناء وجود في فترة تحت المراقبة- بأن يوضع قيد الإقامة الجبرية لمدة أربعة أسابيع وأن يخضع أثناء ذلك لمراقبة إلكترونية. وفي الأشهر التالية، تلقى في المجمل خمسة أفراد في مدينة *ألباكركي* -اخترقوا الأوامر المفروضة عليهم أثناء وجودهم في فترة تحت المراقبة- مثل هذا النوع من المعاقبة بالحرمان من

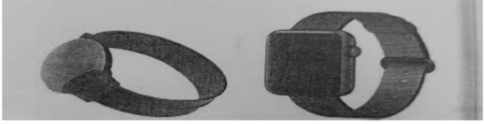
الحرية وذلك قبل أن تتوقف التجربة بسبب موانع تقنية ومشاكل مالية تعرضت لها الشركة المنتجة. غير أنه في الوقت نفسه تقريبًا، بدأت في مدينة *بالم بيتش* في ولاية *فلوريدا* محاولة شبيهة عن طريق إقرار عقوبات وضع الأفراد تحت المراقبة لمدد قصيرة أو تحويل المدد المتبقية من عقوبات الحبس المقررة بالفعل إلى إقامة جبرية يتم إخضاعها للمراقبة الإلكترونية.
وقد اعتبر المؤرخون القانونيون أن هذا الإجراء يعد أول كشف آلي عن المكان *يعمل بكامل طاقته* [86] في تاريخ تنفيذ العقوبات. لقد سار هذا النظام، على ما يبدو، بصورة موثوق بها جدًّا في *فلوريدا* لدرجة أن انتشر استخدامه سريعًا. ففي عام ١٩٨٨، أدرجت ثلاث وثلاثون ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل استخدام *قيود القدم الإلكترونية*. أما في أوربا فقد بدأت أولى محاولات لاستخدام هذا النموذج في عام ١٩٨٩ في بريطانيا العظمى وبعدها بخمس سنوات في السويد.
كان مجال المراقبة -في وقت بداية القيام بتحديد أماكن مرتكبي الجرائم المدانين- مقصورًا على الشقة التي يسكنها المذنبون. وبعد انتشار نظام تحديد المواضع تقنيًّا في نهاية الثمانينيات، أصبح جهاز الإرسال المثبت في معصم اليد أو في الكاحل –الذي كان وزنه لا يتجاوز مئة جرام فقط بعد [87]- ينقل بانتظام إشارات عبر الموجات اللاسلكية. وهي الإشارات التي كانت تصل –عبر جهاز استقبال موجود في صندوق الهاتف- إلى أجهزة كمبيوتر محطة التحكم التابعة لأحد السجون. كان مدى هذه الإشارات يبلغ قرابة ستين مترًا. لقد تنوعت إمكانيات تطبيق النظام مع شيوع استخدام تقنية *جي بي إس* منذ منتصف التسعينيات وفي المقام الأول مع زيادة دقة الإشارة التي أصبحت متاحة للاستخدام على الصعيد المدني بدءًا من العام ٢٠٠٠. فأصبح الآن يكفي لرصد الموضع الدقيق للمذنب في كل الطرق، التي يسلكها، أن يتم تثبيت جهاز إرسال صغير الحجم على جسد المذنب. لقد أصبح حلم *رالف شفيتسجيبيل* حقيقة. حيث أصبح من الممكن أن يتم تصميم إجراء تحديد المكان في ظل هذه الظروف وفقًا لحالة المذنب المحددة تمامًا وبرمجته عبر مناطق، يشملها الإجراء وأخرى يستثنيها بعد تحديدها بدقة؛ فهناك شخص خاضع للمراقبة وثبتت إدانته ولم يعد يحق له أن يقترب من مسكن حبيبته السابقة. وهناك –أيضًا- الشخص ذو الميول الاستعراضية الذي تم إطلاق سراحه ووضعه تحت المراقبة والذي يجب عليه أن يتجنب الاقتراب من كل المدارس ودور رياض الأطفال ومناطق ألعاب الأطفال.
لقد نوقش تصور القيام بـ*المراقبة الإلكترونية أثناء تحديد الإقامة* –وهذا هو الاسم الرسمي لتلك الممارسة العقابية- في اجتماعات القضاة في ألمانيا للمرة الأولى في مطلع التسعينيات. وفي عام ١٩٩٧، أسس المجلس الاتحادي الألماني –متأثرًا بالتجارب النموذجية الأوربية الكثيرة- مجموعة عمل

تحت اسم *الإقامة الجبرية الخاضعة للمراقبة الإلكترونية* والتي أوصت في تقريرها الختامي بتجربة ذلك الشكل العقابي كبديل متاح لعقوبة الحرمان من الحرية التي تستمر من شهر إلى ستة أشهر. ولم تتم أبدًا الموافقة على مسودة القانون التي حملت الاسم ذاته والتي ناقشها البرلمان الاتحادي في عام ١٩٩٩ (حيث نقل البرلمان الاتحادي صلاحيات قانون السجون إلى الولايات على حدة في عام ٢٠٠٦). ومع ذلك كانت *هيسن* أول ولاية اتحادية تطبق -بدءًا من العام ٢٠٠٠- طريقة تجنب الحبس الاحتياطي وتوقف تنفيذ ما تبقى من العقوبة. وطبقًا للمشرعين، فإنه من المفترض بذلك *أن تتم بصورة أفضل مراقبة هل يتبع الشخص المدان التعليمات بالإقامة في شقته أو عدم الإقامة فيها في توقيتات محددة وذلك من أجل جعله يعتاد على روتين يومي منظم*. يتم تطبيق هذه الطريقة المنهجية في ولاية *هيسن* على قرابة سبعين مذنبًا كل عام. ووصل إجمالي عدد الحالات، التي تم تطبيق هذه الطريقة المنهجية عليها حتى عام ٢٠١٠، ٧٠٩ أشخاص [88]. إنها أعداد تثبت أن تحديد مكان الأشخاص تقنيًّا عند تنفيذ العقوبات في ألمانيا يعد شكلًا عقابيًّا ظل نادر الاستخدام لوقتٍ طويل.

إلا أن مهمة الحكم، الذي أصدرته المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، تمثلت في ذلك الوقت في إيجاد منطقة قانونية جديدة لتنفيذ تقنية *جي بي إس* ولزيادة عدد المذنبين الذين تتم مراقبتهم بهذه الطريقة. لقد أعلنت محكمة *ستراسبورج* في عام ٢٠٠٩ أن الحجز الاحترازي بعد انتهاء فترة الإقامة في السجن، التي تستمر لمدة تزيد على عشر سنوات، يعد أمرًا لا إنسانيًّا. ويواجه الجهاز القضائي في ألمانيا وبلدان أخرى تقريبًا من يومٍ لآخر بسؤال كيف قد يكون من الممكن السيطرة في المستقبل على السجناء الذين قضوا وقتًا طويلًا في الحبس وتم الإفراج عنهم بصورة مفاجئة. تم بسبب ذلك -بسرعة غير معتادة- إدراج فقرة إلى *اللائحة الجديدة لقانون الحجز الاحترازي* في قانون العقوبات. وهي الفقرة التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام ٢٠١١ بالفعل. ويقول أحد القانونيين المشاركين في وضع هذه الفقرة إنها جاءت نتيجة لـ*السعي إلى جعل آلية مراقبة الأشخاص –الذين كانوا في ما سبق قيد الحجز الاحترازي وأصبحوا يتمتعون بالحرية- أكثر كفاءة* [89]. إن إحدى *القواعد التنظيمية المرافقة لتلك الفقرة* والمتأصلة في القانون تختص بالتحديد الآلي لأماكن الأشخاص الذين قضوا بصورة تامة عقوبة الحرمان من الحرية لمدة ثلاثة أعوام على الأقل أو تم الإفراج عنهم بعد الاعتقال الوقائي. ويمكن أن يتم تقديم تعليمات لهؤلاء الأشخاص بأن يحملوا دائمًا الوسائل التقنية اللازمة لمراقبة محل إقامتهم إلكترونيًّا وهي في وضع الجاهزية للتشغيل وبألا يؤثروا سلبًا على وظائفها [90].

لقد ورد في مقال نقدي تناول في عام ٢٠٠٠ إجراءات تحديد المكان التي

بدأت في ولاية *هيسن*: *من حيث المبدأ، يفتقر هذا الأمر إلى جهاز هاتف محمول يتم تشكيله على هيئة قيد إلكتروني* [91]. ربما يمكن القول إن هذا التكهن –الذي تمت صياغته على نحوٍ متهكم- قد تحقق. إلا أن هذا لا يعد بمثابة مرحلة أخرى على طريق الوصول إلى نظام مراقبة استبدادي والذي حذر منه مؤلفو المقال. حيث يعد الهاتف الذكي في الوقت الحاضر بلا شك أداة منتشرة على نطاق واسع تستخدم لتحديد الأماكن وتسجل كل حركة لمستخدم الهاتف الذكي في الفضاء المكاني. غير أن الهاتف الذكي يتبع منطقًا مختلفًا تمامًا عن منطق *قيود القدم الإلكترونية*؛ فهو لا يعد وسيلة لفرض عقوبة من سلطة الدولة أو الشرطة وإنما يعد أحد دعائم تمكين الذات المتاحة مجانًا. ومما يلفت الأنظار بصفة خاصة، تلك العلاقة المتناقضة التي تتحقق في *ساعة آبل* المطروحة مؤخرًا في الأسواق. فمنذ عهد *شفيتسجيبيل*، كانت أجهزة الإرسال المستخدمة لتحديد أماكن المذنبين كثيرًا ما تُثبَّت في معصم اليد مثلما كانت تُثبَّت في كاحل القدم بالضبط. وعندما نقارن بين الأساور المستخدمة عند تنفيذ العقوبات لتحديد المكان و*ساعة آبل*، يتضح تشابه مفاجئ بينهما من حيث التصميم. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تستخدم الأوصاف الرسمية لجهاز الإرسال الخاص بالمراقبة الساعة مرارًا وتكرارًا بوصفها مرجعًا لها؛ حيث ورد في أحد التعليقات القانونية على قانون عام ٢٠١١ أنه *من المعتاد أن يتم وصف المراقبة الإلكترونية في وسائل الإعلام باعتبارها *قيود القدم الإلكترونية*. غير أن هذا الوصف يعد وصفًا مضللًا. ففي شكل المراقبة الإلكترونية، الذي تحقق الآن على يد المُشرع، لا توجد الكثير من القواسم المشتركة بين أداة المراقبة الإلكترونية والقيود. فالشخص الخاضع للتجربة لا يتم تقييده. وإنما يكون بالأحرى ملتزمًا فقط بأمر قضائي يتمثل في ارتداء جهاز، يبدو مثل ساعة يد كبيرة ويوضع دائمًا في وضع الجاهزية للتشغيل (ويكون مثبتًا) على جسده* [92].



**يوجد في يسار الصورة جهاز المراقبة الإلكترونية لمرتكبي الجرائم (٢٠٠٩) وفي يمين الصورة توجد ساعة *آبل ١* (٢٠١٥).**

إنهما جهازان مزودان بتقنية *جي بي إس* في ذراع الناس: أحدهما يعد وسيلة تحكم، يستخدمها القضاء ويقول عنه النقاد إن خطره الأعظم يكمن في *وصم* من يرتديه في البيئة، التي يعيش بها، عن طريق علامة ملحوظة. أما الآخر فهو عبارة عن رمز للوضع الاجتماعي، استحق أن يقف الناس طوال الليل في طوابير انتظار في أول يوم لطرحه للبيع في أبريل عام ٢٠١٥ أمام مئات الزبائن من نيويورك أو لندن أو طوكيو وذلك من أجل أن يكون كل منهم واحدًا من أوائل من ينفقوا أربعمئة يورو من أجل اقتناء ذلك الجهاز. من

المؤكد أن الاختلافات بين أسورة مراقبة تُستخدَم بأمر قضائي -والتي كانت تعني في بادئ الأمر حبس الشخص المعني في شقته- وجهاز اتصال يقتنيه الناس بأنفسهم ويمكن استخدامه دونما أي قيد، تعد اختلافات شاسعة. حيث يظهر هذا الاختلاف بالفعل -من ناحية تقنية الإشارات بصورة مجردة- في أن خدمات تحديد المكان في الهاتف الذكي أو في الساعة الذكية تستقبل البيانات فقط (ويجب أن يدعو المستخدم بنفسه لإعادة إرسال مكان إقامته). أما مجموعة الأجهزة المستخدمة لأغراض البحث الجنائي فتقوم بالاستقبال والإرسال معًا. ومع ذلك، يبقى السؤال مطروحًا عن معنى الرغبة الجماعية في مراقبة الذات وتحديد مكان الذات في السنوات العشر الأخيرة بالنسبة لوضع الذات في الوقت الحاضر. إن *جهاز الهاتف المحمول المصمم على هيئة قيود إلكترونية* -والذي كان يعد في عام ٢٠٠٠ بمثابة تصور مستقبلي مخيف- يعتبر اليوم حقيقة ليست ذات شأن. بيد أن هذه القيود لا تثير انطباعًا بأنها مقيدة للحرية وإنما باعثة على التحرر ولها دور اجتماعي ومساهمة في تشكيل الهوية. ويمكن ملاحظة أوضح دليل على وجود اختلاف بين كلا الجهازين في أن المذنب يكون مرغمًا على ارتداء جهاز الإرسال الخاص بالتحكم أما خاصية تحديد المكان في الهاتف الذكي فيستخدمها مستخدم الهاتف الذكي عن طيب خاطر. إلا أن هذا الفارق ليس فظًّا وقاطعًا حسبما يبدو للوهلة الأولى؛ فهناك ميول للتقارب بين كلا الطرفين. فمن ناحية جعلت جميع القوانين الأمريكية والأوربية تقريبًا المتعلقة بالمراقبة الإلكترونية أثناء تحديد الإقامة في السنوات الثلاثين الأخيرة موافقة الشخص المعني شرطًا لتطبيق تلك المراقبة (يندرج ضمن عناصر فعالية هذه التقنية العقابية –التي استشهد بها الكثيرون- أنه يجب أن تكون مرغوبًا فيها من المذنب وذلك خلافًا لعقوبة السجن) [93]. ومن ناحية أخرى، فإنه يتعين جعل جانب تحديد الشخص لموقعه على الهاتف الذكي بمحض إرادته أمرًا نسبيًا؛ نظرًا لأن تأثيرات وظائف تحديد المكان –ومنها على سبيل المثال خدمة *أماكن شائعة* سالفة الذكر- كثيرًا ما تختفي في الطبقات الأعمق من نظام التشغيل وتصبح غير مرئية للاستخدام في الحياة اليومية. إن إيقاف مستخدمي الهواتف المحمولة لوظيفة خدمة تحديد المكان يرتبط بالكثير من الجهد ويستبعد المستخدمين من البنى التحتية القائمة على نطاق واسع. أي أن الرغبة الطوعية في تحديد الفرد لمكانه عبر الهاتف المحمول وحتمية ذلك الأمر يتشابكان معًا باستمرار.
لقد رأى *رالف شفيتسجيبيل* أن مهمة الأجهزة النموذجية –التي صممها- كانت تكمن في الستينيات في *تصحيح سلوك* المرضى والمجرمين. وقد تمثلت هذه الرغبة بعد ذلك بنصف قرن –أيضًا- في بؤرة استخدام قانون العقوبات للمراقبة الإلكترونية. حيث يرى المشرعون أن جهاز الإرسال المثبت على ذراع أو ساق شخص مذنب، تم الإفراج عنه بعد البقاء قيد الحجز

الاحترازي لمدة طويلة، يعد *الإمكانية الوحيدة لإحداث تأثير في توجيه السلوك بشكلٍ مناسب* [94]. لكن ما أهمية هذه الفئة التصنيفية لسعي الثقافة الرقمية الحثيث نحو تحديد الفرد لمكانه؟ وأي *توجيه للسلوك* ينطلق من الخدمات الداخلية والتطبيقات الإضافية الموجودة في الهواتف الذكية والساعات الذكية التي تحدد الموضع المكاني لمستخدمها عشرات المرات في اليوم وتعيد إرسال هذا الموضع؟ بالمقارنة بالمتطلبات الصارمة للمراقبة الإلكترونية لمرتكبي الجرائم المدانين، فإن معدل تحديد الأشخاص للأماكن تقنيًّا يعد أكثر حدوثًا بكثير في التواصل اليومي. وهكذا يتم على سبيل المثال *استثناء* شقة الشخص المعني *بالأساس من المراقبة وذلك باعتبارها مكانًا لا يدخل في إطار البيانات التي يتم جمعها* [95] وهو ما ينص عليه *قانون إعادة تنظيم حق الحجز الاحترازي*. يعد هذا شرطًا مقيدًا، من شأنه أن يكفل التطابق بين تحديد المكان بصورة مستمرة والحقوق الأساسية مثل *حق تقرير المصير المعلوماتي*. أي إذا كان المذنب متواجدًا في شقته الخاصة، فلا يجوز إنشاء ملفات تفصيلية عن تحركاته فيها. إن جمع المعلومات يتقلص في هذه الحالة ليقتصر على معلومة أنه متواجد في الشقة فحسب. ومرارًا وتكرارًا، يلعب السؤال، عما إذا كانت أول عملية ضبط لجهاز الإرسال والاستقبال في شقة الشخص الخاضع للمراقبة تعد بمثابة اختراق للحقوق الشخصية، دورًا أيضًا في النقاش القانوني لهذا الإجراء العقابي.
أي أن تحديد مكان مرتكبي الجرائم، الذي يرتبه القانون، يعد –باستخدام المفردات اللغوية لفقه القضاء- أقل *تدخلًا في حياة الفرد* [96] بكثير من تحديد الفرد لمكانه في الهاتف الذكي. وهو ما يؤدي إلى التناقض في وقتنا الراهن في أن تبدو الأوضاع الديستوبية الناتجة عن عملية تسجيل البيانات التامة –التي كانت هناك مخاوف من حدوثها حتى نهاية القرن العشرين- قد تحققت ولم تتحقق في الوقت نفسه. لقد صمم العالم المتخصص في علم البحث الجنائي *توماس فيلتيز* في مقاله الصادر عام ١٩٨٨ *سيناريو ذا رؤية مستقبلية* عن *ارتكاب الجرائم والسيطرة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين*؛ حيث حاول في هذا السيناريو أن يتصور الممارسات العقابية في المستقبل أي في عام ٢٠١٧ وذلك *انطلاقًا من خلفية التطورات الراهنة* ومنها على سبيل المثال المراقبة الإلكترونية أثناء تحديد الإقامة. وكالمعتاد في الخيال العلمي، فإن الصور المستقبلية توضح في المقام الأول شيئًا عن الزمن الذي تم تصميمها فيه؛ فصحيح أن *فيلتيز* كان يتمتع بحدس جيد للتغيرات التقنية المقبلة –ومنها أنه قال: *لقد أصبحت أجهزة الإرسال التي يتعين حملها في اليد أو القدم أصغر حجمًا شيئًا فشيئًا بينما أخذ مداها يكبر أكثر فأكثر*- إلا أنه لم يكن من الممكن تصور شروط الاستخدام، التي تكهن بها، سوى باعتبارها تعزيزًا لذلك الشعور الجمعي بالخوف من عملية تسجيل

البيانات. وهو الشعور الذي خلف أثرًا مميزًا في الثمانينيات. إن الطريق، الذي تخيله *توماس فيلتيز*، كان يؤدي من كارت صغير عبارة عن جهاز إرسال يحمله كل إنسان معه باستمرار-وكان عبارة عن وسيلة لتحديد الهوية وتحديد المكان في آنٍ واحد- إلى شريحة توضع أسفل فروة الرأس *يتعين تبديلها كل عشرة أعوامٍ وتهدف فقط إلى فرض السيطرة بشكلٍ عام*. وتبقى علاقات القوة واضحة في غضون ذلك. إنها سلطة لا تقترب في وصفها من سلطة الدولة التي تتحكم في الأفراد وتوجههم. ويرى *فيلتيز* أنه يمكن أن *تتم برمجة* هذه الشريحة *من الخارج بصورة عشوائية، وتكاد تكون قدرتها الاستيعابية لامحدودة* [97]. إلا أن هذا المنظور السياسي بالتحديد والمتعلق بفرض السيطرة المثلى من الناحية التقنية كان يعد في عام ١٩٨٨ بمثابة منظور معاصر حقًّا، حفزته المناقشات التي دارت حول *التعداد السكاني* وبطاقة إثبات الهوية، التي يمكن قراءتها آليًّا، وتحقق مصطلح *الأخ الأكبر* الذي وضعه *جورج أورويل* [98]. ولم يستطع العالم المتخصص في علم البحث الجنائي أن يتصور قبل ثلاثين عامًا ذلك الوضع (الذي طرأ اليوم) والذي تبلغ فيه الكروت وأجهزة الإرسال والشرائح المدى ودرجة الشدة المتوقعان لها بدقة حقًّا. إلا أن هذا التطور لم يسفر عن نظام شمولي للدولة وإنما أسفر عن مجتمع حر من الناس الذين يرتبطون بعضهم مع بعض بقوة و*يتشاركون* وجهات نظرهم ومعلوماتهم وأماكن إقامتهم بلا انقطاع معًا. لقد أعلن *فيلتيز* أن السطوة المقبلة للتكنولوجيا في عام ٢٠١٧ ستكون بمثابة انتصار لـ*العدمية ما بعد الحداثية* والتي رأى أن بذرتها كانت منغرسة -في وقت أن كتب هذا- في حركات مثل حركة *لا مستقبل* وحركة *موجة جديدة* [99]. وربما يكون أتباع ثقافة *البانك* المرفوضة عالميًّا والمنتشرة قبل خمسة وثلاثين عامًا أبعد ما يكون عن اليوتوبيا الاجتماعية المتحققة في ثقافة المشاركة في الوقت الراهن وعن العيون اللامعة لـ*مارك زوكربيرج* وعن جمهوره -الذي يصغي إليه- أو عن العائلات الشابة العاطفية المتواجدة على موقع شركة *Airbnb* على شبكة الإنترنت.

## ألعاب تحديد الأماكن:

لقد برزت بدءًا من السبعينيات ومع ممارسة المراقبة الإلكترونية للمشتبه بهم ولمرتكبي الجرائم أول نقطة تحول كبرى في استخدام تقنية تحديد الأماكن. فقد امتد تحديد المواضع –الذي كان مستخدمًا بصورة عسكرية بحتة- إلى تحديد أماكن الأفراد على يد الشرطة أو بأمرٍ قانوني. لكن كيف اكتملت بالضبط تلك العلامة الفارقة الثانية والتي تحولَ فيها تحديد أماكن الأفراد المنحرفين ليصبح أحد أشكال التواصل في الثقافة الرقمية والحاضرة في كل مكان؟ أي تحولاتٍ تقنية وثقافية وعقلية تعد لازمة من أجل أن تجعل تحديد مكان شخصٍ ما باستمرار –وهو ما كان يعد حتى وقت قريب بمثابة

ممارسة تتجه نحوها الأعين الناقدة ولا يسمح بها إلا في مواقف استثنائية- يتحول ليصبح قاعدة للألعاب ونماذج الأعمال وبدايات علاقات الحب؟ عندما أصبح تشغيل *نظام التموضع العالمي* مكتملًا تمامًا في عام ١٩٩٥، كتب أحد أفراد الرعيل الأول من مهندسي تقنية تحديد المكان بالفعل قائلًا: *إن عاجلًا أم آجلًا، ستكون هناك شريحة تعمل بنظام *جي بي إس* مدمجة في كل ما يتحرك. وأقصد بهذا كل جهاز هاتف وكل جهاز كمبيوتر محمول وكل مركبة وكل شخص يحب التجوال* [100]. آنذاك، كانت أنظمة الملاحة المتحركة الموجودة في السيارات تعد بالفعل أحد فروع الأعمال التجارية المزدهرة. حتى إن مهمة هذه الأنظمة أصبحت تتمثل في نهاية التسعينيات في *أن ينتشر استخدام تقنية تحديد المكان الرقمية انتشارًا كثيفًا للمرة الأولى* [101].
إلا أن إجراءات تحديد المواضع تقنيًّا بشكل فردي ما زالت لم تواكب الاستخدام الشامل بالفعل لأجهزة الهواتف المحمولة. هناك ثلاثة تطورات مسؤولة عن هذه التوليفة -التي حدثت في مطلع القرن- بين أداة التواصل وأداة تحديد المكان: الإنترنت المحمول واستقبال إشارات نظام *جي بي إس* في المناطق الحضرية دون مشاكل وحزمة عروض خدمات التطبيقات في متجر تطبيقات *آب ستور* التي ظهرت بعد ذلك ببعض الوقت. وقد نشأ نمط جهاز *الهاتف الذكي* من الارتباط بين هذه العوامل الثلاثة.
إن نهاية التشويش الاصطناعي على إشارات *جي بي إس* كان له أثر يكاد يكون أثرًا مباشرًا على هذه المكانة الراسخة لخدمات تحديد المكان في الثقافة الرقمية. ففي مايو عام ٢٠٠٠ رفعت الحكومة الأمريكية –كما سبق ذكره- الحظر المفروض على تقييد الاستخدام المدني لتلك الإشارات. وعلى الفور شهد تطور ما تعرف بـ*الخدمات المعتمدة على تحديد الموقع* طفرة اقتصادية. وكتب المؤرخ المتخصص في الوسائط التقنية *جوردان فريث* قائلًا: *إن مقولة أنه لم تكن ستتواجد حتى اليوم أي خدمات لتحديد المكان لو أبقت الحكومة على *تقييد الاستخدام* ليست مقولة مبالغًا بها* [102]. إلا أن دائرة الأشخاص، التي تستطيع أن تستفيد من هذه الخدمات، ظلت صغيرة في بادئ الأمر. وفي السنوات التالية لعام ٢٠٠٢ –والتي كانت الهواتف المحمولة، التي يمكن عن طريقها الدخول إلى شبكة الإنترنت، ترتبط فيها في أغلب الأحوال بماركة *بلاك بيري*- كانت أجهزة الهواتف المحمولة أقرب ما تكون إلى رمز يشير إلى الصفوة من رجال الأعمال. بيد أن هذه الحال قد تغيرت فجأة بدءًا من العام ٢٠٠٧. ففي يوم ٢٩ يونيو من هذا العام طرحت شركة *آبل* جهاز *أيفون* في الأسواق وبعد ذلك بعام طرحت الشركة متجر *آب ستور*. وبدءًا من أكتوبر عام ٢٠٠٨ توافر –أيضًا- أول جهاز هاتف ذكي مزود بنظام تشغيل *أندرويد* –الذي طورته شركة *جوجل*- وأول منصة لتطبيقات البرمجيات طبقًا لذلك والتي حملت اسم *سوق أندرويد* (والتي

تعرف اليوم باسم متجر *جوجل بلاي*). لقد حولت هذه الأجهزة والمنصات -والتي يعمل نظام تشغيلها بالجيل الثالث وهو معيار أسرع لمعالجة البيانات- الهاتف الذكي بإيقاع متسارع إلى أحد مفردات الحياة اليومية. ففي نهاية عام ٢٠٠٨ أصبح قرابة ثلث الأوربيين كافة يمتلكون مثل هذا الجهاز [103].

إن خدمات تحديد المكان تعد منذ البداية جزءًا من العرض المقدم في الهاتف. فبتطبيق *لوبت* „Loopt* المتوافر في أجهزة *آبل* وخدمة *لاتيتيود* „Latitude*، التي تم تطويرها من أجل خدمة *خرائط جوجل*، يمكن لمستخدم الهاتف الذكي أن يُظهر باستمرار لمجموعة منتقاة من معارفه الموقع الذي يتواجد فيه. وقد ورد في أحد أوائل الإعلانات التجارية لجهاز *أيفون* في عام ٢٠٠٨: *من الصعب البقاء في حالة تواصل مع الأصدقاء. لكن مع تطبيق *لوبت* المتوافر في متجر *آبل* ستعرف دائمًا ما يفعلونه وأين يتواجدون*. لقد بدأ تحديد الشخص لموقعه يترسخ بوصفه أحد أشكال التواصل في الثقافة الرقمية. وفي عام ٢٠٠٩، تأسس في نهاية المطاف تطبيق *فورسكوير* وهو ذلك التطبيق الخاص بالألعاب الذي ظل -حتى تحول شكله في عام ٢٠١٤- واحدًا من *الخدمات المستندة إلى تحديد الموقع تقنيًّا* والتي يكثر استخدامها وكان عبارة عن مزيج من خدمة تحديد المكان وشبكة تواصل اجتماعي، تشجع مستخدميها على *تسجيل الوصول* عن طريق الهاتف الذكي عند وصولهم إلى الحانات أو المقاهي أو المطاعم وعلى الإبلاغ عن محل إقامتهم وذلك من أجل الالتقاء بمعارفهم بصورة أسهل في ظل فوضى الحياة الليلية وليتلقوا مكافأة عبارة عن مشروبات مجانية، تقدمها لهم أماكن تقديم الطعام والشراب المسجلة في تطبيق *فورسكوير* وذلك بعد كل ما قاموا به من عمليات *تسجيل وجود في أماكن* كثيرة قدر الإمكان.

في ذلك الوقت، صححت الشعبية الجديدة لتحديد الفرد لمكانه والمرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي، التي نشأت في الوقت نفسه –حسبما ورد الوصف في سياق شكل *الملف الشخصي*- بعض الخيالات والأوهام المرتبطة بتأسيس الوسيط الإعلامي شبكة الإنترنت. حيث ورد في بيان *نيكولاس نيجروبونتي* الصادر عام ١٩٩٥ تحت اسم *رقمنة تامة*: *سوف نجتمع في مناطق تجاور رقمية ولن يكون للفضاء المادي دور فيها* [104]. تمثل شرط هذه الأحلام المثالية المبكرة بالحرية في عدم وجود مكان محدد من أجل التواصل في شبكة الإنترنت؛ فمن غير المهم أين يقيم مستخدم شبكة الإنترنت حقًّا أثناء تحركه في الفضاء الإلكتروني. وقد انتهى هذا التحرر من سمات الهوية والموضع المكاني تحديدًا بشيوع وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية. إن ذلك الانتقال المرتبط في تاريخ شبكة الإنترنت بمصطلح *ويب ٢.٠* ، الذي صيغ عام ٢٠٠٤، يعني في المقام الأول أنه يجب أن يكون لدى المستخدمين هويات وأماكن ثابتة: أي *ملف شخصي* و*موضع مكاني*.

أي أن الجانب الاجتماعي -الذي تم استحضاره كثيرًا- بوصفه أحد الاستعدادات الجديدة لشبكة الإنترنت يعد مرادفًا لتولي الشرطة لتقنيات البحث الجنائي. فشبكة الإنترنت -باعتبارها وسيطًا إعلاميًّا- قد عرفت عملية إلغاء التحول إلى البيئات الافتراضية وذلك في شكل تقنيات وتطبيقات *ويب ٢.٠*.
تتمثل مثل تلك الممارسة العملية، التي ساعدت على حدوث هذا التحول الجوهري، في الألعاب الإلكترونية. فمنذ التحول إلى القرن الحادي والعشرين، كانت ما تعرف بـ*هواية تتبع مواقع المخابئ جغرافيًّا* -وهي عبارة عن لعبة مطاردة تقودها وسائط عملية تحديد المكان الإلكترونية- تعد من أحد أوائل تطبيقات تقنية *جي بي إس* التي يطبقها الأشخاص العاديون. كما اكتسبت خدمات الهواتف الذكية أيضًا -ومنها على سبيل المثال *فورسكوير*- شعبيتها من أن تحديد مكان المستخدمين بصورة مجردة قد اندمج في منافسة، تدور في أحد الألعاب [105]. أي أن الوضع المتغير للشخص، الذي يتم تحديد مكانه، من ضحية إلى فاعل مستقل ومن شخص منحرف إلى مواطن فاضل عادي يكتمل في نمط الألعاب الإلكترونية. ويعد تطبيق *فورسكوير* مثالًا ناجحًا على تلك العملية في الثقافة الرقمية، التي يطلق عليها مصطلح * تطبيق عناصر الألعاب وآليات عملها في سياقات ومجالات أخرى غير مرتبطة بالألعاب* والتي تمثل استراتيجيات تطبيق الاهتمامات البعيدة عن مجال الألعاب الإلكترونية –ومنها على سبيل المثال نموذج الأعمال المتمثل في كسب أموال بالاستعانة ببيانات الأشخاص المتعلقة بتحديد الأماكن تقنيًّا- بمثابة تطبيق فعال قدر الإمكان وذلك عن طريق عناصر الألعاب الإلكترونية.
لقد مثلت لعبة *إنجرس* بلا شك أكثر هذه الألعاب المرتبطة بتحديد الأماكن تقنيًّا إثارةً للاهتمام وذلك بالإضافة إلى عمليات الاحتشاد الجماهيرية قصيرة الأمد في لعبة *بوكيمون جو*. ولعبة *إنجرس* هي إحدى ألعاب الواقع المعزز، تم استحداثها نهاية عام ٢٠١٢ في نسخ تجريبية وأصبحت متواجدة منذ عام ٢٠١٤ في أجهزة هواتف *أيفون* والهواتف المحمولة التي تعمل بنظام تشغيل *أندرويد*. وقد لعب ملايين الأشخاص تلك اللعبة في غضون ذلك. وتجمع تلك اللعبة بانتظام حشدًا كبيرًا من المشاركين فيها في لقاءات، يتم تنظيمها بصورة مركزية، في مدنٍ أمريكية أو أوربية أو آسيوية كبرى. إن العالم بأسره يعد بمثابة ملعب تدور فيه لعبة *إنجرس* وهو ما يظهر على هيئة خريطة ذات رؤية مستقبلية غرائبية من *خرائط جوجل*. وبعد أن يقوم المستخدم بتحميل التطبيق يتم تفعيل دوره عن طريق أن يسمح بتحديد موقعه إما طوال وقت اللعب أو باستمرار: *إن *إنجرس* لعبة تعتمد على تحديد المكان تقنيًّا. هذا التطبيق يسجل موقعك ويمكن أن يكون هذا الموقع مرئيًّا لمستخدمين آخرين، إذا قمت بأعمال محددة*، هذا ما يظهر على الشاشة عند التسجيل في اللعبة للمرة الأولى. يتمثل تاريخ انطلاق هذه اللعبة

في فكرة أن هناك منظمة سرية تغطي العالم بتيارات طاقة غامضة، تتركز في أماكن محددة اسمها *بوابات*. وهذه البوابات عبارة عن مبانٍ ونصب تذكارية ومتاجر ومقاهٍ وأكشاك حقيقية. ويمكن لأي مستخدم من مستخدمي لعبة *إنجرس* أن يقترح أماكن جديدة بأن يرسل صورة إلى المقر الرئيس للشركة ويسمح بفحص *البوابة* وتسجيلها. وتنقسم مجموعة اللاعبين إلى كتلتين؛ ألا وهما مجموعة *المضيئون* الذين يريدون أن يستفيدوا من الطاقة ومجموعة *المقاومة* التي تحاربهم. وعند التسجيل في اللعبة يجب على الإنسان أن يقرر إلى أي مجموعة يريد أن ينضم. يتمثل هدف اللعبة في أن يستكشف الإنسان مثل تلك *البوابات* في الشارع وهو يحمل الهاتف الذكي في يده (في الوقت الحاضر، أصبحت توجد في برلين على سبيل المثال بوابة في كل ناصية تقريبًا وذلك بسبب ارتفاع عدد المشاركين في هذه اللعبة) وأن يجعلها تدخل في نطاق سلطة الكتلة الخاصة به بمساعدة لاعبين آخرين وأن يربطها في نهاية المطاف بـ*بوابتين* أخريين لتصبح البوابات الثلاث بمثابة مثلث في الفضاء المكاني وذلك عبر شارع أو مدينة أو بلد أو حتى محيط. ويبدو أن هناك أشخاصًا عديدين، يخططون في الوقت الحاضر لإجازتهم تبعًا لإمكانية السيطرة على مثلث من تلك *البوابات* في أكبر مساحة ممكنة -عن طريق تحديد موعد للالتقاء مع لاعبين في قارة أخرى، يظلون على تواصل دائم معهم عن طريق تطبيق لعبة *إنجرس*- وجعل التكتل، الذي ينتمون إليه، متقدمًا في السيطرة الشاملة للعالم كله على الطاقة الغريبة الموجودة في الفضاء المكاني.

وبغض النظر عن رأي الناس في هذه اللعبة وهل يجدونها رائعة أم غريبة شاذة -وهي اللعبة التي تعد مزيجًا من هواية تتبع مواقع المخابئ جغرافيًّا ولعب الأدوار بصورة خيالية- إلا أنه من الواضح في لعبة *إنجرس* و*بواباتها*، التي بلغ عددها في غضون ذلك ما يزيد على ثلاثة ملايين بوابة على مستوى العالم، أنه توجد علاقة جديدة من نوعها بين الخيال الوارد في الحكاية، التي تشكل اللعبة، وواقع الفضاء المكاني الذي يتحرك فيه اللاعبون. إن ما تم تقديمه في الفكرة الخيالية الأساسية للعبة *إنجرس* كأنه خيال مرتبط بمرض البارانويا –تيارات طاقة تغزو العالم، أي تلك *الجزيئات الملهمة* [106] التي يجب جمعها- يعني ببساطة من ناحية تقنية تحديد المكان أن الشركة التي تدير اللعبة وهي شركة *ألعاب نيانتيك* واليت تعد أحد فروع شركة *جوجل*، تتلقى سجلات صغيرة عن إقامة وتحركات مستخدمين لا حصر لعددهم. *أنت تعتقد أنها لعبة قمت بتحميلها، لكنها ليست كذلك*، هذا ما يقوله صوت هامس عند التسجيل للتأكيد على قوة التحديات. وهذه الجملة تعد في مجملها صحيحة –أيضًا- بمفهوم متغير قليلًا. فربما تكون لعبة *إنجرس* لعبة مسلية وتثير مشاعر الإدمان وترافق اللاعبين في كل طريق

وكل رحلة باعتبارها معايشة مزدوجة للواقع وتتميز بأنها أكثر إثارة. ولكنها تعد -بوصفها مثالًا رئيسًا على تطبيق عناصر الألعاب وآليات عملها في سياقات ومجالات أخرى غير مرتبطة بالألعاب- إحدى الدعائم القوية لجمع الطرق التي يسلكها المستخدمون والتحكم فيها. ففي عام ٢٠١٤، أبرمت شركة *ألعاب نيانتيك* على سبيل المثال تعاونًا مع شركة *فودافون* وجميع فروع شركة اتصالات الهواتف المحمولة لبعض الوقت في ما يتعلق بـ*البوابات*. ويجب هنا تذكر *رالف شفيتسجيبيل* و*الإلكترونيات السلوكية* الخاصة به والتي تنتهي في هذا التصور إلى نتائج نموذجية؛ فعن طريق التوجيه المنظم في مجال الألعاب يقترب عدد لا حصر له من العملاء المحتملين من تلقاء أنفسهم من الأهداف التسويقية التي حددها هذا الاتحاد بين الشركتين سلفًا.
إلا أن تحديد المكان تقنيًّا -والذي يتم بصورة عابرة وكذلك شاملة للغاية- يؤدي أيضًا إلى أن تصبح الآثار الموجودة في الفضاء المكاني واضحة للمشاركين أنفسهم أيضًا. فصحيح أنه لا يظهر أي لاعبون آخرون على شاشة جهاز الهاتف الذكي –الذي يعرض لكل مستخدم للعبة *إنجرس* حول السهم، الذي يشير إلى موقعهم، دائرة يبلغ نصف قطرها خمسمئة متر كحد أقصى- إلا أنه يمكن إدراك وجود هؤلاء اللاعبين بصورة غير مباشرة عن طريق مؤشر نابض يوجد أسفل الشاشة ويتم تحديثه باستمرار ويعرض الأنشطة الموجودة في الأماكن القريبة ويتم عرضه على صفحات المعجبين بلعبة *إنجرس* على هيئة كروت. أي أنه يمكن للاعب أن يستعلم باستمرار ما اسم المستخدم الذي يمتلك *بوابات* بالقرب منه وفي أي وقت يحدث هذا. كما يمكن للاعب أن يشارك في تعقب الطرق التي يسلكها هذا الشخص وأماكن إقامته المفضلة وأن يعيد -بقليل من المثابرة والقدرة على التركيب- تصميم المسكن الحقيقي له والطرق المؤدية يوميًّا إلى مقر عمله. فأسفل السطح الخارجي لتيارات عالم *إنجرس* الخيالية، التي تتلألأ بلونٍ أخضر ولون أزرق، توجد الخريطة الحقيقية للمدينة؛ فمن يستخدم اللعبة بانتظام تظهر له بصورة كاملة تمامًا تحركات اللاعبين المشاركين معه في اللعبة والموجودين بالقرب منه. أي حكايات وأي علاقات متشعبة يمكن تصور حدوثها في هذا الموقف (أو تحدث بالفعل؟): لص هجام –معتاد على أداء ألعاب الواقع المعزز- يتجسس على سبيل المثال في حي الفيلات على لاعب متحمس من لاعبي لعبة *إنجرس* ويعرف في أي وقت بالضبط يكون اللاعب خارج المنزل لوقت طويل وفي توقيتات محددة؟
إن عالم *إنجرس* المتشابك بشكلٍ آمن يقدم –وفقًا لخدمات تحديدات المكان الموصوفة في بداية هذا الفصل أيضًا- معينًا لا ينضب للشك. لكن لعل تداعي الأفكار هذا بالتحديد –يعد هذا المفهوم في الثقافة الرقمية بمثابة دليل بالفعل على المنطق المتوارث- يعتبر نموذجًا لمواقف علمية ومعرفية، عفا عليه الزمن، وهو النموذج الذي يشير فيه كل أثر لقضية وكل تفصيلة لسياق

أكبر. لقد بحث عالم الاجتماع *لوك بولتانسكي* مؤخرًا عهد ازدهار علوم وحكايات الشك، أي مدة عشرات السنين قرابة عام ١٩٠٠ والتي نشأت فيها صورة مرض البارانويا في الطب النفسي وفي الروايات البوليسية وروايات الجاسوسية في الأدب في الوقت نفسه تقريبًا. وهما نموذجان لا تكون فيهما الحقيقة حسبما تزعم أن تكون للوهلة الأولى واللذان أثمرت فيهما ألغاز ومكائد (عن طريق القوة التحليلية للمحقق السري) عن عالم أكثر أصالة يكمن خلف حجاب، يحجب الواقع المرئي أو أن تلك الألغاز والمكائد تبدو أنها تسفر عن هذا العالم (عن طريق هلاوس الشخص المريض بالبارانويا). يرى *بولتانسكي* أن *الشعور العام بالشك* كان يمثل عند التحول للقرن العشرين *نهجًا فكريًّا*: إنه موقف، ينطبق اليوم –أيضًا- على علوم الاجتماع والبحث الجنائي والتحليل النفسي التي نشأت آنذاك والذي أطلق عليه *كارلو جينزبورج* في مقالٍ شهير مفهوم *نموذج المؤشرات* [107].

لكن كيف تتفاعل تقنيات تحديد المكان في التواصل الرقمي مع هذا الإدراك للعالم؟ عندما أصبح البحث الجنائي بواسطة أجهزة الإرسال والشكل العقابي المتمثل في *قيود القدم الإلكترونية* بمثابة أمر واقع في الثمانينيات والتسعينيات، ساق النقاد الحجج والبراهين على استمرار هذه التصنيفات والمفاهيم؛ فقد ورد في مقال صادر عام ١٩٩٥ عن *نظام التموضع العالمي* بوصفه أداة جديدة لعلم البحث الجنائي أن *استخدام الشرطة لنظم مراقبة معتمدة على التكنولوجيا* يهدد بإنتاج *مجتمع يسوده الشك العام* [108]. وفي الوقت الحاضر، لا يكتمل هذا الاستخدام من أجل الشرطة والعدالة الجنائية فحسب وإنما من أجل مصنعي أجهزة الهواتف الذكية ومطوري البرمجيات ومصممي الألعاب الإلكترونية –أيضًا- وذلك بسهولة لم يسبق لها مثيل. أي أن نموذج الشك أصبح أقوى من أي وقتٍ مضى لكنه لم يعد يثير لدى المستخدمين أي شعور بالانزعاج.

56 Sender (1978), S. 318.
57 Vgl. Krüger (1978), S. 105.
58 Kittler (1986), S. 149.
59 Freiesleben (1978), S. 66, Ernst (1978), S. 409, Tjardts (1982), S. 150.
60 يمكن ذكر Beukers (1995), S. 24 كمثال.
61 Presidential Decision Directive NSTC-6 (28.03.1996), fas.org /spp /military /docops /national /gps.html.
62 The White House, Office of the Press Secretary, Press Briefing, 1 May 2000, clinton6.nara.gov /2000 /05 /2000-05-01-press-briefing-on the-global-positioning-system.html.
63 Institute of Public Administration (1968), S. 28. الاستشهاد منقول أيضًا عن Schwitzgebel (1971), S. 18
64 Hansen /Leflang (1979), S. 4.
65 Eylert (1982), S. B 13; Hansen /Leflang (1979).وقد وصف –في ما يتعلق بتصور التحديد الآلي لأماكن المركبات- شعور الموظفين بالأمان بأنه *واحد من أكثر مجالات الاستخدام العاجلة*.انظر كذلك Fogy (1978) وهو يعد على الأرجح أول مقال مكتوب بالألمانية عن هذا الموضوع.
66 Peitz (1987), S. 361.
67 انظر مناقشة كلتا الواقعتين لدى Hall (1985), Heft 2 , S. 27-30.
68 Lavrakas /Marshall (1995), S. 122; S. 124.
69 Larkin (2013), S. 3.
70 منقول عن Hall (1985), Heft 2, S. 27.
71 Hall (1985), Heft 3, S. 27.
72 United States V. Jones (2012), S. 10.
73 United States V. Jones (2012), Alito, J., Concurring in Judgement, S. 11, 12, 13.
74 United States Petitioner V. Antoine Jones (2011), Oral Argument, S. 44.
75 United States V. Jones (2012), Sotomayor, J., Concurring in Judgement, S. 3.
76 Johnson (2012).
77 Bundesverfassungsgericht, 2 BvR 581 /01 (2005).
78 Juris.bundesgerichtshof.de /cgi-bin /rechtsprechung /document.py?Gericht=bgh&Art=Pm&Datum=2013&sort=3&nr=64248&pos=0&anz=95.
79 Schwitzgebel u.a. (1964), S. 233.
80 Schwitzgebel /Hurd (1969).
81 Schwitzgebel (1969), S. 10.
82 Schwitzgebel (1971).
83 Schwitzgebel (1969), S. 12.
84 Schwitzgebel u.a. (1964), S. 237.
85 Bleedingcool.com /2012 /06 /24 /when-spider-man-invented-electronic-tagging /; Timko (1986), S. 15, Fox (1987), S. 131ff.
86 Jolin /Rogers (1990), S. 202.
87 Fox (1987), S. 133.
88 Bundestagsdrucksache 17 /3403 (2010).
89 Brauneisen (2011), S. 312.
90 91 http: / /dejure.org /gesetze /StGB /68b.html Strafgesetzbuch, §68b Weisungen; Nogala /Haverkamp (2000), S. 35.
92 Brauneisen (2011), S. 312. انظر أيضًا مقارنة الجهاز بساعة اليد لدى Kunze (2008), S. 34.
93 Önel (2012), S.6 وهذا هو السبب أيضًا في عدم رفع دعاوى دستورية بعد ضد *قيود القدم الإلكترونية* مثلما حدث في حالة التحديد السري لأماكن المشتبه بهم.
94 Brauneisen (2011), S. 312.

95 §463a Abs. 4S. 1 Hs. 2 StPO.
96 Redlich (2005), S. 369.
97 Feltes (1988), S. 90, S. 95, S. 97.
98 انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.
99 Feltes (1988), S. 102.
100 Jacobson (1995), S. 81.
101 Buschauer / Willis (2014), S. 7. انظر أيضًا المقال الكاشف الذي كتبته *بوشاور* عام 2014 والذي رسمت فيه صورة لمقدمات استخدام تقنية تحديد المكان في الهواتف المحمولة. فحتى التسعينيات كان يجب على أحد الأجهزة أن يحدد مكان الجهاز الآخر من أجل تحديد المكان وهو ما كان يعتبر بمثابة مشكلة في تقنية التواصل الجديدة، تتعلق بالبنية التحتية وحدها. وخلافًا لذلك، لم يكن من الممكن أن يعمل النظام الخلوي المحمول. ووفقًا لما ذكرته *بوشاور* فإنه لم يبدأ اعتبار إجراءات تحديد المكان هدفًا في حد ذاته و*قدرة أساسية* تتمتع بها الثقافة الرقمية إلا بدءًا من النصف الثاني من التسعينيات. (ص 417)
102 Dao /Rizos /Wang (2002), S. 169; Lachapelle /Wang (2002), S. 137; Frith (2015), S. 29.
103 Frith (2015), S. 34.
104 Negroponte (1996 /1997), S. 13 /14.
105 Ackermann (2014), S. 156.
106 انظر النص المحوري الذي كتبه Köhntopp (2016) عن مجموعة المعجبين بلعبة *إنجرس*.
107 Boltanski (2012 /2015), S. 60 وللاطلاع على *نموذج المؤشرات* انظر: Ginzburg (1979 /1988).
108 Nogala / Sack (1995), S. 127, S. 149.

٣

# حالات التفتيش الجسدي:
# القياس الكمي للذات وقياسات الجسم

لقد نتجت الرغبة الجديدة في إجراء قياسات للجسم بصورة تقنية من إدراك قصور المعرفة البشرية. إن هذا يمثل على الأقل نقطة انطلاق ذلك المقال الذي عرَّف قطاعًا عريضًا من الجمهور على الممارسة الشائعة لـ*التتبع الذاتي* في الثقافة الرقمية. ففي أبريل عام ٢٠١٠، نشر الصحفي في مجال العلوم التقنية *جاري وولف* –والذي كان قبلها بعامين مشاركًا في تأسيس حركة *القياس الكمي للذات*- مقالًا في صحيفة *نيويورك تايمز* وهو المقال الذي تمحورت حججه حول الفجوة بين موضوعية بيانات الجسم التي يتم قياسها آليًّا ووجود أخطاء في الطرق الذاتية لإدراك ذلك والتعبير عنه. حيث كتب *جاري وولف* في المقال قائلًا: *إن الكثير من مشاكل الناس ينشأ ببساطة بسبب أننا لا تتوافر لنا الأدوات التي تجعلنا نفهم أنفسنا بصورة أفضل. إن قدرتنا على التذكر ضعيفة ونحن نخضع لمجموعة كبيرة من الأحكام المسبقة ولا يمكننا أن نولي تركيزنا سوى لشيء أو شيئين في الوقت نفسه. كما نفتقر إلى الوسائل الجسدية وكذلك العقلية لكي نقوم بعملية حصر صحيح لذواتنا*. واستخلص *وولف* من هذا التحليل التشخيصي الواقعي نتيجة مفادها: *نحن بحاجة إلى مساعدة الماكينات* [109].

لقد شدَّد *وولف* في نصه -الذي تطرق الكثيرون إليه بالمناقشة- على أنه لا خلاف منذ قديم الأزل على الثقة في أن الأرقام تتمتع بقوة إثبات في السياقات العلمية والاقتصادية والسياسية، وحتى وقت قريب كان *النمط التقليدي المريح للحياة البشرية* يعارض هذه الأداة المعرفية. وأضاف أن كل ضرب من ضروب توثيق الذات في الحياة الخاصة –كان يتجاوز حد كتابة اليوميات- كان يعد أمرًا شاذًّا. إلا أن *وولف* يعتقد أن هذه الرؤية قد مرت بتصحيح جذري. ففي السنوات الأخيرة، يمكن ملاحظة وجود *إقبال هائل على القيام بالتتبع الذاتي*؛ حيث يتم *تتبع أثر وقياس ومشاركة ونشر* بيانات شخصية عن *النوم والرياضة والجنس والطعام والمزاج والانتباه والإنتاجية والموقع الذي يتواجد فيه الشخص وحتى عن الارتياح الروحي*. كما يورد المقال ذكر مجموعة وفيرة من ألعاب التطبيقات الحديثة لمن يؤيدون القيام بـ*القياس الكمي للذات* وهي الألعاب التي تحسب كل خطوة من خطواتهم أو تسجل نسبة ضغط الدم الخاص بهم بصورة مستمرة أو تفحص مدى ارتياحهم في لياليهم عن طريق مجموعة من قياسات الجسم أو توثق حالتهم النفسية بدقة متناهية. لقد ظل جميع من استخدموا هذه التطبيقات –حسبما

كتب *وولف*- يُعتبرون حتى وقتٍ قريب بمثابة حالات فردية غريبة. إلا أنهم يعدون اليوم رواد حركة متنامية. إنهم يفضلون *ما يقدمه الحدس من نزوات على البيانات الموثوق بها التي يظفرون بها* ويستبدلون *السلاسة الناقصة* لحياتهم النفسية بعناصر *الذات الخاضعة للقياس الكمي* [110] والتي يتسنى فصلها بعضها عن بعض بوضوح ويمكن إطلاق مسميات عليها وجعلها متشابكة بعضها ببعض. يذكر *وولف* أن سبب ازدهار هذه الممارسات لعمليات قياس الذات يرجع إلى أربعة تطورات تكنولوجية حدثت في الأعوام الماضية؛ وهي شيوع استخدام أجهزة الاستشعار الأصغر حجمًا والأقوى من حيث الأداء والمكانة الراسخة والشاملة التي أصبحت أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأصغر حجمًا –في شكل الهاتف الذكي- تتمتع بها ووسائل التواصل الاجتماعي بوصفها مكانًا لمشاركة نتائج القياس ومخزن البيانات *كلاود* اللامحدود من الناحية العملية والذي يفوق حدود الطاقة الاستيعابية لأي جهاز على حدة. ويرى *وولف* أن هذه العناصر الأربعة للثقافة الرقمية كانت مسؤولة عن أنه قد أصبح من الممكن الآن الحصول على بيانات عن طريق جسد الشخص وحالته النفسية باستقلالية وبالاستعانة بالهاتف الذكي وحده والذي تتحد فيه مجموعة كبيرة من طرق إظهار الهوية: والمتمثلة في دفتر يوميات وشهادة صحية وملفات مرضية وبطاقة إثبات شخصية. وتعد هذه العملية عملية معقدة، كانت مقتصرة حتى وقت قريب على المختبرات الطبية والعلمية.

إمكانية التعرف على الإنسان عن طريق القياس: لقد وضع *وولف* هذا الإجراء في مقابل تقنية أخرى، نسب إليها أنها كانت تتمتع بسلطة فاقت معرفة الذات على مدار القرن العشرين. حيث كتب *وولف* قائلًا: *قبل مئة عام، ربما كان سيلجأ أحد الباحثين الجسورين المفتونين بألغاز الشخصية البشرية إلى تصورات التحليل النفسي الجديدة عن *الإزاحة* و*العقل الباطن*؛ إنها أفكار طورها أشخاص، يحبون اللغة. واليوم انتشرت هذه التصورات العلاجية عن الذات بصفة عامة وأصبحت متاحة بشكل مُعمَّم، لكنها أبقت بالطبع على الطابع الإنساني الأدبي المستفيض بعض الشيء، الذي اتصف به من اخترعوها. فبدءًا من اعتراف حساس يتم تقديمه على أريكة المحلل النفسي ووصولًا إلى حالات ثرثرة مع مستشار للمساعدة الذاتية، فإن الأشكال المحددة لاستكشاف الذات تعتمد على فكرة أن الطريق إلى الحقيقة يتم عبر بعض العبارات*. وقد وضعت حركة *القياس الكمي للذات* *سبيلًا جديدًا* في مواجهة هذا الاعتماد على اللغة: *إننا نستخدم الأرقام من أجل الاستعلام عن ما يعتمل في قرارة نفس الفرد بدلًا من استخدام الكلام والكتابة*. إنه انقسام عبر عن نفسه باعتباره مواجهة بين تصورات العمق والسطح. وقد وضع *جاري وولف* حدودًا بين السبل المعرفية لقياس الذات وأهدافها ومتطلبات الثقافة العلاجية؛ حيث ورد في مقاله: *عندما نجري قياسًا

لأنفسنا، فإننا لا نطمح لأن نستكشف حقيقة أعمق، تكمن خلف حياتنا اليومية. وإنما ما يعنينا هو اعتبار أن أفكارنا وتصرفاتنا الأكثر تفاهة وبديهية -والتي لم نكن لنلاحظها دون مساعدة تقنية- ما هي إلا ذواتنا والتي ينبغي علينا أن نتعرف عليها بصورة أفضل* [111].

لقد تغافل *جاري وولف* هنا -أو أنه حجب عن عمد- حقيقة أن تفضيل البيانات القابلة للقياس على العبارات الصادقة لا يعني بالطبع وجود *سبيل جديد* تمامًا للمعرفة البشرية وإنما يعد صورة جديدة لخلاف أنثروبولوجي قديم. حيث انشغلت العلوم الحديثة المتعلقة بالإنسان منذ البداية بالسؤال هل تكون قدرة الإنسان على القراءة ممكنة على الأرجح عن طريق الرموز اللغوية والجسدية. ولذا فإن *العلاج بالحكي* لدى *فرويد* لم يضع –حسبما غلب الظن على *وولف*- في تاريخ معرفة الذات نموذجًا تأسيسيًّا خاليًا من رأي موثوق فيه. فعلى الأرجح يتعين اعتبار أسلوب التحليل النفسي في الفترة قرابة عام ١٩٠٠ بمثابة مرحلة قوية في نزاع طال أمده في تاريخ المعرفة. وهو النزاع الذي تركز للمرة الأولى في *خلاف علم الفراسة* الشهير بين *يوهان كاسبر لافاتر* و*جيورج كريستوف ليشتنبرج* في السبعينيات من القرن الثامن عشر. فقد كتب *ليشتنبرج* في أقواله المأثورة ومقالاته آراء معارضة لنظرية علم الفراسة التي تفيد بإمكانية فك غموض الانفعالات النفسية وسمات الشخصية من ملامح وجوه البشر؛ إلا أن إصراره على القوة الأنثروبولوجية المعرفية للغة (*إن عشر كلمات تنحدر من لغة أحد الشعوب تعد بالنسبة لي أهم من مئة كلمة تنحدر من أدواتهم اللغوية غير الواعية*) [112] أثبت في القرن التاسع عشر بأـكمله -في إطار العلوم الإنسانية حديثة النشأة وممثليها ذوي التأثير القوي- أنه موقف هامشي على نحوٍ متزايد. إن علم فراسة الدماغ لدى * فرانتس يوزيف جال* ودراسات *بيير بول بروكا* عن أدمغة البشر وأنثروبولوجيا إجرامية لـ*سيزار لمبروزو* والفيزياء النفسية لـ*جوستاف فيشنر* و*فيلهلم فونت* ونظام *الأنثروبومترية* لـ*فرانسيس جالتون* و*ألفونس بيرتيون* قد عززوا من الإيمان بإمكانية إجراء قياسات موضوعية للإنسان ولجسمه ولنفسيته؛ فقد اعتمدت عمليات وضع المعايير والتصنيف والتمييز العنصري على قاعدة نتائج القياس هذه. وأيضًا عندما ترسخ التحليل النفسي كأداة للمعرفة الذاتية، فإنه لم يتبوأ مكانة –مثلما كتب *وولف*- متفردة وتقترب من كونها احتكارية في المعرفة بالفرد. فالعلوم المنافسة مثل علم النفس التقني أو المذهب السلوكي في ما بعد -اللذين يسعيان إلى الوصول إلى داخل الإنسان عن طريق أجهزة القياس بدلًا من العبارات- قد اكتسبت على مدار القرن العشرين قوة تأثيرية مشابهة.

أي أنه سيكون من المفيد -أخيرًا وليس آخرًا ونتيجة لهذه الأسباب- التساؤل

عن ازدهار تقنيات قياس الذات في الثقافة الرقمية والكلمات الرئيسة ذات الصدى الناجح مثل *الذات الخاضعة للقياس* و*التتبع الذاتي* من حيث تأصيل تاريخها المعرفي. وعلى الرغم من هذه الفصاحة اللغوية الأصلية للمتحدثين عن هذه الحركات؛ فإن هذه الحركات لم تنشأ بأي حال من الأحوال من العدم. فالممارسة العملية الملموسة ترجع بلا شك إلى الظروف التقنية في الخمسة عشر عامًا الأخيرة، غير أن الصور النموذجية لعلوم القياس السابقة تتضح في السبل المعرفية الأساسية. وتختص إحدى هذه الصورة النموذجية باقتناع من يقوم بالتتبع الذاتي أنه لا بدَّ أن تكون هناك شفرة ترجمية بين الأجسام والبيانات وأن تكون تلك الشفرة موثوقًا بها في كل وقت وطبيعية إلى حدٍ ما. إن نتائج القياس تقول الحقيقة عن الذات. كما أن القناة، التي تنقل الأعماق المعتمة وغير محددة الشكل لـ*أحد المشاعر الجسدية* أو لإحدى الحالات المزاجية في ضوء الأرقام والمنحنيات، تخلو من الأصوات المزعجة والأخطاء وأخطاء المطالعة. فالبيانات التي يتم إنتاجها عن طريق الماكينات، ليس لها تاريخ وليس هناك إمكانية أن تكون قد تواجدت من قبل. وهذه الثقة تقود حركة *القياس الكمي للذات* مثلما تعد مكونًا أساسيًّا –أيضًا- لنظريات القياس في العلوم الإنسانية منذ بداياتها.

وبشكل أساسي، تطرح أنشطة التتبع الذاتي تلك الأسئلة عن وضع الذات في الثقافة الرقمية وهي الأسئلة التي أدارت –أيضًا- أبحاث مفهوم *الملف الشخصي* والاستخدام المنتشر لتقنيات تحديد المكان: ما الذي يعد في هذه الإجراءات بمثابة تحرر للذات وما الذي يعد بمثابة خضوع لها؟ يتحدث *وولف* في مقاله عن الطموح في *إضفاء طابع ديمقراطي* على المعرفة المتكونة عن الجسم بالاستعانة بالهواتف الذكية وأدوات القياس الرقمية المجانية. إلا أن هناك اتجاهًا آخر ووضعًا عامًّا آخر يتعارضان مع هذه المحاولة واللذين يتم التعبير عنهما في ملاحظة عابرة. حيث يدور الحديث عن *رجل شرطة متواجد داخل رؤوسنا* [113] والذي نشأ عبر رغبة الإدراك والتسجيل الموجودة باستمرار لدى من يقومون بعمليات التتبع الذاتي. أي أن السؤال يظل قائمًا: كيف تكمل النظرة التحررية والنظرة الشرطية للذات بعضهما بعضًا وإلى أي مدى يتصادمان معًا؟

## شركة *فيتبيت*:

لقد أورد *جاري وولف* في مقاله –أيضًا- ذكر شركة حديثة النشأة، يقع مقرها في *سان فرانسيسكو*، والتي طرحت في الأسواق في خريف عام ٢٠٠٩ وبعد عامين من التخطيط جهازًا يستطيع أن يحسب عدد خطوات من يرتديه وعدد السعرات الحرارية التي يتم استهلاكها وكذلك جودة النوم. كان شكل أجهزة التتبع، التي كانت شركة *فيتبيت* تنتجها، آنذاك عبارة عن مشابك فحسب وكان يتم تثبيتها في جيب السروال أو في الحزام. ولم تبدأ الشركة

إلا في عام ٢٠١٣ في وضع جهاز الاستشعار في أربطة بلاستيكية ملونة وهو ما زاد بشدة من انتشار الأجهزة المرتبطة بتطبيق متعلق بها في جهاز الهاتف الذكي وجعلها سمة مميزة لحركة *القياس الكمي للذات* المتنامية. واليوم تعد شركة *فيتبيت* –والتي دخلت البورصة في يونيو عام ٢٠١٥ بقيمة سوقية تبلغ نحو ستة مليارات دولار- بلا منازع بمثابة علامة مميزة من علامات الإعلان عما عرف بقطاع الأجهزة التي يمكن ارتداؤها. وفي عام ٢٠١٦ باعت الشركة ربع الأجهزة المباعة على مستوى العالم والتي بلغ عددها ما يزيد على مئة مليون جهاز. [114]

تشمل تشكيلة الأجهزة المقدمة من شركة *فيتبيت* في الوقت الحاضر قرابة عشرة موديلات، بدءًا من الشريحة البسيطة وحتى الميزان الرقمي. وتعد أسورة اليد المعروفة بـ*فليكس* -والتي تخلو من أي شاشة وتباع في ألمانيا بسعر ٩٩ يورو- وكذلك الساعة الذكية *تشارج* –والتي تباع بـ١٥٩ يورو- من أكثر الأجهزة التي يقبل الناس على شرائها. كما أصبح جهاز الاستشعار -الذي يقيس التحركات ويعد عنصرًا تقنيًّا أساسيًّا في كل المنتجات- مدمجًا في كل أساور اليد التي يتم إنتاجها مع موديل *فليكس* وأصبح يحسب عدد الخطوات التي يتحركها الشخص وذلك على هيئة نقاط مضيئة (حيث تعادل النقطة المضيئة ألفي خطوة وتعادل الخمس خطوات المضيئة الكاملة عشرة آلاف خطوة وهو معدل عدد الخطوات التي يتعين سيرها يوميًّا). ومن أجل مراقبة جودة النوم يجب على المستخدم أن يستعين بتطبيقات شركة *فيتبيت*؛ حيث تسجل أسورة اليد جودة النوم عبر حركات الجسم المستريح في الليل. وعندئذ تتم ترجمة الحركات، التي قام جهاز التتبع بتسجيلها، إلى منحنيات وجداول. وينطبق الأمر نفسه على عرض عدد السعرات الحرارية التي تم استهلاكها. أما موديل *تشارج* الأعلى تكلفة فيقدم أغلب نتائج القياس مباشرة على شاشة أسورة اليد. وبالإضافة إلى عدد الخطوات الحالية وحرق السعرات الحرارية، يمكن استدعاء بيانات إضافية –أيضًا- ومنها على سبيل المثال القيم المحددة للحركات المبذولة في أنواع الرياضات المختلفة وكذلك القياس المستمر لمعدل ضربات القلب عن طريق معصم اليد. ومن الممكن أن يقوم من يرتدي هذا الجهاز بتحديد مكانه تقنيًّا عن طريق نظام *جي بي إس* –من أجل مراقبة مضمار الركض على سبيل المثال- ولكن هذا لا يظهر إلا في جهاز الهاتف الذكي الخاص بالمستخدم والمتزامن مع جهاز *تشارج*.

ما سبب تمتع منتجات شركة *فيتبيت* على وجه التحديد بجاذبية لملايين كثيرة من الأشخاص هكذا؟ كيف تختلف طرق تطبيقها عن الأجهزة القديمة المستخدمة في قياس وتحسين الحالة الصحية وحالة اللياقة البدنية؟ عندما يطالع الإنسان الموقع الإلكتروني لشركة *فيتبيت* أو المقولات التي يقولها من يقومون بحركة *القياس الكمي للذات* عن أهمية الأجهزة التي يمكن

ارتداؤها، فإن ما يلفت الأنظار قبل كل شيء هو دليل محدد ومتكرر كثيرًا وهو الدليل المتمثل في أن القياسات، التي تؤكدها أساور اليد للمرة الأولى، تخلو من أي أخطاء. حيث أكد *جاري وولف* بالفعل أنه ينبغي *ارتداء* أجهزة التتبع المحمولة *على الجسم دائمًا وفي كل وقت*. كما تركز الطريقة، التي تتم بها مخاطبة العملاء في الموقع الإلكتروني للشركة، على هذا التواجد للجهاز في كل زمان ومكان بالضبط. *هذه هي الفكرة التي تتأسس عليها شركة *فيتبيت*: إن اللياقة البدنية لا تتعلق بعدد الساعات التي يتم قضاؤها في مراكز تدريب اللياقة البدنية فحسب. بل تتعلق –أيضًا- بكل يوم وكل ساعة وكل دقيقة. إن اللياقة البدنية أمر له وجود في كل مكان*. كان الطموح في الوصول إلى نمط حياة صحي في العقود السابقة يتمثل في فرض مراحل انتقالية مفيدة على نمط العمل في المناطق الحضرية ذي الطابع الكسول والموزع بين المكتب وحركة المرور في ساعات الذروة والأريكة التي يجلس عليها الإنسان لمشاهدة التلفزيون. وتتمثل تلك المراحل الانتقالية المفيدة في الركض صباحًا في مسارات الركض ذات الحواجز والذهاب إلى مراكز تدريب اللياقة البدنية وصعود السلالم بدلًا من استخدام المصعد الكهربائي. بينما تعد شركة *فيتبيت* الآن بتحويل هذا الانتباه المتقطع من حين لآخر بالحالة الصحية الجيدة للشخص إلى حالة مستمرة. حيث يتم استخدام الأداة، التي يتم تثبيتها على الجسم، في غضون ذلك في المراقبة المستمرة وكذلك في التحفيز المستمر. وقد ورد في أحد الأوصاف الذاتية، التي قدمتها الشركة، أن *اللياقة البدنية لا تتبع اليوم أي وصفات محددة. فهي ببساطة خلاصة ما نقوم به في حياتك*. وتم عرض هذا المطلب عبر تلك الحملة الدعائية الدولية التي أعلنت عنها الشركة بصفة نهائية في ألمانيا –أيضًا- في عام ٢٠١٤ والتي تكونت من مجموعة كبيرة من تراكيب الكلمات التي انتهت بالمقطع النهائي *فيت*. حيث يتعين ألا يكون مستخدم منتجات شركة *فيت* -عن طريق ارتداء تلك المنتجات- قادرًا على *الركض* أو *التجول* فحسب وإنما قادرًا –أيضًا- على *الحب* و*التقبيل* و*ممارسة الأبوة*. فيتم إدراك مجالات مثل الحب والحنان والمسؤولية والعطف على الأبناء باعتبارها –أيضًا- مكونات نمط حياة صحي. وبصورة منطقية كان اسم هاشتاج هذه الحملة الدعائية هو „itsallfit*. أي أن هدف الشركة يتمثل في الإدراك الكامل والمفسر في إطار اللياقة البدنية لكيان الشخص؛ وهو الإدراك الذي لا يفرق بين العمل والأسرة أو بين الجسد والروح أو بين الساعات التي يتم استثمارها عن وعي وتلك التي تنقضي بصورة عابرة أو حتى بين حالة اليقظة والنوم. فالمبدأ الرئيس للشركة ينص على أنه *إذا كان الأمر متعلقًا بالوصول لأهداف اللياقة البدنية الخاصة بك، فإن خطواتك هي مجرد بداية. إن *فيتبيت* ترصد كل جوانب اليوم مثل الأنشطة والتدريب الرياضي والتغذية والوزن والنوم وذلك في

سبيل مساعدتك لكي تكتسب لياقة بدنية* [115].
إن التأكيد على هذه السلاسة يوضح حالة تقنية، أصبحت بمثابة علامة مميزة للثقافة الرقمية وتحققت عن طريق الاستخدام العام لأجهزة الهواتف الذكية ونطاقات شبكات الإنترنت اللاسلكية منذ أقل من عَقد من الزمان. حيث يعد الحديث عن العلاقات المتشابكة والموجودة في كل مكان من أهم المفردات اللغوية الخاصة بنظريات الوسائط التقنية في الوقت الحاضر وتتضح عملية التغلغل هذه بصفة خاصة في الإطراء على أجهزة التتبع الذاتي. فالعلاقة بين ارتداء منتجات شركة *فيتبيت* واستخدام أجهزة الركض في مركز تدريب اللياقة البدنية تماثل علاقة بين البقاء المستمر في مناطق شبكات الإنترنت اللاسلكية اليوم و*الاتصال التقليدي المتقطع* بشبكة الإنترنت الأرضي في عصر استخدام إنترنت أجهزة *المودم* وسطح المكتب. وفي هذا التشابك الموجود في كل مكان على وجه التحديد، يكمن –أيضًا- اختلاف رئيس بين أساور اليد الرقمية الخاصة باللياقة البدنية والأساليب والأجهزة القديمة لإجراء القياسات الذاتية ومنها على سبيل المثال الميزان الموضوع في دورة المياه. صحيح أن هذا الميزان ربما يكون قد خلق منذ استخدامه الشائع في العشرينيات علاقة ترابط مماثلة بين البيانات والأجسام والآمال المتجهة نحو الوصول إلى الوضع المثالي للجسم وكذلك قام بعملية نقل مشابهة لشعور الشخص بذاته إلى الأجهزة التقنية، إلا أن قدرته على القياس الكمي كانت محددة بالظهور العابر لقيم القياس التي يمكن للفرد وحده أن يراها. [116] وفي المقابل، فإن أدوات التتبع الذاتي التي تنتجها شركة *فيتبيت* والأدوات المشابهة لها لا تقيم وزنًا لعزلة الفرد أثناء إجرائه للقياس الذاتي الشخصي ولا –أيضًا- للتركيز الشديد للرياضي أثناء ممارسة الرياضات التنافسية والذي يسجل وحده طريقه نحو تحقيق أرقام قياسية جديدة. وإنما تحفز هذه الأدوات بالأحرى التبادل الاجتماعي والتقني لأعضائها؛ ففي عالم القياس الكمي للذات يتداخل الوعي الجسدي مع عملية التواصل تداخلًا وثيقًا. ويظهر هذا الاتحاد بينهما بطريقتين في مقاطع الفيديو الدعائية لشركة *فيتبيت*: فمن ناحية، لا يكاد يظهر فيها أي أشخاص منفردين وإنما يظهر الأشخاص على هيئة أزواج أو أسرة أو مجموعة من الأصدقاء أو زملاء عمل في أحد المكاتب والذين يمارسون الرياضة أو يتنزهون أو يجهزون طعامًا صحيًّا سويًّا. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأفلام القصيرة تنبه مرارًا وتكرارًا إلى أن منتجات شركة *فيتبيت* تعد -بالإضافة إلى أدوات القياس- بمثابة وسائط تواصلية أيضًا، يمكنها على سبيل المثال أن تعرض في الهاتف الذكي المتزامن معها مكالمات ورسائل نصية واردة. حيث كان الموديل الأساسي *فليكس* يؤدي هذه المهمة بالفعل عن طريق إشارة تصدر على شكل النقاط الخمس الوامضة. ووردت في أحد مقاطع الفيديو عبارة: *عليك أن

تظل متصلًا مع أصدقائك أثناء أداء التمرين!* [117] ويظهر بانتظام أن أبطال مقطع الفيديو يوقفون تمارين اللياقة البدنية الخاصة بهم أو المشي السريع من أجل مد أيديهم إلى التليفون.
إن الترابط مع الآخرين له أهمية رفيعة للغاية لدى شركة *فيتبيت* في المقام الأول –أيضًا- لأن الشركة تطالب مستخدميها باستمرار بأن *ينشروا* قيم القياس الخاصة بهم عبر شبكة الإنترنت. ويعتبر *جاري وولف* أن إنشاء شبكات التواصل الاجتماعي يعد من الشروط التقنية لنجاح حركة *القياس الكمي للذات*. كما تؤكد شركة *فيتبيت* على هذه النتيجة بأن تربط إجراءات القياس الذاتي والتسجيل الذاتي تمامًا بممارسة عملية نشر قيم القياس ومقارنتها في داخل أحد المجتمعات. فأسفل النقطة الرئيسة *التحفيز والأصدقاء* يرد في الموقع الإلكتروني: *يمكنك بواسطة *الفيس بوك* والبريد الإلكتروني أن تعثر على أصدقاء يستخدمون منتجات *فيتبيت* وترتبط معهم لكي ترسل إليهم رسائل تحفيزية وتتشاركون الإحصائيات وتثيرون حماس بعضكم بعضًا*. إن الشبكة، التي أصبح على كل أعضاء شركة *فيتبيت* أن يؤسسوها شيئًا فشيئًا، تعد شبكة اجتماعية وبالمثل –أيضًا- تنافسية. وتقدم الشركة نصيحة مفادها: *فلتبقَ في حالة حركة وتستخدم خطواتك لتصنع اسمًا لنفسك في قائمة الأعلى تسجيلًا للنقاط. أو لتجري قياسات لنفسك مع أصدقاء وأفراد أسرتك بالاستعانة بتحديات *فيتبيت** [118]. أي أن *جماعة* أعضاء *فيتبيت* تعد -من ناحية- جماعة من الأصدقاء والأقارب ولكنها من ناحية أخرى أيضًا جماعة من المتنافسين؛ ففكرة أن *فيتبيت* *تتتبع كل جوانب يومك* تحدث في إطار منافسة يتم تقديمها على هيئة لعبة ولكنها منافسة مستمرة.
لقد اكتسب هذا الاندماج بين الجانب الاجتماعي المتصل بالألعاب والجانب التنافسي أهمية لدرجة أن أساليب القيام بالقياس الذاتي الرقمي قد أصبحت مدمجة في سياق أوسع وبصورة تتجاوز الاستخدام الفردي أو الاستخدام المقتصر على مجموعة من المعارف بصورة شخصية. إن مثل هذا الدمج أصبح متواجدًا في الوقت الحاضر في المقام الأول في مجال شركات التأمين الصحي ووكالات التأمين والتي تجعل رسوم العضوية والخدمات والخصومات مقترنة بصورة متزايدة بتقييم عملائها لأدوات التتبع الذاتي. وفي هذه اللحظة، تظهر بطريقة لا لبس فيها الوظيفة المزدوجة لـ*الأجهزة التي يمكن ارتداؤها*. فالخطاب البلاغي الداخلي لحركة *القياس الكمي للذات* يتعلق تمامًا بتمكين الذات. حيث إن هناك دليلًا قاطعًا واردًا في مدونات ومنتديات عديدة ويفيد بأنه يمكن إلى حدٍّ بعيد -بفضل التسجيل البسيط والموثوق به لوظائف الجسم- تجنب الذهاب إلى الجهات التقليدية للرقابة الصحية، أي أماكن مثل عيادات الأطباء والمختبرات والصيدليات والتي تقدم خدمات في

مقابل مبالغ مالية كبيرة ويحدث تقصير فيما تقدمه للأفراد من رعاية. لقد حل جهاز القياس الذاتي المتحرر محل العلاقات الأبوية بين الطبيب والمريض؛ حيث كتب المدون العلمي الشهير *ريتشارد ماكمانوس* *لقد حرصت تطبيقات الهواتف الذكية الجديدة وأجهزة التتبع على أن يكتسب الناس للمرة الأولى حقًّا السيطرة على بياناتهم الصحية. نحن نتحرك نحو عالم، سوف نكون مسؤولين فيه في النهاية عن صحتنا أو على الأقل عن قياسها ومراقبتها بانتظام* [119]. يتعين أن ينطلق هذا الوعد بالتمتع بالاستقلالية من مجموعة من البيانات والتي يوضع لها حساب –حسبما توضح إعلانات شركة *فيتبيت* وأجهزة مشابهة لشركات *جوبون* و*دايركت لايف* و*نايكي+* وأسورة شركة *سوني* الذكية- بناءً على المرونة والقدرة على التشابك. وينص شعار حركة *القياس الكمي للذات* على أن *المعرفة الذاتية عن طريق الأرقام* تكتمل إذًا في داخل نسيج متشابك ومنفتح قدر الإمكان وقادر على التواصل والذي يساهم بالمثل في معرفة من يقومون بالتتبع الذاتي عن طريق آخرين.

اكتساب السيادة بأقصى درجة ممكنة مع القدرة على تحديد الهوية بأقصى درجة ممكنة: إن صورة الإنسان الناتجة عن الإدراك الذاتي الرقمي تتحرك بين هذين القطبين. ويتضح بصفة خاصة هذا التناقض بالنظر إلى المستجدات الأحدث في مجال التأمين والتي تلقى رواجًا في ظل شعار *التأمين الذكي*. فمنذ يوليو ٢٠١٦ تقدم شركة تأمين *جنرالي* لثاني أكبر اتحاد شركات تأمين في ألمانيا –وبه قرابة أربعة عشر مليون عميل- البرنامج الإضافي *فيتاليتي* والذي يمكن إتمامه عن طريق الربط بينه وبين التأمين على الحياة من المخاطر والتأمين ضد العجز عن العمل. وعندئذ يتم حساب قيمة الاشتراك السنوي والمطالبة بخصومات وخدمات خاصة تبعًا لعدد *نقاط فيتاليتي* التي جمعها الشخص المؤمن عليه قبل ذلك بعام. ويقوم الأعضاء الجدد -بعد إبرام العقد- بملء بيانات اختبار صحي على بوابة عملاء شركة التأمين ويقومون بتنزيل تطبيق *فيتاليتي* على هواتفهم الذكية والتي يجب أن يحدث تزامن بينها وبين إحدى أساور اللياقة البدنية. إن كل خطوة وكل نشاط رياضي يفيدان رصيد النقاط في برنامج *فيتاليتي* (أصبح من المفترض منذ ٢٠١٨ أن تسري هذه النقاط –أيضًا- على مشتريات المنتجات الغذائية الصحية في فروع إحدى سلاسل السوبر ماركت المشاركة في البرنامج والتي تسجل الرمز الشريطي للمنتجات عند الخزينة وتعيد إرساله). عندما يجتاز عميل جديد كل معايير الاختبار الصحي *ضمن التوصية الطبية* [120]، تبدأ عضويته في الوضع البرونزي. ويرتفع هذا العدد من النقاط عن طريق تحقيق قيم يومية مرتفعة لمن يحسب الخطوات ويقوم بزيارات لمركز تدريب اللياقة البدنية –حيث يعيد المركز إرسال البيانات مثلما يحدث في فروع السوبرماركت- ويقوم بمشتريات تنم عن وعي غذائي ويخضع لفحوصات صحية وقائية

منتظمة في الصيدليات التي تجمعها شراكة مع شركة تأمين *جنرالي*. وعند الوصول إلى ثلاثين ألف نقطة، أي إلى الوضع الذهبي، ينخفض اشتراك تأمين العضو بنسبة تصل إلى ١١٪. وعند تحقيق خمسة وأربعين ألف نقطة، أي الوضع البلاتيني، ينخفض اشتراك تأمين العضو بنسبة تصل إلى ١٦٪. ويضمن شركاء آخرون في التأمين مثل شركة *أديداس* وسلسلة متاجر *جاليريا كاوفهوف* أو مكتب السفر، الذي يعمل عبر شبكة الإنترنت *إكسبديا*، للأعضاء *الذهبيين* نسبة خصم تصل إلى عشرين بالمئة وللأعضاء *البلاتينيين* نسبة خصم تصل إلى أربعين بالمئة. وبنهاية عام الاشتراك التأميني تنتهي صلاحية النقاط التي جمعها العضو. إلا أن العضو المؤمن عليه يبدأ العام الجديد بالوضع الذي وصل إليه في العام السابق.

إن القاعدة الثلاثية لبرنامج *فيتالتي* التابع لشركة تأمين *جنرالي* تنص على *التوعية* و*الحياة بنشاط* و*المكافأة*. وبرنامج *فيتاليتي* هو أول برنامج تأميني من هذا النوع في أوربا القارية (أما في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمي، فكانت هذه البرامج معروفة بالفعل منذ وقتٍ طويل بعض الشيء). *يتمثل الهدف في تحفيز العملاء على الحياة بوعيٍ صحي وكذلك مكافأتهم على إحرازهم لتطورات في هذا الصدد. هكذا تعادُ صياغة مفهوم *التأمين* في ألمانيا*. كما أن شركات التأمين الصحي القانونية مثل شركة *إيه أوه كا* „AOK* وشركات التأمين الصحي الخاص بالفنيين تخطط لإقامة برامج مماثلة تعتمد على احتساب النقاط وتقديم مكافآت تبعًا لذلك وذلك في الإطار المنصوص عليه. [121] يتمثل التعريف الجديد المنشود للتأمين في المقام الأول في الحصول من كل عميل على مجموعة وفيرة من البيانات غير المعروفة حتى ذلك الوقت والتي يتم تحديثها باستمرار وكذلك في أن تصبح تلك البيانات تحت التصرف وهي بيانات عما يفضل الشخص فعله عند الحركة وعاداته الغذائية وتفاصيل وضعه الصحي مثل نسبة ضغط الدم ومستوى الكوليسترول في الدم التي تكشف عنها الأبحاث الوقائية. *هنا نحسب كل خطوة تخطوها. وهذه الخطوات جميعًا هي ما ينبغي تسجيله على وجه التحديد!* [122]، هذا ما يرد في الموقع الإلكتروني لبرنامج *فيتاليتي* ويشبه تمامًا التعبير الكتابي الوارد في إعلانات أساور اللياقة البدنية. إلا أن الفارق بينهما يتمثل في أن المنافسة المقدمة على هيئة لعبة في الموقع الإلكتروني لشركة *فيتبيت* قد تحول -بعلاماته المميزة الافتراضية ومسابقاته الجارية بين الأصدقاء- ليصبح واقعًا اقتصاديًّا ملموسًا في سياق التأمين على الحياة والتأمين ضد العجز عن العمل. وهو الواقع الذي يحدد مبالغ الاشتراكات وحالات الإعفاء المالي.

يتواكب مع القياس الكمي المستمر بلا انقطاع للحالة العامة الجيدة شكل جديد من أشكال إضفاء طابع فردي على التأمين والرعاية الصحية. حيث

يتعين على *نقاط برنامج فيتاليتي* (والتصورات الشبيهة مثل تصور *هيلث سكور* الذي طرحته الشركة السويسرية *داكادوو* والذي يسعى لقياس الحالة الجسدية والعقلية لكل مستخدم عن طريق مقياس متدرج من درجة ١ إلى ١٠٠٠ ويتم تحديثه باستمرار) [123] أن تُحوِّل التركيبة المعقدة للحالة الصحية إلى قيمة يمكن قياسها بدقة ويمكن للفرد نفسه أن ينظمها ومن المفترض أن تشير ذبذباتها في الوقت الحقيقي تقريبًا إلى أسباب يتسنى تحديدها بوضوح مثل الحركة أو التغذية. إن الحديث عن التمكين الذاتي يتداخل هنا مع الوظائف الجوهرية للسياسات الاجتماعية والصحية والفعالة منذ ما يربو عن قرن. فقد بدأت فكرة *الدولة الراعية* –حسبما تطورت في أوربا في أواخر القرن التاسع عشر- تتحول إلى فكرة *الذات الراعية*. وبهذه الطريقة زادت الممارسات العملية للقياس الكمي وتطبيقاتها في مجال التأمين من قوة اتجاه، كتب عنه قبل قرابة عشر سنوات بالفعل علماء اجتماع مثل *أولريش بروكلينج* و*توماس ليمكه* معلومات تزيد من المعرفة به [124]، إنه فهم جديد للصحة باعتبارها سلعة يمكن ضمان الحصول عليها بصورة مستقلة وتتولى مسؤولية نفسها. وبناءً على ذلك، فإن الأمراض والأضرار لا تعتبر وبالًا أو تأثيرات ناتجة عن تراكيب اجتماعية بقدر ما تعتبر أخطاءً شخصية وخللًا في *التحفيز* وتقصيرًا في تقديم الرعاية *في الوقت المناسب* (فسرطانات الصدر والأمعاء لم تعد تعتبر في الوقت الحاضر بمثابة إحدى مصائب القدر وإنما تثير بالأحرى سؤال ما الذي أدى بالمصاب إلى هذه الحال؟). وفي هذا الصدد، يوجد في الموقع الإلكتروني لبرنامج *فيتاليتي* التابع لشركة *جنرالي* استبيان رأي مثير للاهتمام ويمكن الدخول عليه مجانًا ويستطيع أي زائر للموقع أن يملأه من أجل أن يجعل برنامج *فيتاليتي* يقدم تقييمًا لعمره. وتستعلم الصفحات الأولى من الاختبار عن بيانات الجسم والعادات الغذائية وعادات التدريب وذلك قبل أن يتم طلب معلومات عن *الحالة العقلية العامة*: *كم مرة شعرت أنك عديم القيمة أثناء الثلاثين يومًا الماضية؟* أو أنك *منكسر جدًّا لدرجة أنه لم يكن من الممكن لأي شيء أن يبعثك على الشعور بالبهجة؟* [125] يتضح من تصميم هذا الاستبيان أن نمط المعيشة والحالة الجسدية والحالة النفسية تُكوِّن في منطق برنامج شركة التأمين وحدة لا تنفصم وتحددها علاقات واضحة بين السبب والأثر؛ فمن يتناول تغذية خاطئة أو يتحرك بمعدلات قليلة، لا يؤدي إلى تدهور نسبة ضغط دمه أو نسبة الكوليسترول في دمه فحسب وإنما إلى تدهور الطاقة الإيجابية في حياته أيضًا. إن أدوات التتبع الذاتي تتيح تسجيل نمط معيشتك بصورة تامة وتؤكد على المطلب الشامل والملح بالقيام بالإدراك الذاتي لدرجة عدم وجود فارق بين التأثيرات الفسيولوجية والنفسية للقيم التي يتم قياسها.

## استعراض أصل التتبع الذاتي:

قياس الإنسان: إن حركة *القياس الكمي للذات* ترى أنها تؤدي وظيفة دعم المعرفة المستقلة للفرد بوضعه الصحي وحالته العامة. فإذا كانت *الملفات الشخصية* تتيح في الثقافة الرقمية عرض السيرة الذاتية للشخص وتتيح تقنيات نظام *جي بي إس* تحديد الاتجاهات في الفضاء المكاني، فإن أجهزة وأساليب القياس الذاتي تفيد في المعرفة الأفضل بجسم الفرد. لكن من المهم –أيضًا- في هذا السياق الثالث أن نتساءل عن تاريخ تلك الأجهزة والأساليب. متى وفي ظل أي ظروف بدأ قياس جسم الإنسان؟ أي قياس تراكيبه الهيكلية الثابتة مثل بنية الجمجمة والعظام وبالمثل –أيضًا- قياس التعبيرات الفسيولوجية غير الملحوظة ومعدل ضربات القلب وضغط الدم والتنفس وإفراز العرق؟ من قام على عملية القياس ومن خضع لعملية القياس؟ وبأي حجة قوية تمتعت قيم القياس هذه؟

كان مؤلفو المقالات والكتب، التي صدرت في السنوات الأخيرة عن ثقافة *القياس الكمي للذات*، غالبًا ما يوردون في البداية ذكر بعض *رواد* هذه الحركة في القرون السابقة؛ أي من قاموا بعملية مراقبة صارمة للذات مثل الأب المؤسس للولايات المتحدة الأمريكية *بنجامين فرانكلين* الذي امتلأت دفاتر يومياته بخطط تفصيلية عن سلوكه وكذلك الطبيب البدين *جون لينينج* المنحدر من ولاية *كارولينا الجنوبية* والذي حسب عام ١٧٤٠ ولمدة تزيد على العام وزن كل وجباته الغذائية ومشروباته وفضلاته وربط بينها وبين قيم مثل درجة الحرارة الخارجية ودرجة حرارة الغرفة وأوقات اليوم والضغط الجوي لكي يطّلع على عملية التمثيل الغذائي لديه. ومن المفترض أن يطرح هؤلاء الأبطال الطرق الحالية لعملية التتبع الذاتي في سياق تاريخ أطول؛ حيث ورد في إحدى هذه الدراسات أن *القياس الذاتي ليس بالأمر الجديد*[126]. غير أن هؤلاء الأبطال كانوا يسيرون في اتجاه واهٍ للتأصيل التاريخي، إن لم يكن اتجاهًا خاطئًا.

ربما كان هناك اهتمام مماثل من أحد الأفراد بجسمه وبتسجيل تعبيراته. فمن كانوا يكتبون يومياتهم ومن كانوا يجرون تحقيقات عن أنفسهم في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر، كانوا ينطلقون في كثير من النواحي من شروط وأهداف أخرى، تختلف عن من يرتدون في الوقت الحاضر *الأجهزة التي يمكن ارتداؤها*. فقد تأسس نشاطهم أولًا على المعالجة الجدلية لمبادئ مذهب *الكالفينية* ومذهب *البيوريتانية*؛ إنها كانت قواعد أخلاقية دينية، اختفى دورها كقوى محركة أو أنها أصبحت على الأقل تابعة لقوى غيرها تمامًا. وثانيًا: كانت عمليات القياس الذاتي وعمليات تسجيل القياسات في فضاءات مكانية تنعم بالحماية والتحصين أي تدور في منزل الشخص أو تتواجد في دفتر يومياته الخاص وكانت تحدث على كل حال عملية تبادل بينها وبين عمليات أخرى في شكل المقالات العلمية. وثالثًا: ارتبط بذلك

معرفة من يقومون بعمليات القياس بخصوصية موقفهم. إنه فهم ذاتي استطاع التعبير عن نفسه في صورة التمتع بحالة نادرة من الفضائل مثلما كانت الحال لدى *فرانكلين* أو في صورة الوعي بلامركزية الفرد وخصوصيته الغريبة أيضًا.

إلا أن هذه الخصوصية الغريبة للفرد تتناقض تناقضًا دقيقًا مع رغبته الحتمية في المقارنة والتنافس وبلوغ القيم المعيارية –أيضًا- وهي الرغبة التي ترتبط بها حركة *القياس الكمي للذات* ارتباطًا ملزمًا منذ البداية. ففي إحدى محاضرات مؤتمر *تيد* الشهير والمنعقد عام ٢٠١١، عرض *جاري وولف* على الحائط أربع صفات من أجل إيضاح أهداف ثقافة القياس الجديدة وهي صفات *نحيف* و*غني* و*سعيد* و*ذكي*. وقال إن مهمة الإدراك الذاتي تتمثل في *أن تجعلنا أشخاصًا أفضل في كل النواحي؛ أي أن نكون نحيفين وأغنياء وسعداء وأذكياء* وأضاف أن الأجهزة والأساليب الجديدة ستعمل على *الارتقاء بالكيان الإنساني إلى درجة مثالية* [127]. أي أن حركة *القياس الكمي للذات* لا تتعلق بمراقبة فرد منقطع النظير وإنما تتعلق بمجموعة بيانات مسجلة، يمكن مقارنتها بعضها ببعض وربطها بمعطيات قياسية. ولهذا السبب بالتحديد، فإنه من غير المجدي من الناحية المنهجية أن يتم سرد تاريخ عملية التتبع الذاتي –وهو ما يحدث كثيرًا- باعتبارها تتابعًا متعاقبًا لمجموعة من الأفراد، قاموا في القرون السابقة بعمليات تحليل وقياس لأجسادهم. فهذا التاريخ لم يبدأ بالأحرى إلا في اللحظة التي أتاحت فيها تقنيات معيارية -تم تنفيذها بطريقة منهجية- أن يتم تسجيل قيم قياسية جسدية للأشخاص وأن تشير تلك القيم بعضها إلى بعض وأن يتم تفسيرها. إن السؤال عمن يقوم بعملية القياس –وهل هو الشخص الخاضع للقياس بنفسه أم شخص آخر- كان في بادئ الأمر سؤالًا ثانويًّا بالنسبة للتحليل المتعلق بالتأصيل التاريخي لعملية القياس الذاتي لأن أجهزة وأساليب ثقافة *القياس الكمي للذات* في الوقت الحاضر ترجع إلى تلك الفروع العلمية التي كان بها هوة سحيقة بصورة خاصة بين من يقومون بعملية القياس ومن يخضعون لها.

لقد اتضح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في سياقات علمية مختلفة السعي لإعلان مقولات عن الإنسان وعن عواطفه وانفعالاته النفسية واستعداده البيولوجي وانتمائه لمجموعة ما وهويته المميزة وذلك عن طريق عمليات القياس الكمي الدقيقة. وكان من المفترض أن تجيب مجموعة كبيرة من الأجهزة وتقنيات التسجيل وأساليب القياس الجديدة بدقة العلوم الطبيعية عن هذه الأسئلة التي تمت معالجتها حتى ذلك الوقت بصورة نظرية. يمكن في المقام الأول ترتيب هذه الأساليب في مجالين معرفيين. فمن ناحية ترسخت المذاهب الأنثروبولوجية التي تصنف وترتب بصورة متدرجة فئات كبيرة من الناس عن طريق قياس أجسادهم. وهو ما فعلته على سبيل المثال

بدءًا من الستينيات من القرن التاسع عشر دراسة *بيير بول بروكا* عن أدمغة البشر والمتعلقة بقياس حجم الجماجم أو التحديد الأنثروبولوجي الإجرامي الذي قام به *سيزار لمبروزو* لمفهوم *المجرم بالفطرة*. وبعد عشرين عامًا، أدى هذا الإدراك لبناء الجسم البشري –في نظام *الأنثروبومترية* الذي أثارت *فرانسيس جالتون* فكرته وأعده الشرطي الباريسي *ألفونس بيرتيون*- إلى طريقة منهجية موثوق بها للتعرف على المجرمين الذين عادوا لارتكاب الجرائم. وقد أثبتت هذه الطريقة المنهجية كفاءتها حتى فرض بصمات أصابع اليد باعتبارها علامة مميزة لكل إنسان ولا لبس فيها وكذلك باعتبارها أسلوبًا شرطيًّا يتم استخدامه لتحديد الهوية في المدن الأوربية. ومن ناحية أخرى، اكتسبت في ذلك الوقت تقنيات قياس فسيولوجية جديدة أهمية حيث أصبح من المفترض أن توضح الوظائف الحياتية للإنسان بصورة أكثر دقة. وقد نشأت بدءًا من منتصف القرن التاسع عشر أجهزة مثل جهاز قياس ضغط الدم وجهاز قياس نبض القلب وجهاز قياس سرعة التنفس، والذي يسجل حركة التنفس في القفص الصدري، وجهاز قياس تغيرات الحجم داخل أعضاء الجسم والذي يقيس الحجم المتغير للدم داخل أعضاء الجسم. ولا يجدر بأساليب القياس الكمي هذه أن تكشف –مثل قياسات *بروكا* أو *لمبروزو* أو *بيرتيون*- عن البنى الهيكلية الجسدية الثابتة لمجموعات كبيرة من البشر وإنما أن تكشف عن التعبيرات الجسدية الديناميكية العابرة للفرد.
سرعان ما انتقل الاهتمام بهذه الأجهزة من الطب المتصل بالجسد البشري إلى فروع علمية أخرى. ففي الستينيات من القرن التاسع عشر ربط أحد العلوم الجديدة، عُرِفَ باسم *علم الطبيعة النفسية*، بين أنماط التفاعل العقلية والاستثارات الجسدية ذات الجرعات المحددة بدقة. وفي عام ١٨٧٩ أسس *فيلهلم فونت* أول معهد لعلم النفس التجريبي في *لايبزج* وحاول -بالاستعانة بمجموعة من معدات المختبرات الفيزيائية والطبية- أن يتلقى معلومات عن وظائف الوعي. وهي المعلومات التي كانت قبل ذلك *مقتصرة على نطاقات حصرية لعلم النفس المعتمد على نظريات فلسفية* حسبما كتب تلميذه *هوجو مونستربرج*. فكان من المفترض أن يتم تصوير ما يعتمل في قرارة نفس الإنسان –أي مشاعره وأشواقه وخيالاته- في منحنيات مسجلات النبض وضغط الدم. وقد لعب *مونستربرج* نفسه والذي كان يعمل بالتدريس في الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات من القرن التاسع عشر، دورًا في نشر هذه المحاولات وتمتعها بقوة تأثير. فقد اجتهد *مونستربرج* في مختبره النفسي بجامعة *هارفارد* –والذي كان يتكون وفقًا لمعلومات *مونستربرج* *من سبع وعشرين غرفة، تمتلئ بأسلاك كهربائية*- في نقل معارف أستاذه عن العلاقة بين التعبيرات الجسدية والعمليات التي تدور في الوعي، إلى سياقات عملية مثل الحياة الاقتصادية وعلم التربية أو العدالة الجنائية. إن علم النفس التجريبيّ التطبيقي الذي أسماه

*مونستربرج* وآخرون بـ*علم النفس التقني*، يُذكِّر بتفاؤله بعمليات القياس، بالأسلوب البلاغي لحركة *القياس الكمي للذات* في الوقت الحاضر؛ حيث ورد في أهم مؤلفات *مونستربرج* الصادر عام ١٩١٤ أنه *يمكن بالأقطاب الكهربائية والمنظار الكهربائي أن نعرض كيف يتعلق عمل الغدد العرقية بالتغيرات التي تجري في الوعي ويمكن أن نكتشف بأجهزة قياس ضغط الدم وقياس سرعة التنفس كيف تؤثر تقلبات الانفعالات على نبض القلب والتنفس* [128]. التيارات الجسدية المحسوبة بدقة باعتبارها وسائل لإنتاج الحقيقة: لقد تأسست في أواخر القرن التاسع عشر قواعد أحد الآراء في إطار العلوم الإنسانية والذي ما زال من يقومون بالتتبع الذاتي اليوم يرتكزون عليه دائمًا؛ حيث إنهم يستقون حالة لياقتهم البدنية وحالتهم المزاجية ووضعهم الطبيعي من البيانات الصادرة من أدوات التتبع الذاتي.

إلا أن هذه الأسس تميزت بحقيقة أن المقصود بقياس الإنسان في العقود قرابة عام ١٩٠٠ كان في المقام الأول قياس الأشخاص المنحرفين والمهمشين. فكان من المفترض أن تستخدم قياسات حجم الجمجمة على يد *بول بروكا* وما نتج عنها من استنتاجات لحجم المخ -باعتبارها استنتاجات تتمتع بمشروعية علمية- في فرضية أن الأشخاص ذوي البشرة الداكنة يتسمون بطبيعتهم بقدر أقل من الذكاء بالمقارنة بذوي البشرة البيضاء. أما الأنثروبولوجيا الإجرامية لـ*سيزار لمبروزو* فكانت تسعى بدورها للبرهنة على أن السلوك الإجرامي يرجع إلى تشوهات خلقية رجعية. وقد انطلق *لمبروزو* في ذلك من دراسة تشريحية، أجريت على جماجم آلاف المجرمين والتي حصل عليها على مدار السنوات من سجون ومقابر مدينة *تورينو*. وقد قال مترجمه الألماني الذي سار على خطاه *هانز كوريلا*: *لقد أعاد *لمبروزو* اكتشاف التطور الهائل في منحنى الحاجب وكثافة العظام واعوجاج مؤخرة الرأس لدى المجرمين والتي ظهرت في جمجمة الإنسان *نياندرتال**. أي أن من يستوجب عقابهم يعتبرون –وفقًا لهذا الفهم- *حالات مرتدة عما مرت به البشرية من تطور* وأن طبائعهم البيولوجية تؤدي حتمًا لظهور سير ذاتية لجناة. لقد أدى هذا الافتراض الأساسي في المقالات الأخيرة لـ*لمبروزو* وأبحاث تلاميذه المتعددين إلى نظام تصنيفي للأشخاص المنحرفين، تشعب في العالم وربط بين قرابة اثني عشر نمطًا من *المجرمين بالفطرة* وبين حالات جسدية وسلوكية شاذة [129].

إن ممارسة نظام *الأنثروبومترية* لـ*ألفونس بيرتيون* في عمليات الشرطة جعلته يقدم نفسه ختامًا بأنه قياس للأشخاص المنحرفين. كان النظام الجديد المستخدم في تحديد الهوية يعد –وفقًا لرأي *بيرتيون*- بمثابة رد فعل على *الأمل الخادع* لأرشيف الصور الذي بدأت الشرطة في استخدامه قبل ذلك بوقت قليل والذي كان يتم فيه التقاط صور لكل مرتكبي الجرائم في المدن

الأوربية الكبرى. فصور المجرمين، التي جمعتها شرطة باريس على سبيل المثال حتى عام ١٨٨٠ وزاد عددها على مئة ألف صورة، لم تعد تتيح منذ وقت طويل فرزًا وتصنيفًا عمليًّا. كما أن الصور الفوتوغرافية تعد علاوة على ذلك وسائط بيانات قاصرة في حالة إن تعلق الأمر بتحديد هوية مجرمين عادوا لارتكاب جرائمهم. فتلك الهوية تعد هوية دائمة ولا يمكن تغييرها بتقدم العمر أو بالقيام بتصحيحات جبرية في المظهر الخارجي للمجرم. لقد تغلب *بيرتيون* على هذه النقائص بأن بدأ في إجراء قرابة اثني عشر قياسًا من قياسات الجسم لكل مجرم مشتبه به وذلك في مواضع، لا تطرأ عليها لوقت طويل أي تغييرات في سن البلوغ. حيث قاس عدة مواضع من بينها طول الساعد والإصبعين الأوسط والأصغر وطول الجمجمة وعرضها وطول القدم والمسافة بين الذراعين وقسَّم القيم التي وصل إليها في ثلاث مجموعات مختلفة؛ ألا وهي *كبير* و*متوسط* و*صغير*. ونشأ بهذه الطريقة *وصف أنثروبومتري للملامح الظاهرية* لكل مذنب، وهو الوصف الذي يُخضِع هوية المذنب لمثل تلك العملية المتشابكة الدقيقة لدرجة أنه أصبح من الممكن بدءًا من ثمانينيات القرن التاسع عشر الإجابة في مقرات الشرطة في المدن الأوربية الكبرى بموثوقية وسرعة أكبر عن سؤال هل ارتكب أحد المشتبه بهم في هذا المكان إحدى الجرائم ذات مرة. فالقيم التي كان يتم قياسها في مناطق الجسم، كانت تختلف –حسبما ذكر *بيرتيون*- بدرجة متفاوتة جدًّا لدرجة أن *من بين ستين ألف شخص لا توجد المقاييس نفسها على وجه التقريب سوى لدى اثني عشر شخصًا فحسب*. لقد تحولت الكمية الكبيرة غير محددة الشكل، والتي لا يمكن السيطرة عليها، من صور المجرمين إلى أرشيف دقيق مقسم إلى مئات الأقسام، لا يضم كل قسم منفرد منها سوى القليل من الكروت الصغيرة ذات قيم قياس متطابقة والتي تعلن من ثمَّ عن هوية الشخص الذي يتم البحث عنه وذلك بالمقارنة بالعلامات المميزة المتعارف عليها مثل الاسم والصورة الفوتوغرافية. يقول *بيرتيون* إن *أغلب المجرمين، الذين أعيد القبض عليهم، يفقدون الأمل في إمكانية أن تبقى حيلهم –حتى وإن كانوا قد خططوا لها جيدًا- غير مكتشفة* [130].

يجب أن ينتبه تأصيل تاريخ القياس الكمي للذات بدقة إلى هذه البنية التركيبية؛ حيث ارتبط شيوع تقنيات القياس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ارتباطًا وثيقًا بالكشف عن الانحرافات الاجتماعية. حيث قال *مانفريد شنايدر* في كتابه، الذي ألفه عن العلاقة بين السير الذاتية بمعناها الحديث وعلوم الإنسان، إن *قضية الهوية هي قضية إمكانية التعرف على الانحراف*. إن هذا التقدير ينطبق تمامًا على أساليب مثل قياس الجماجم والوصف الأنثروبومتري للملامح الظاهرية للأفراد وأيضًا تجارب علم النفس التقني التي جرت بعد ذلك بربع قرن. لقد قال *بيرتيون* في نهاية إحدى

المحاضرات بصورة لا تخلو من شعور بالفخر وبطريقة متوازنة: *بعبارة واحدة، إن الجوهر الرئيس للطريقة المنهجية الجديدة يتمثل في مهمة تحديد شخصية كل فرد بصورة محكمة وضمان أن يتمتع كل فرد بطابع فردي موثوق به ودائم ولا يتغير* [131]. وعندئذ كانت هذه *الشخصية* في نهاية القرن التاسع عشر مرادفًا لمجموعة من البيانات التي تحدد للإنسان موضعًا في منطقة حدودية بين ما هو طبيعي وما يتم التوافق عليه اجتماعيًّا وتضعه تحت مراقبة خاصة. وفي هذا الصدد، تتمتع قياسات الجسم بأهمية شبيهة لأهمية أول *ملفات شخصية* تربوية ونفسية، تم إنشاؤها في مطلع القرن العشرين.

وقد اكتسبت هذه الطريقة المنهجية مشروعية على صعيد نظريات المعرفة؛ حيث أخذ علماء الأنثروبولوجيا وعلم البحث الجنائي وعلماء الفيزياء النفسية ينطلقون من سياقات غير قابلة للجدل وتقع بين الملامح الظاهرية والأوضاع الداخلية وكذلك بين حالات الضعف الجسماني والحالات العقلية والنفسية والأخلاقية الشاذة ذات الصلة بذلك. حيث قال *ماركوس كراوزه* إن *بروكا* و*لمبروزو* افترضا وجود *علاقة تمثيلية شفافة بصورة مطلقة* [132] بين الجمجمة والدماغ والاستعداد النفسي الداخلي (مثلما فعل علم فراسة الدماغ في مطلع القرن التاسع عشر. وكان هذا على كل حال بطريقة نظرية أكثر ودون المطالبة بإجراء قياس دقيق). كما أن تجارب *مونستربرج* كانت تنسب كل ارتفاع في ضغط الدم وكل تسارع في ضربات القلب إلى اضطراب داخلي.

من المهم في هذا الصدد تأمل فئات القياس في ثقافة *القياس الكمي للذات*. فقد أثبتت *الخطوة* أنها أكثر وحدة قياس شيوعًا في السنوات الأخيرة. ولم يعد من الضروري في الوقت الحاضر أن ينشأ جهاز مخصوص من أجل حساب عددها مثلما تفعل أساور اللياقة البدنية على سبيل المثال. فهذه الخاصية مُضمَّنة بالفعل في الإعدادات القياسية لأجهزة الهواتف الذكية التي تحظى بأكبر قدر من الشعبية. وهو ما يوجد على سبيل المثال في تطبيق *صحتي* الموجود في كل أجهزة الأيفون التي تم طرحها منذ طراز *أيفون ٥ س*. وهذا التطبيق لا يمكن مسح رمزه من شاشة جهاز الهاتف. أي أن كل مستخدمي أجهزة الأيفون الأحدث يحسبون اليوم عدد خطواتهم يومًا بعد يوم؛ سواءً تم هذا لغرض تدريبي بحت أم بصورة عابرة ودون أن تتم مراقبة تلك القيم أو حتى ملاحظتها بالأساس. لكن أين نشأ هذا الاحتياج لحساب عدد الخطوات للمرة الأولى في سياقات غير السياق العسكري؟ وفي ظل أي ظروف كان من الضروري في العلوم الإنسانية أن يتم حساب وحدة القياس *خطوة* حسابًا دقيقًا ومستندًا إلى أجهزة تقنية؟ توجد في كتاب *مرجع لقضاة التحقيق* –الذي ألفه *هانز جروس* وأصبح أحد الكتب التعليمية المؤسسة لعلم البحث الجنائي وصدر في طبعات كثيرة بدءًا من

عام ١٨٩٣- فقرة أطول. وقد اقترح فيها *جروس* على المحققين الشرطيين أنه *لم يعد يجب عليهم أن يتنزهوا* في المستقبل *أي أن يتجولوا شاردي العقل وأن يستمتعوا بذهنٍ صافٍ بالعالم الجميل الذي خلقه الرب* وإنما يجب على الأرجح –حسبما كتب *جروس*- أن *تكون معهم في أيديهم في كل طريق للاستجمام أو لأداء الخدمة خرائط هيئة الأركان العامة*. وأوضح *جروس*، تطبيقًا على دراسة حالة، سبب أهمية هذا الاهتمام المتواصل بالطرق والمسافات بالنسبة للمحققين. *فليضع أحد الشهود تقديرًا لمسافة هامة. لنقل مسافة مئتي خطوة. وليتم اقتياده إلى الهواء الطلق وعليه إذًا أن يقول إلى أي مسافة يتأتى أن يخطو الإنسان عدد مئة أو مئتين أو ثلاثمئة أو أربعمئة خطوة. وبقياس هذه المسافات يمكن أن يتم بدقة بعض الشيء تحديد هل قدَّر الشاهد المسافات بشكل صحيح وإلى أي مدى حدث هذا؟*.
وأوصى *هانز جروس* علماء البحث الجنائي في المستقبل بإضفاء طابع احترافي على هذا الحساب للمسافات و*قياس مسافة* المناطق المحيطة بمناطق عملهم *بصورة مسبقة بالفعل وتدوين مسافاتهم من أجل إجراء تجارب لاحقة. فعلى مدار سنوات، حظيتُ بإطلالة من المكتب مناسبة جدًّا لهذا الغرض وكنت أعرف على سبيل المثال أن المسافة حتى ركن المنزل الأيسر تعادل خمسًا وستين خطوة وأن المسافة حتى شجر الحور تعادل مئة وعشرين خطوة وحتى برج الكنيسة مئتين وعشرة خطوات وحتى المنزل الصغير أربعمئة خطوة وحتى جسر السكك الحديدية تسعمئة وخمسين خطوة، وقد نظَّمت مع بعض الشهود من أجل ذلك مجموعة تجارب لا تعد ولا تحصى والتي كانت باستمرار تجارب تسفر عن إيضاحات. ومن كان من الشهود يأتي ببضعة تقديرات صحيحة إلى حدٍّ ما، كنت أستطيع أن أصدق تقديراته الهامة الخاصة بالجرائم. لكن خلافًا لذلك لم أكن لأصدقها* [133].
كان عالم البحث الجنائي، الذي عاش مرحلة التحول إلى القرن العشرين، شخصًا يعد الخطوات بصورة بشرية أي كان بمثابة أسورة لياقة بدنية من لحم ودم؛ غير أن هذه الأداة لم تكن تفيد الحالة الصحية العامة وإنما كانت تفيد الشرطة والعدالة الجنائية. ووفقًا لرأى *جروس*، ربما كان سيصبح من الباعث على الشعور الكبير بالارتياح في هذا الصدد لو لم يتم عمل الإحصاء العددي المهلك على يد المحقق بنفسه وإنما عن طريق جهاز تقني مساعد. ويمثل كتاب *مرجع لقضاة التحقيق* مثل هذا الجهاز؛ فقد عرض *جروس* في فصلٍ -كتبه عن *معدات* عالم البحث الجنائي العملي- محتويات *حقيبة الأدلة الجنائية الخاصة به* والتي أسماها في ما بعد *حقيبة مسرح الجريمة*. حيث كان فيها عداد آلي للخطوات، عُرِف باسم *الموقع ٣١*، والذي يرد وصفه كما يلي: *ليس من الضروري حتمًا وجود عداد خطوات ولكنه مريح للغاية بالطبع. حيث يحصل الإنسان على مثل هذه الأدوات، في شكل وحجم

ساعة جيب، في مقابل سعر يتراوح بين اثني عشر وستة عشر كرونًا (أي ما يعادل سعرًا يتراوح من عشرة إلى أربعة عشر ماركًا ألمانيًّا). وعندما يكون من المفترض قياس مسافة أكبر، فإنه يتم ضبط كل المؤشرات (مؤشر الألف خطوة ومؤشر المئة خطوة ومؤشر الوحدات القياسية للخطوات) على رقم صفر ويتم تثبيت العداد ومن ثمَّ تسير الأمور. حيث يوجد في الجهاز مطرقة صغيرة مثبتة بصورة مرنة ووزنها ثقيل والتي تسقط مع الاهتزاز الناتج عن كل خطوة وتدفع مؤشر الوحدات القياسية للخطوات نحو رقم واحد مرةً أخرى. وبعد مئة خطوة يدور هذا المؤشر حول نفسه لمرة واحدة وعندئذ يشير مؤشر المئة إلى رقم واحد ونفس الأمر يحدث من ثمَّ مع مؤشر الألف خطوة*. لقد طرح *هانز جروس* في ما بعد سؤالًا عن الموضع المثالي في جسد قاضي التحقيق والذي ينبغي حفظ الجهاز الصغير فيه. واقترح ارتداء الجهاز مثل ساعة جيب. وأضاف *جروس* أنه: *من أجل جعل الاهتزاز حيويًّا وآمنًا، يصبح من الأفضل وضع العداد في الحذاء الشتوي بدلًا من وضعه في جيب الصديري ومن ثمَّ لن يترك الجهاز أي خطوة دون أن يحسبها. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة عندئذ عندما يسير الإنسان على أرضٍ وثيرة (أرض رملية أو أرض أحد المروج الخضراء أو أرض بها طحالب أو علًى ثلوج... إلخ) أو عندما يطأ الأرض عمومًا محدثًا صوتًا أكثر انخفاضًا وبرشاقةٍ متزايدة. من المفهوم أن الإنسان يحصل بواسطة ذلك على بيانات موثوق بها بصورة أكبر مما يحصل عليه عن طريق الإحصاء العددي البشري للخطوات. ويمكن للإنسان –أيضًا- أثناء السير أن يوجه انتباهه لأمرٍ أكثر أهمية مما يحدث عندما يضطر الإنسان إلى التركيز على الإحصاء العددي البشري بشكل متواصل* [134]. ومثلما يضع الرواد من مستخدمي أجهزة شركة *نايكي+* في الوقت الحاضر عدَّاد الخطوات الخاص بهم والمعتمد على نظام *جي بي إس* في المكان المخصص لذلك في حذاء الركض الرياضي، فقد كان قراء *جروس* يجوبون بخطواتهم -بين محققي الشرطة- المناطق التي يمرون بها وهم يضعون جهاز عدِّ الخطوات المُطوَّر حديثًا في أحذيتهم الشتوية. أي أن *الخطوة* أصبحت في مطلع القرن العشرين أمرًا خاضعًا للحساب الدقيق في سياقٍ علمي وأصبحت أهم عناصر أحد المواقف الاستثنائية والذي يمكن أن تتحولَ فيه الأماكن لتصبح مسارح جريمة ويمكن فيه لأي نقطة تفصيلية غير مهمة أن تصبح حلقة حاسمة في سلسلة الأدلة التي تشير لارتكاب جريمةٍ ما.

تواجد في هذا الوقت مجال ثانٍ للعلوم الإنسانية؛ أي موقف استثنائي ثانٍ، وضع فئة *الخطوة* كذلك في بؤرة الاهتمام. لكن على العكس من تحقيقات البحث الجنائي، لا تعد *الخطوة* هنا بمثابة أداة لإدانة أشخاص منحرفين وإنما تعبيرًا عن المنحرف ذاته. لقد وصف الأطباء النفسيون في أواخر القرن

التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مرارًا وتكرارًا أحد أنواع المعاناة النفسية وأطلقوا عليه اسم *وسواس الإحصاء العددي القهري* أو *إدمان الإحصاء العددي* أو *هوس الحساب* وهو أحد أشكال ظهور تلك المجموعة من أعراض المرض النفسي التي أسماها الطبيب النفسي *كرافت إيبينج* في عام ١٨٦٧ بـ*الوساوس القهرية* والتي سيحللها *كارل فيستفال* بعد ذلك بعشر سنوات تحليلًا منهجيًّا للمرة الأولى. إذا كان المقصود بالوساوس القهرية –وفقًا للتعريف الكلاسيكي لـ*فيستفال*- مثل تلك التخيلات التي *تبرز في مقدمة الوعي رغمًا عن رغبة الشخص المعنيّ ولا يتأتى طردها وتعوق وتفسد المسار الطبيعي لأفكاره* [135]، فإن الاحتياج الجارف، والذي لا يتأتى التحكم فيه، للإحصاء العددي المستمر يعتبر واحدًا من أكثر المظاهر المزعجة لتلك الوساوس. إن دراسات الحالة التي أجريت على المصابين بمرض *هوس الحساب* تصف الإحصاء العددي القهري للأوراق النقدية والكلمات المنطوقة أو عدد المارة في الشارع. غير أن أحد أكثر أشكال ظهور هذا المرض شيوعًا في الدراسات الأخلاقية للأطباء النفسيين يتمثل في الإحصاء العددي للخطوات. ويختلف مرض *هوس الحساب* في رأي *كارل فيستفال* بوضوح عن *الأفكار المتخيلة فعليًّا* وصار يُعتبر في تشخيصات مرض الشيزوفرينيا في مطلع القرن العشرين من ثمَّ بصورة متزايدة جزءًا لا يتجزأ من هذا المرض [136].

فقد ذكر *جيورج يواخيم* على سبيل المثال في رسالة الدكتوراة الخاصة به والتي حملت عنوان *عن الوساوس القهرية* وصدرت عام ١٨٩٢ التاريخ المرضي للسيدة *أوج. جيه* البالغة من العمر واحدًا وثلاثين عامًا والمنحدرة من برلين والتي أصبحت بعد انفصالها عن زوجها *في حالة بؤس بالغ*؛ حيث قال: *منذ ذلك الوقت، ظهر لديها وسواس قهري غريب والذي ما زال يصيبها بصفة دائمة. فكانت تنقب في الأشياء التي تقع عيناها عليها وتقوم بإحصاء عدد الأجزاء المتكونة منها [...] وعندما كانت تطأ الرصيف في الشارع، كان عليها دائمًا أن تضع قدميها على بلاط الرصيف وتحسب عدد البلاطات. وعندما كانت لا تتبع هذا الوسواس القهري، كان يعتريها شعور بالاضطراب الكبير للغاية وبالانزعاج*. وبعد ذلك بثلاثين عامًا، أورد *فالتر يارايس* ذكر مجموعة من الحالات المشابهة وذلك في إطار أعراض مرض الشيزوفرينيا. حيث قال عن مريض اسمه *كارل فيه*، كان عمره تسعة عشر عامًا: *كان حتمًا عليه في نزهاته أن يحسب عدد خطواته حتى تصل إلى رقم ستة ومن ثمَّ يبدأ مرة أخرى من رقم واحد*. بينما قال عن *ميشيل إس* البالغ من العمر سبعة وخمسين عامًا أنه: *بدأ بعد سنوات في الإحصاء العددي. لا أعرف كيف أصبحت حاله هكذا. كان في بادئ الأمر يحسب عدد خطواته. وكان الرقم يلعب عندئذ دورًا هامًّا؛ حيث كان دائمًا ما يحسب هل عدد خطواته يقبل

القسمة على الرقم أربعة أم لا. وعندما كان الرقم لا يقبل القسمة على أربعة، كان ينتابه شعور بالخوف [...] وعندئذ كان يضطر لأن يحسب عدد خطواته بأن يضيف عدد الخطوات إلى تاريخ اليوم بحيث ينتج عن هذا عددٌ فردي*. لقد كتب *ياررايس* في محضر حديثه مع المريض أثناء الكشف النفسي قائلًا: *لقد نهض واقفًا من الكرسي ومضى بضع خطوات نحو اليسار، ثم قال: *يا إلهي، إنه أمر خاطئ! كان ينبغي عليَّ أن أذهب إلى الجهة الأخرى* ثم توَّجه نحو الباب وظل واقفًا أمامه وأخذ يمشي في خطواتٍ قصيرة متقاربة في هذا المكان واجتاز أخيرًا الباب بخطوةٍ كبيرة. وفي طريقه إلى العيادة الخارجية أخذ يحسب عدد درجات السلم. وشعر بسعادةٍ بالغة لأن عددها بلغ ثلاث عشرة درجة* [137].

لقد أوضحت الصور الأدبية المتعددة التي تطرقت إلى الهوس المرضي –أيضًا- قرابة عام ١٩٠٠ أن أعراض عصر مرض الوهن العصبي قرابة عام ١٩٠٠ ظهرت في شكل تركيز زائد على *الخطوات*. حيث بدأ *ألفرد دوبلن* –والذي كان طبيبًا نفسيًّا متدربًا وكان بسبب مهنته على صلة بمعالجة هذه المجال- إحدى أشهر قصصه والتي حملت عنوان *مقتل زهرة صفراء* وصدرت عام ١٩٠٥ بعبارات: *لم يحسب السيد ذو الملابس سوداء اللون عدد خطواته واحد، اثنان، ثلاثة، حتى مئة وبالعكس إلا عندما سار نحو أعلى في طريق شجر التنوب الواسع متجهًا نحو *سانت أوتيلين*، ثم نسي الأمر*. لقد تم تفسير التاريخ المرضي للتاجر *ميشائيل فيشر* –والذي قطع أثناء تنزهه في إحدى الغابات بواسطة عصا رأس إحدى الزهور وأصبح يتخيل بصورة تتزايد قوة دائمًا أن هذه الفعلة تعد قتلًا دمويًّا لأحد الكائنات الحية- في أبحاث علوم اللغة الألمانية والأدب *على أنه وصفٌ دقيق لاضطراب نفسي قهري*. إلا أن الاستثارة المبالغة فيها وتشوه الوعي لدى البطل أعلنتا عن نفسيهما في الجملة الافتتاحية للقصة؛ وذلك في ميل *فيشر* المرضي نحو هوس الحساب والذي تجدد على الفور بعد أول اعتداء قام به على الزهرة بالعصا أثناء تنزهه في الأدغال: *بعد وقتٍ قصير أصبح من جديد على وشك أن يحسب عدد خطواته: واحد، اثنان، ثلاثة* [138].

منذ الأوصاف الأولية للوساوس القهرية والسلوكيات القهرية حاول الطب النفسي أن يجد إيضاحات لهذا المرض المتعلق بـ*الدقة المبالغ فيها*، حسبما ذكر أحد أوائل المرضى في ألمانيا في نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر. وكتب *كارل فيستفال* عام ١٨٧٧ قائلًا: *لا يتضح من ملاحظاتي أن التجاوزات الجنسية من أي نوع (ومن بينها ممارسة العادة السرية) تلعب دورًا شائعًا بصورة خاصة في علم الأسباب المرضية* [139]. لكن اهتمام التحليل النفسي الشائع بالأمراض القهرية في نهاية القرن التاسع عشر يتعارض مع هذا الرأي. حيث كرَّس *فرويد* بعضًا من مقالاته الأولى للظاهرة التي أسماها

*الطقوس المزعجة* للإحصاء العددي ولسلوكياتٍ قهرية أخرى. وفسر في مقاله، الذي حمل عنوان *مقاومة الاضطرابات النفسية العصبية* وصدر عام ١٨٩٤، هذه الاضرابات باعتبارها محاولة فاشلة لنسيان استثارة جنسية سابقة وأضاف أن *جعل التصورات الصعبة تصورات آمنة* ربما يظهر لدى المريض إما في صورة أعراض جسدية هيسترية أو يبقى مقتصرًا على الجانب النفسي باعتباره اضطرابًا قهريًّا. وبشكلٍ لا لبس فيه، ورد بعد ذلك بعامين –أيضًا- في مقال بعنوان *ملاحظات أخرى عن مقاومة الاضطرابات النفسية العصبية*:
*يمكن التعبير عن طبيعة الاضطرابات النفسية القهرية بصيغة بسيطة: إن الوساوس القهرية تعد بمثابة اتهامات متحولة في كل مرة ومتكررة ناتجة عن الشعور بالكبت وهي الاتهامات التي تتعلق دائمًا بفعلٍ جنسي تم أداؤه في فترة الطفولة وصاحبه شعور بالمتعة* [140].
لطالما ظل الإحصاء العددي الدقيق للغاية الذي يجريه الشخص لخطواته يُعتبَر في الفترة قرابة عام ١٩٠٠ إما بمثابة عملية كبت فاشلة أو في إطار رأي الطبيب النفسي الفرنسي *كولييه* والذي كان يرى أن مرضى الصرع والاكتئاب ربما يستفيدون *أحيانًا* من هوس الحساب *باعتباره وسيلة ليتحرروا من أفكارهم المقبضة. وينشأ بالتدريج من الفعل التعسفي بالأساس رغبة جامحة لإجراء عمليات حسابية عديمة الجدوى* [141]. على كل حال، فإن هذا النشاط يتواجد تمامًا في ظل التبعية للآخر بشرط ألا يتم استخدام هذا النشاط في إعادة التأهيل لارتكاب جريمة ما. ولذا لم يكن من قبيل العبث أن تعد مصطلحات *السلوكيات القهرية* و*الوساوس القهرية* و*الأوضاع القهرية* بمثابة مصطلحات متخصصة تشخيصية ذات صلة بذلك. إن الدافع للإحصاء العددي المتواصل هو ذلك الدافع الذي يغلب على الفرد ويهدده بأن يسلبه سيطرته على جهاز الإدراك والتصور لديه. وعلاوةً على ذلك يمكن للإنسان –أيضًا- ألا يأمن لنتائج الإدمان الحسابي الذاتي، وهو ما كتبه *ليوبولد لوفنفيلد* عام ١٩٠٤ في أفرودته الأكثر شمولًا حتى ذلك الوقت والتي تناولت موضوع الاضطرابات القهرية. ففي تاريخ حالة أحد المرضى *الذي كان يحسب عدد مرات ابتلاعه لريقه وعدد ضربات قلبه* ورد: *إن الإحصاء العددي لضربات القلب كان [...] محض تخيل؛ لأن نتيجة هذا الإحصاء العددي لم تتطابق مع عدد ضربات القلب الفعلي* [142]. أي أن الطب النفسي لم يكن يعترف في فترة التحول نحو القرن العشرين حتى بموثوقية عملية حصر البيانات التي كان يقوم بها المرضى بهوس الحساب.
إن الإحصاء العددي الجماعي للخطوات في الثقافة الرقمية وإمداد الناس في الوقت المعاصر بصورة أساسية بتطبيقات *صحتي* في أجهزة الهواتف الذكية وأساور شركة *فيتبيت* التي توضع في معصم اليد لم يعد أمرًا جبريًّا وإنما قرارًا يتخذه الشخص بمحض إرادته. فالاستعداد المرضي الداخلي تحوَّل

إلى رغبة للتمتع باللياقة البدنية، كما تحول *كبت الاتهامات المتكررة* بالمفهوم الجنسي إلى برنامج للتمكين الذاتي. لقد رأى *فرويد* أن *مراقبة الأعداد* القهرية التي يقوم بها المضطربون نفسيًّا تعد بمثابة *تدابير يتخذونها للتكفير عما اقترفوه* [143]. لكن عن أي ذنوب ينبغي أن يكفر ملايين مستخدمي الأجهزة التي يمكن ارتداؤها والمتمتعين بالوعي الصحي في الوقت الحاضر؟

## القياس والتصنيف والتمييز العنصري:

لقد أدى تركيز بؤرة اهتمام تقنيات القياس في العلوم الإنسانية على معرفة الانحرافات في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى ظهور السعي الملحوظ بأشكالٍ متعددة إلى الإساءة إلى سمعة قطاعات كاملة من السكان وإقصائها عن طريق إجراء قياسات كمية لأجساد أفرادها. فقد كرَّس المؤرخ المعرفي *ستيفن جاي جولد* دراسته، التي حظيت بالشهرة وحملت عنوان *الإنسان الخاضع للقياس بشكل خاطئ* والصادرة قبل خمسة وثلاثين عامًا، لهذه المحاولة ذات الأثر القوي. وقد وجهَّت هذه الدراسة انتقادًا جوهريًّا غاضبًا لنظريات الحتمية البيولوجية لـ*بروكا* و*لمبروزو* والآباء المعرفيين لاختبارات الذكاء في القرن العشرين. حيث سعى *جولد* *إلى التنديد بالمخاطرة الكاملة في تصنيف الجماعات الإنسانية تبعًا لأهميتهم البيولوجية، على الوضع الذي هي عليه، وذلك باعتبار هذه المخاطرة غير ذات أهمية وغير أمينة من الناحية العقلية وضارة لأقصى درجة*. وكانت تحليلاته تدور في تلك الأثناء في المقام الأول حول استنتاجين مضللين جوهريين يحدثان عند قياس نسبة الذكاء وفقًا لما يجري في علم قياس الجماجم وعلم النفس الذي يجري قياسات كمية وذلك حسبما ذكر *جولد*. يتمثل هذان الاستنتاجان من ناحية في الممارسة العلمية عند *تحويل المفاهيم المجردة إلى أمور جوهرية* ومن ناحية أخرى في أسلوب *تصنيف الاختلافات المعقدة وفقًا لمقياس متدرج يتصاعد شيئًا فشيئًا*. إن هذا التقليص المزدوج لظاهرة متغايرة مثل الذكاء على أنها *شيء متماثل* -يمكن من ثمَّ أن توضع له أرقام بصورة ملموسة وفي إطار تدرجاتٍ ما- ربما يؤدي إلى *القياس الخاطئ للإنسان* وهو عنوان دراسة *جولد*. إلا أن *ستيفن جاي جولد* اعتبر حالات القصور المنهجية هذه منطقية طالما أن علم قياس الجماجم أو اختبار الذكاء الجمعي لـ*جودارد* و*تيرمان* لا يدوران على أي حال حول محاولة الوصول لمعرفة موضوعية وإنما حول التأكيد العلمي على الأحكام الاجتماعية المسبقة و*إيضاح الاستنتاجات البديهية*. حيث قال إن الترتيب *أبيض-أسود-قرد* أو *العفيف-المجرم-القرد* يتواجد بصورة ثابتة منذ البداية بالفعل في إطار فكر *بروكا* و*لمبروزو* المتأثر بنظرية الداروينية الاجتماعية وذلك قبل أن تقدم مجموعة كبيرة من القياسات دلائل مزعومة على وجود فرضية أساسية ذات دوافع أيديولوجية [144].

عندما طرح مسلك *جولد* من ناحيته أسئلة منهجية أيضًا؛ بأن سعى كذلك للبرهنة على افتراض مبدئي عن طريق مجموعة من الدلائل وحاول في بعض المواضع أن يتغلب ببساطة على نتائج القياس التاريخية المنتقدة عن طريق نتائج قياس أدق، توصل لها هو بنفسه؛ كان كتابه بمثابة مرجعية هامة للقضايا المطروحة هنا. فبادئٍ ذي بدء، أوضح كتابه الاختلافات القائمة بين علوم القياس العظيمة المتواجدة في العقود قرابة عام ١٩٠٠ وبين تقنيات الإدراك الذاتي في الثقافة الرقمية. فصحيح أن من يقومون اليوم بالقياس الكمي للذات يتأملون أنفسهم باعتبارهم *خدم يتبعون لأرقامهم* [145] أي مثل الباحثين الذين وصفهم *جولد*. إلا أن استخدام هذه القيم القياسية في إيضاح الترتيب الاجتماعي الطبقي لا يلعب هنا أي دور على الإطلاق. يتضح هذا الفارق بصفة خاصة في مصطلح *الاستعداد الفطري الداخلي*. فبالنسبة لعلماء علم قياس الجماجم والأمريكيين الذين قاموا بتعميم اختبار الذكاء، تعد الطبائع البيولوجية –والجينية أيضًا بعد النجاحات التي حققها علم الوراثة- لكل إنسان بمثابة العامل الحاسم في تطوره ووضعه الاجتماعي. إن كيان مرتكب الجرائم أو التلميذ، الذي يعاني من مشكلات ما، يعد كل شيء وهو الكيان المتمثل في شكل جمجمته وحجم مخه وتركته القانونية. أما المصير، الذي يؤول إليه الإنسان ويتأثر بالعوامل الديناميكية الخارجية، فيتأتى إغفاله. ولذلك فقد وصف *جولد* علوم القياس، التي حلَّلها، بمفهوم جميل وهو مفهوم *نظريات الحد* [146]. تقول هذه النظريات إن الاختلافات القابلة للقياس الكمي بين العرقيات والأجناس أو المجموعات السكانية لا تعد فطرية فحسب وإنما غير قابلة للتغيير أيضًا. إن هذا التصنيف الطبيعي، والذي لا يمكن تجاوزه بالنسبة للفرد، يخالف كل مبادئ ثقافة القياس الكمي للذات والتي تهتم بالإزاحة الدائمة للحدود وبالوصول بها إلى الدرجة المثالية أي بالتصور الواهم المحدق يومًا بعد يوم وخطوة فخطوة عن وجود حياة أكثر صحة وأكثر انجازًا وحافلة بصورة أكبر.

من تثبيت الحدود بين الجماعات استنادًا للبيانات إلى توسيع الحدود بين الأفراد استنادًا للبيانات: يبدو أن هذا المنحنى العريض يميز بين علوم القياس السابقة ومَن يقومون بالتتبع الذاتي في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإنه عند تأمل كلا الجانبين بصورة أدق تلتفت الأنظار إلى وجود بضعة تشابهات بينهما من حيث الأساليب والدوافع. وهي التشابهات التي تجعل المسافة بين الجانبين تتقلص من جديد. حيث تصبح فئات تصنيفية واردة في كتاب *جولد* مثل *مؤشر الجمجمة* و*نسبة الذكاء* محل انتقاد حاد؛ لأنها تُحوِّل ظاهرة متعددة الأوجه إلى *كيان قابل للقياس* [147]. ألا يمكن اعتبار تصورات مثل نقاط برنامج *فيتاليتي* وهو برنامج التأمين الجديد الخاص بشركة *جنرالي* أو نقاط نظام *هيلث سكور* الذي طرحته الشركة السويسرية *داكادوو*

بمثابة مثل تلك الاختزالات؟ إن الكيانات المعقدة وذات الشكل المختلف من شخص لآخر مثل *الصحة* أو *الحالة المزاجية* تظهر هنا بوصفها كمية محددة قابلة للقياس بدقة وتصلح لكل شخص على حدٍ سواء. أي أنه يمكن بحق وبصورة مماثلة أن ينطبق كلا *الاستنتاجين المضللين* المنهجيين والمتمثلين في *التشيؤ* و*قابلية القياس المتدرج* -واللذين حاول *جولد* تتبعهما في سبيل القياس التاريخي لنسبة الذكاء- اليوم أيضًا على قياس الصحة والحالة العامة الجيدة.
في هذا النطاق، انتقل أيضًا الاعتناء بالفرد –والذي قاده للوهلة الأولى مشروع القياس الكمي للذات- في اتجاه الوصول إلى مجموعة من الأفراد. إن الأمر لا يتعلق –مثلما كان لدى *بروكا* و*لمبروزو* و*جودارد*- حول المشروعية البيولوجية للأقليات الاجتماعية مثل النساء وذوي البشرة السوداء والمجرمين والفقراء. فمن المفترض أن تتيح البرامج التأمينية وبرامج التأمين الصحي الجديدة المستندة إلى الإدراك الذاتي الرقمي التحديد والتمييز الأدق بين مجموعات الأصحاء ومجموعات المرضى ومَن يتلقون تدريبًا جيدًا والمنهكين وبين من يدركون قيمة الوقاية والمتهاونين في ذلك. حيث نتجت تدرجات هرمية جديدة، لا يُفترَض أنها تمثل تصنيفات طبيعية، لكنها تتطابق في جانب مهم مع علوم القياس السابقة؛ ألا وهو جانب إغفال العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فقبل مئة عام أعرب *لويس تيرمان*، والذي طوَّر اختبار ذكاء *ستانفورد بينيه*، عن اقتناعه بأن *الحدود الطبقية تحددت على أساس الذكاء الفطري* [148]. وعندما قدم *جاري وولف* مفاهيمه الأربعة *نحيف* و*غني* و*سعيد* و*ذكي* وجعلها الأهداف الرئيسة للتتبع الذاتي، فإنه افترض كذلك –أيضًا- وجود مرجعية حتمية لذلك في داخل الإنسان. ولم تعد الطبائع الجسدية –حسبما اعتقد *تيرمان*- وإنما الإرادة الحتمية هي الأقوى من كل قوة اجتماعية. ففي الحجج، التي ساقها *تيرمان*، يظل من يتسم بمستوى منخفض من الذكاء فقيرًا وغبيًّا. أما في الحجج، التي ساقها *وولف*، فإن الفقير والغبي هو الشخص الذي لم يبتكر استعدادًا ما للإنجاز أو نظامًا ما للإدراك بدرجة كافية؛ إنها بالتأكيد ليست مواقف مختلفة بصورة قاطعة. فالداروينية الاجتماعية الخاصة بمن يجرون قياسات للجمجمة والدماغ تبدو اليوم نوعًا من الداروينية العقلانية. وبهذا المعنى، لم يكن من قبيل الصدفة أن يستوحي أحد أحدث الإعلانات الدعائية لشركة *فيتبيت* فكرة تكوين أجهزة التتبع الذاتي الخاصة به من اللوحة الشهيرة التي تستعرض تاريخ نظرية التطور وتعرف باسم *مسيرة التقدم*.
إذا كانت أكثر شركات الثقافة الرقمية تأثيرًا تكترث حقًّا بخلق إنسان جديد، فإن عنصر الإعلان يوضح هذه المطالب إيضاحًا بالغًا بصورة تفوق اللهو المحض. وتقود جماعة من يقومون بالقياس الذاتي مثل هذه التأصيلات

التاريخية إلى وضع حرج. فمن المعروف أن الأمر يتعلق هنا بمجتمع، يعج بالحساسية السياسية الأخلاقية وترافقها مبادئ مناهضة للعنصرية العرقية والعنصرية الجنسية. إلا أن هذه الحساسية واصلت في مطلع القرن الحادي والعشرين اللجوء إلى ممارسات للقياس، نشأت في أواخر القرن التاسع عشر باسم العنصرية الجنسية والعنصرية العرقية والتمييز العنصري الاجتماعي.

## الاستبطان وإنتاج البيانات:

عندما وضع *جاري وولف* في بيانه التأسيسي لحركة *القياس الكمي للذات* حدودًا بين قياس الجسم و*الاتجاه الإنساني الأدبي المسهب* للتحليل النفسي ووضع التسجيل التقني لـ*أكثر الأفكار والتصرفات التافهة والهامشية* في مواجهة تعبيرات هذا الاتجاه اللغوية المحفورة في طبقات الوعي العميقة، فإنه أعاد بذلك صراعًا منهجيًّا عن معرفة الإنسان وهو الصراع الذي احتدم في السنوات قرابة عام ١٩٠٠. لقد استعرض *فرويد* و*بروير* في الحالات المرضية الأولى لديهم قوة *العلاج بالحكي* والذي يشفي من الأعراض المرضية الجسدية الهيستيرية وذلك بأن يستدعي المحلل النفسي الذكريات المناسبة والحكاية المناسبة في نفس المريض ويتمكن بذلك من حل عقدة الاضطراب النفسي لديه. إن الذات تعد في هذا التصور العلاجي بمثابة مجموعة من انطباعات السيرة الذاتية التي تمت معالجتها بصورة أفضل أو أسوأ. ويكمن فن التحليل النفسي في الوصول إلى أصل الانطباعات *المكبوتة* في الماضي عبر وسيط اللغة.
إلا أن التعامل الهرمينوطيقي مع ما يعتمل في قرارة نفس الإنسان وهذا المنظور الرأسي لأسراره وألغازه تعارض في العلوم الإنسانية في فترة التحول إلى القرن العشرين مع إجراء أفقي، تمتع على الأقل بتأثير ما. فالفروع العلمية مثل علم النفس التجريبي ومدارس علم النفس التقني والمذهب السلوكي المنبثقة عن ذلك لا تعبأ كثيرًا بالوصول عن طريق اللغة لقرارة نفس الإنسان أو بأصول الاضطرابات التي ترجع إلى السير الذاتية، وإنما بإنتاج وتسجيل التعبيرات الجسدية السطحية. أي أن القياس حلَّ محل استبطان المريض وحلَّ إنتاج ذبذبات الجسم والبيانات محل إنتاج الذكريات والعبارات. كما حلَّ رد الفعل الفوري على المثيرات محل الثورات المتأخرة على التعقيدات المستترة. إلا أن ردود الأفعال والذبذبات هذه تعد دقيقة للغاية لدرجة أنه لم يعد من الممكن في أغلب الأحوال تسجيلها بالحواس البشرية. فعلى سبيل المثال كتب *هوجو مونستربرج* عام ١٩١٤ أن *الدليل على أن أبسط التقلبات الشعورية –أيضًا- تظهر في تغيرات الدورة الدموية والحركة اللاإرادية للعضلات ونشاط الغدد الجلدية* يحتاج إلى أدوات تقنية مساعدة من أجل *جعل* التعبيرات الجسدية المعبرة عن الانفعالات النفسية

*قابلة للإدراك، حيثما قد تُفلِت ربما من الوعي المعتاد لمن يسعى للكشف عنها* [149]. ولذلك تعد المساعدة، التي تقدمها الأجهزة والوسائط التقنية، حتمية منذ البداية من منظور علم النفس المنشغل بالقياس الكمي للذات. حيث يجب على أجهزة تسجيل نبض القلب وأجهزة تسجيل ضغط الدم وأجهزة قياس التنفس القيام بتلك المهمة التي لا يحتاج المحلل النفسي فيها سوى إلى آذان وقلم وورقة. فبالدرجة، التي تفقد بها العلوم الإنسانية –أيضًا- الإيمان بأن الإنسان قد يمكنه من تلقاء نفسه وعن طريق وسائل الذاكرة واللغة أن يبوح بالحقيقة، يرتفع الجهد التكنولوجي من أجل جمع هذه الحقيقة من الإِشارات المتجزئة التي يرسلها جسده.

وبالإضافة إلى علم النفس التقني التي ابتكرها *مونستربرج* فإن علم النفس السلوكي الشائع في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الوقت يعد أحد عناصر النقد اللاذع للغاية والموجه للتعامل الهرمينوطيقي مع ما يعتمل في قرارة نفس الإنسان. فبينما تحرص المدرسة التجريبية التابعة لـ*فيلهلم فونت* منذ السبعينيات في القرن التاسع عشر على إجراء قياسات دقيقة لانفعالات الوعي الإنساني، فقد خطا *جون واطسون* مؤسس المذهب السلوكي خطوةً أخرى وألغى فئة الوعي بالأساس. حيث ورد في مقاله الذي حمل عنوان *علم النفس: كيف يراه علماء المذهب السلوكي* والصادر عام ١٩١٣: *يبدو أن الوقت قد حان لأن يضطر علم النفس للتخلي عن كل صلة له بالوعي البشري وألا يحق له مجددًا الاستسلام للوهم بأن يجعل حالات الوعي موضوعًا يتعرض له علم النفس بالمراقبة*. كما كتب أن قدرة المدرسة التجريبية على التجديد ربما تكون قد تمثلت *فقط في أنها استبدلت كلمة *الروح* بمسمَّى *الوعي**. لقد سعى *جون واطسون* ببساطة إلى أن يضع البحث البراجماتي عن سلوكيات الإنسان ونشاطاته في مواجهة هذا البحث عن جوهر للإنسان سريع الزوال ويتم وصفه بصورة نفسية. فتعرض بالدراسة –شأنه في ذلك شأن علماء علم النفس التجريبي- إلى العلاقة بين *المؤثر* و*رد الفعل* والعلاقة بين الدوافع الخارجية والتحولات الداخلية للسلوكيات البشرية، لكن دون أن يطالب بتسليط الضوء على ما يعتمل داخل الإنسان وإنما أظهر فحسب الاهتمام بالنماذج السلوكية المتكررة. إن المذهب السلوكي لا يسعى سوى لمراقبة وقياس التأثيرات ولا يعبأ بأصل هذه التأثيرات في الانفعالات الذاتية للشخص الخاضع للتجربة. فقد قال *جون واطسون* عن هذا العلم الجديد: *إن هدفه الموضوعي يتمثل في التنبؤ بالسلوك والتحكم فيه* [150].

إن الطريقة المنهجية السامية للمذهب السلوكي –والذي ظل لمدة عقود إحدى أكثر مدارس علم النفس تأثيرًا في الولايات المتحدة الأمريكية- تعد مرادفة لنقد طرق تمثيل علم النفس ذي التوجه اللغوي. حيث ترى وجهة

النظر هذه أن العبارات تنقل رسائل عن الأوضاع الداخلية للإنسان لكنها تثير الريبة؛ حيث تبدو ثقافة اللغة بمثابة طريق طويل يتأتى اختصاره من أجل نقل صورة مناسبة للعلاقات اللحظية بين المؤثر ورد الفعل. لقد أكد *بورهوس فريدريك سكينر* (ويرجع الفضل قطعًا إلى دراساته في مسيرة الارتقاء الكبيرة للمذهب السلوكي بدءًا من الثلاثينيات من القرن العشرين) مرارًا وتكرارًا على وجود هذا التباين بين ما يعتمل في قرارة النفس من عواطف والتعبير اللغوي عنها. حيث كتب قائلًا: *يمكننا أن نفهم المشاعر ببساطة باعتبارها تعبيرًا عن ردود أفعال على مؤثرات إلا أن الروايات المنقولة عنها تعد نتيجة للاحتمالات اللغوية المميزة التي يهيئها مجتمع ما*. وأضاف أنه بسبب ذلك لا يجب أن يمثل *مفهوم العاطفة أو الإدراك* القابل للصياغة وإنما *عملية اختيار المؤثرات* القابلة للقياس موضوعًا يبحثه علم النفس. [151]
تلتفت الأنظار هنا بوضوح إلى علاقات ارتباط الأساليب الحالية للقياس الكمي للذات بوجهات نظر علم النفس التقني والمذهب السلوكي. فاللغة تمثل لمن يجرون قياسات ذاتية اليوم –أيضًا- وسيطًا قاصرًا لمعرفة الإنسان. حيث يتعين على أساور اللياقة البدنية والساعات الذكية وتطبيقات القياس الكمي للحالة المزاجية للشخص أن تقدم معلومات عن المستخدم عن طريق بيانات تعبيراته الجسدية. لقد وصف *أولريش راولف* المكانة الراسخة، التي تمتع بها علم النفس الذي كان يجري قياسات كمية قرابة عام ١٩٠٠، ذات مرة بجملة: *أن ينصرف الإنسان عن قضايا الجوهر ويتوجه نحو قضايا التأثير* [152].
إن هذا الوضع على وجه التحديد يدفع ثقافة التتبع الذاتي بما فيها من عمليات تسجيل والموجودة في كل مكان نحو الأمام، ولكن هذا يتم على كل حال باختلافٍ هام، يعد محوريًّا بالنسبة لصورة الإنسان المتكونة عن طريق الإدراك الذاتي الرقمي. حيث يؤكد علماء المذهب السلوكي مثل *واطسون* و*سكينر* مقالاتهم باستمرار على أن انتقال اهتمام علم النفس من *الوعي* إلى *السلوك* قد ارتبط بنقدٍ لاذع للذات المستقلة. فكتب *سكينر* أن مذهب علم النفس الخاص به لم ينص على تصور وجود *فاعل قائم بذاته*. وأضاف أنه يجب بالأحرى اعتبار الإنسان بمثابة نقطة التقاء *تؤثر عليها أوضاع جينية وظروف بيئية كثيرة تأثيرًا مشتركًا*. وأبرز *سكينر* أنه: *لا مجال في نظريتنا العلمية لذاتٍ، ربما تكون المنبع الأصلي لتصرفاتها أو الملهم لها* [153]. يمثل هذا تناقضًا لافتًا للنظر في ثقافة التتبع الذاتي؛ حيث إن هذه الثقافة تعتنق المبادئ النظرية المعرفية لعلم النفس التقني والمذهب السلوكي وتتأمل الإنسان باعتباره مُنتِجًا لبيانات سطحية، يجب أن يظل باطنها مبهمًا، إلا أنها تستنتج من ممارساتها العملية استنتاجات مختلفة تمامًا عن وضع الذات. وينبغي أن يتحول *القياس الكمي للذات* بإلحاحٍ خاص إلى *المنبع الأصلي لتصرفاته أو الملهم لها* وذلك عن طريق أن تنشئ الذات بنفسها قياسات ضغط الدم

ونبض القلب والحركة وتنظمها. وهو ما أقره *سكينر*. يتضح هنا على وجه التحديد حالة الارتباك الذي يميز –أيضًا- تحول قيود القدم الإلكترونية إلى جهاز هاتف ذكي مزود بنظام *جي بي إس*. فمجموعة الأجهزة التقنية تكاد تكون متطابقة وتظل وظيفتها الأساسية في التسجيل قائمة. إلا أن أدوات المراقبة السابقة تحوَّلت إلى آلات لتمكين الذات. ويتضح هذا التقارب التاريخي بين أساليب تحديد الفرد لموضعه تقنيًّا وأساليب إجراء قياسات للجسم –أيضًا- في أن *رالف شفيتسجيبيل* والذي كان –كما وصفنا- تلميذًا لـ*سكينر* قد طوَّر في نهاية الستينيات من القرن العشرين النماذج الأولى لقيود القدم الإلكترونية بمعنى *التحكم في السلوك* والذي صاغه *جون واطسون* بالفعل باعتباره الهدف الأسمى للمذهب السلوكي. أي أن الأجهزة والتقنيات والخصوم المنهجيين للتتبع الذاتي (مثل التحليل النفسي) تصطف في صف تاريخي معرفي لا جدال عليه. ولم يكن من قبيل العبث أن تروج شركة تأمين *جنرالي* لبرنامج *فيتاليتي* الخاص بها بعبارات أنه يعد *نموذج تأميني فريد ويستند إلى السلوك* [154] إلا أن هذا كان مصحوبًا بوعدٍ مضاد وهو دعم استقلالية المستخدمين عن طريق توجيهها في إطار المذهب السلوكي.

ارتبط هذا التناقض بالسؤال عن التعقيدات المنهجية للقياس الذاتي. ففي الفروع العلمية، التي تتبع ثقافة التتبع الذاتي بديهياتها، يتم النظر إلى الوحدة الموجودة بين درجة القياس وموضوع القياس باعتبارها وضعًا يدعو للارتياب وربما يكون مستحيلًا. وقد شدَّد *هوجو مونستربرج* مرارًا وتكرارًا على حتمية وجود تعليمات يقدمها محترفون عند إجراء أي تجربة في إطار علم النفس التقني. وكتب أن *الإنسان العادي، الذي لم يتلقَّ تدريبًا* لا يمكنه أن يجري أي قياسات. كما ورد بشكلٍ قاطع في المحاضرة التمهيدية لـ*جون واطسون* التي ألقاها عن المذهب السلوكي عام ١٩٢٥: *سرعان ما ستجد أن المراقبة الذاتية لا تعد على سبيل المثال أسهل طريق وأكثر طريق طبيعي لدراسة علم النفس وإنما تعد بالأحرى طريقًا خاطئًا. ليس بإمكانك أن تراقب في نفسك سوى الشكل الأكثر بدائية لرد الفعل. وعلى العكس من ذلك، سرعان ما ستدرك أنك تدرب نفسك سريعًا على إيجاد سبب لسلوك جارك وذلك عن طريق مراقبة ما يفعله*؛ إنها وجهة نظر، مثَّلها *بورهوس فريدريك سكينر* بالطريقة ذاتها الخالية من اللبس: *هناك اختلاف في عملية المعرفة الذاتية بين الذات التي تقوم بعملية المعرفة والذات التي تتم معرفتها. كما أن هناك اختلافًا في عملية التنظيم الذاتي بين الذات المتحكمة والذات المتحكم فيها* [155].

لم تتطرق مثل هذه المناقشة المنهجية للمبادئ بالأحرى إلى التتبع الذاتي في الوقت المعاصر. فما من شك يخالج مصنعي التطبيقات ومستخدميها في أن أساليب القياس في أجهزة الهواتف الذكية والتطبيقات المرتبطة بها تقدم

بيانات موثوق بها وقابلة للاستخدام. إلا أن الفروع الطبية المتخصصة المعنية تعارض هذه الثقة الجمعية بكل وضوح. ومن المحتمل أن يكون الباحثون المتخصصون في علم النوم قد قدموا أكثر انتقاد لاذع، تم توجيهه في الوقت الحاضر إلى أجهزة وتطبيقات حركة القياس الكمي للذات. فكما سبق وأن ذكرنا، تتمثل إحدى وظائف أساور اللياقة البدنية الشائعة –منها على سبيل المثال أساور شركة *فيتبيت* وتطبيقات متخصصة مثل *سليب بوت* „Sleep Bot* و*ووك ميت* „Walk Mate* و*سليب أز أندرويد*
„Sleep as Android* و*سليب أدفايسور* „Sleep Advisor*- في تسجيل جودة ومقدار النوم. وطبقًا لأوصاف المنتجين فإن القياسات تكتمل دونما أي جهد أو تكلفة؛ حيث يكفي وضع جهاز الهاتف الذكي في الليل بالقرب من الجسد أو ارتداء أسورة لياقة بدنية في الذراع. وعن طريق حركات المستخدم ينشأ في الصباح سجل غني بالمعلومات عن مراحل نوم المستخدم الأكثر عمقًا أو الأكثر اضطرابًا. إن التوصية المكتوبة على الموقع الإلكتروني للشركة تنص على: *فلتسجل نومك بجهاز تتبع شركة *فيتبيت* وتستخدم التطبيق في ما بعد لترى كيف نمت بصورة جيدة وتراقب تطور عملية النوم لديك وتحدد أهدافك من النوم من أجل أن تحسن روتينك الليلي*. [156]

لقد كثر مؤخرًا الحديث عن قصور تقنية التسجيل هذه. فكل ما تستطيع أجهزة استشعار أساور اليد أو التطبيقات أن تسجله، يتمثل في حركات الجسد طوال الليل التي توثق مدى الراحة أثناء النوم على شكل منحنيات وجداول. أي أنها تعد -بالمقارنة بالأبحاث التي يتم إجراؤها في إطار علم النوم من الناحية الطبية منذ تطبيق إجراء قياسات ذبذبات المخ واكتشاف مرحلة *نوم حركة العين السريعة* في منتصف القرن العشرين- بمثابة شبكة ذات ثغرات ضيقة وحادة. حيث ورد بالفعل في المرجع الأول، الذي تناول وضع مواصفات قياسية نمطية لأبحاث علم النوم وأصدرته وزارة الصحة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨، أنه يجب من أجل ضمان جودة الفحص العلمي لكل مريض على الأقل *تسجيل رسم كهربائي للدماغ ورسم كهربائي لعضلات الذقن ورسمين كهربائيين لحركتي العينين* [157]. وفي مقابل ذلك، لا يمكن إنكار قوة الإقناع المتواضعة لبيانات التتبع الذاتي. لكن ما يثير الاهتمام أكثر من اكتشاف هذا التناقض بصورة جديدة ربما يكون السؤال لماذا يتواصل نجاح الأجهزة والتطبيقات بصورة كبيرة هكذا بينما يعرف المستخدم أنها تفتقر –أيضًا- للدقة. يبدو أن هناك اشتياقًا عامًّا للتسجيل في الثقافة الرقمية وميلًا نحو إدارة الذات بوسائل علمية والتي تجعل المعرفة تطغى على الموثوقية الهشة بالقيم القياسية. وعلاوةً على ذلك، فقد نقل هذا الاشتياق للتسجيل آراءً أخرى ذات تأثير كبير إلى تقنيات جديدة، ظهرت في الأيام الأولى من العصر الرقمي. فعلى سبيل المثال اشتدت قوة الخوف من

احتمالية أن تضر الأجهزة بالصحة بفعل *إشعاعها* في فترة التحول للألفية وذلك أثناء النقاش حول العلاقة بين إشعاعات الهاتف المحمول وصحة الإنسان. حيث توجد مثلًا في الموقع الإلكتروني لبرنامج تتبع النوم *سليب أز أندرويد* النصيحة: *يجب أن يظل الهاتف المحمول بجوار رأسك طوال الليل لكي يعمل التطبيق بصورة صحيحة*. وهي جملة، ربما كانت لتحشد قبل خمسة عشر عامًا جحافل من النقاد الثقافيين القلقين والمبادرات الشعبية. أما اليوم فقد تغلبت الرغبة في القيام بالقياس الذاتي على الخطر الكامن في القوة الإشعاعية التقنية.

## كشف النقاب:

ربما يكون من اللائق أن نرجع للمرة الأخيرة إلى مقال *جاري وولف* الصادر عام ٢٠١٠ من أجل إيضاح سؤال لماذا تستند حركة *القياس الكمي للذات* إلى علوم، تصف وضع الذات الخاضعة للقياس بأنها سلبية لأقصى قدر ممكن. فقد استشهد *جاري وولف* في هذا المقال بشخص كان يجري تتبعًا ذاتيًّا ويضع منذ سنوات بدقة قائمة في إحدى الصحف الإلكترونية عن مرات اشتهائه لاحتساء الكحول ويتحدث عن أن إجراء الحساب الصادق في مقابل قاعدة بيانات يعد أسهل من إجرائه في مقابل أشخاص آخرين. لقد علَّق *وولف* على شهادة هذا الرجل بعبارات: *ربما يكون خداعك لإحدى الماكينات أمرًا غبيًّا أيضًا* [158]. وحددت هذه المقولة ملامح العلاقة السلسة بالأساس مع الحقيقة في ثقافة التتبع الذاتي. فعندما يكون الشخص القائم بالقياس هو نفسه الشخص الخاضع للقياس، فإنه لا يوجد ثمَّة سبب لوجود شكوك حول كون الشخص الخاضع للتجربة مستعدًّا لإنتاج بيانات موثوق بها؛ حيث يكون ما يعتمل في قرارة نفسه من انفعالات منسجمًا مع الإشارات الصادرة من جسده. ويكون القائم على الفحص وموضوعه شريكين متواطئين معًا.

إلا أن علاقة التوطؤ هذه تتضمن واحدًا من الاختلافات الفاصلة بين الرغبة في الإدراك الذاتي في الوقت الراهن ومرجعياتها العلمية. وعلى العكس من ذلك فإن العلاقة بين أجهزة القياس ومرتكبي الجرائم وبين علماء علم النفس التقني والمريض وبين عالم الإلكترونيات السلوكية والشخص الخاضع للقياس تتسم بالتناحر. فقد كان من المفترض أن تعلن الأجهزة والطرق المنهجية، التي تم تطويرها في الفترة قرابة عام ١٩٠٠، عن معرفة مستترة. لقد كتب *هوجو مونستربرج* قائلًا: *إن الأطباء وكذلك رجال القضاء لديهم اهتمام –في ظل ظروف محددة- بالإعلان عن الأفكار أو الحالات المزاجية الكامنة* [159]. فخلف هذا الستار، تقع حقيقة الاضطراب النفسي أو الذنب أو الهوية المخفية والتي لا يفصح عنها الأشخاص الخاضعون للفحص من تلقاء أنفسهم وإنما يتم الإعلان عنها عن طريق تركيبة طول عظامهم أو مخططات ذبذبات أجسامهم.

أي أن علوم القياس تهتم دائمًا بدحض ذات الأشخاص الخاضعين للاختبار. حيث يتعين على قطر الجمجمة أو نبض القلب أن يثبت ما لا يقوله اللسان. غير أن حركة *القياس الكمي للذات* لا تعرف هذه المواجهة على وجه التحديد. فالتعبيرات الجسدية ومضمون الأفكار يتطابقان دائمًا من حيث خطابهما البلاغي.

عندما يتساءل الإنسان، كيف وصل الأمر في نهاية القرن التاسع عشر إلى ازدهار أجهزة الكشف عن الحقيقة، فإن الحديث الضخم عن عدم موثوقية أقوال الشهود يلعب دورًا محوريًّا. فقد دفع هذا الحديث التحالف بين علم النفس التطبيقي والعدالة الجنائية نحو الأمام. ففي المقام الأول يعد كتاب *مرجع لقضاة التحقيق* لـ*هانز جروس*، بما يضمه من إيضاحات كثيرة بشأن علم النفس الجنائي وعلم قراءة الأدلة الجنائية، أثرًا ناتجًا عن أزمة شهادة الشهود قرابة عام ١٩٠٠. كما كتب *هوجو مونستربرج* أيضًا: *ليس من قبيل المبالغة القول بأنه قد تكوَّن منذ وقتٍ قريب علمٌ خاص، ينشغل فقط بمدى موثوقية الذكريات* [160]. ويتمثل الإسهام البحثي لعلم النفس التقني في المقام الأول في بناء أساليب وأجهزة، لا تحتاج من جديد إلى هذا الافتقار للموثوقية، أي *وسائل بديلة لإيجاد الحقيقة* [161]، تعد أكثر متانة من المقولات الهشة للشهود أو من اعترافات المشتبه بهم التي يتم انتزاعها تحت تأثير التهديد والممارسة الفعلية للعنف. لقد كتب *مونستربرج* قائلًا: *إن الحياة اليومية لأي فرد تتيح الفرصة لمراقبة كيف تفصح المشاعر عن نفسها بغير قصد وكثيرًا ما يتم هذا ضد مقصد الأفراد في تصرفهم وسلوكهم اللاإرادي أو في الوظائف التي يمكن إدراكها في نظام الأوعية الدموية الخاص بهم أو في غددهم. عندما نرى كيف يحمر وجه شخص ما أو يصاب بالشحوب أو كيف تترقرق الأعين بالدموع أو يتلعثم الكلام أو ترتعش اليد عند سماع اسم محدد، فإننا نعتبر هذا بمثابة علامة تشير إلى انفعال داخلي* [162]. أي أن الأمر يتعلق بعلم موثوق به لدراسة التواصل اللغوي والذي يستند –كما كانت الحال لدى *بروكا* و*لمبروزو* قبل أقل من نصف قرن- إلى علاقة تمثيلية واضحة بين الإشارات الجسدية والأوضاع النفسية الداخلية. غير أن هذا لم يعد موجودًا بمعنى وجود استعداد بيولوجي غير قابل للجدل، والذي كان *مونستربرج* يرفضه، وإنما أصبح متصلًا بحالة نفسية عابرة في لحظة توجيه السؤال.

وانطلاقًا من الاقتناع بأن شحوب وجه الشخص الخاضع للتجربة واحمراره ومعدل نبضات قلبه وسرعة تنفسه تعد إشارات أكيدة ويمكن ترجمتها بدقة لما يعتمل في قرارة نفس الشخص من انفعالات، فقد صمَّم *هوجو مونستربرج* –حسبما وصف في كتابه الصادر عام ١٩٠٨ بعنوان *عن موقف الشهود*- جهازًا لكشف الكذب وهو أقدم نموذج بدائي لآلة كشف الكذب الحديثة. حيث كان من المفترض أن تتضح الحقيقة المكبوتة والخطأ المستتر،

أي تلك التعقيدات الداخلية التي سعى *فرويد* لأن يتتبعها ويحلها في الوقت نفسه عن طريق بعض الحكايات. علمًا بأن شفرة ترجمة هذه الآلة واضحة؛ فالترددات المنتظمة والمنحنيات الهادئة تعني الاستقامة والبراءة. أما أي تعثر أو ذبذبة عنيفة فتثير الارتياب وتشير إلى وجود انقسام داخلي. صحيح أن *هوجو مونستربرج* كان حذرًا للغاية لدرجة أنه وضع في اعتباره خطر حدوث تفسير خاطئ وأثبت أنه *يمكن إساءة تفسير أعراض الاضطراب المجرد – وهو ما يشعر به إنسان بريء أيضًا في جلسة المحاكمة- واعتباره أنه دليل على ارتكاب خطأ*. وعلى الرغم من هذا الحصر، فقد رأى *مونستربرج* في جهاز كشف الكذب جهازًا أكثر مصداقية من *المحاولات* السابقة على سبيل المثال *لانتزاع حقيقة ما يدور في نفس المتهم* [163] وهي المحاولات التي كانت تكتمل باللجوء للتعذيب.
لقد عمل *هوجو مونستربرج* -حتى وفاته في عام ١٩١٦- بانتظام خبيرًا نفسيًّا في المحاكمات. وفي الأعوام قرابة فترة اندلاع الحرب العالمية الأولى، واصل باحثون مختلفون دراسات *مونستربرج* عن جهاز كشف الكذب. وقد حظيت تلك الدراسات بشهرة واسعة بدءًا من ثلاثينيات القرن العشرين عن طريق استخداماتها المذهلة في النظام القضائي الأمريكي. إن سمعة *جهاز كشف الكذب* آنذاك كانت سمعة جهاز لا يعرف اللين ويكشف أكثر الأسرار المحفوظة على الرغم من كل محاولات مقاومة ذلك. ووفقًا لذلك فقد انخفض استعداد المشتبه بهم أو الشهود المثيرين للريبة لأن يتعرضوا لهذا الاستجواب الجسدي. (ويقال إن *ريتشارد نيكسون* قد قال في بداية فضيحة *ووترجيت*: *صحيح أنني لا أعرف شيئًا عن جهاز كشف الكذب، إلا أن الناس يخافون منه خوفًا هائلًا*) [164] حيث يجب ربط المذنبين في ماكينة الكشف عن الحقيقة عن طريق حشد قوى مشتركة. ولا يمكن تصور إجراء القياسات في هذا السياق إلا بوصفها مخاطرة يتم فرضها بصورة جبرية وتخرج عن إرادة الشخص الخاضع للتجربة.
إن ظهور الأجسام البشرية هكذا يتعارض أكبر تعارض يمكن تصوره مع ذلك الطقس الآخر المترسخ في الوقت نفسه لإيجاد الحقيقة والمتمثل في جلسة التحليل النفسي. لقد وضع *أولريش راولف* هذين المشهدين الرمزيين من مشاهد العلوم الإنسانية في مطلع القرن العشرين بعضهما بجوار بعض في فقرةٍ عظيمة من مقاله الذي كتبه عن *هوجو مونستربرج*. حيث يستلقي المريض على الأريكة في غرفة الفحص الخاصة بالمعالج النفسي ومن خلفه يجلس المحلل النفسي في كرسيه ويسجل ملاحظات. إنها أوضاع جسدية مريحة ومعدات وثيرة وليس هناك تواصل بالأعين أو تواصل جسدي مباشر بين الأشخاص المشتركين في المشهد. ومن ناحية أخرى، فإن مشهد الفحص بجهاز كشف الكذب يتم في غرفة متواضعة التأثيث وبها إضاءة حادة وبها

قطع أثاث تؤدي وظائف ما. ويجلس رئيس التحقيق والشخص الخاضع للتجربة قبالة بعضهما وربما يمسك الموظفون بالشخص الخاضع للتجربة بإحكام وبينهما يوجد الجهاز الذي يرتبط بالشخص الخاضع للقياس عن طريق توصيلات كثيرة. لقد كتب *راولف* عن هذا المشهد الرمزي الثاني قائلًا: *إذا كنت لا تستطيع أو لا تريد قول الحقيقة، هل سوف تفرزها على الأرجح؟ لا يجب أن نقول هنا إن اللغة لم تعد تلعب أي دور. فهي لم تعد فقط لغة صراع طويل من أجل الوصول إلى المغزى وإنما أصبحت على الأرجح لغة تشريحية لفظية؛ فمثل المشارط الصغيرة أو الأدوات الطبية الصغيرة، يتم اقتياد الكلمات الرئيسة باتجاه جسد ما، يجب وخزه بحيث يخرج منه إفراز الحقيقة* [165]. يتضح، من منظور حياتنا اليوم، أن *أولريش راولف* قد تمكن ودونما تردد من إخراج هذه المواجهة بين المشهدين في مقاله، الذي يرجع تاريخه إلى زهاء ثلاثين عامًا، باعتبارها تضادًّا بين الاختيار والإجبار وبين المحادثة والاستجواب. إن التحليل النفسي يجرى بالاتفاق بين الطبيب والمريض. أما الفحص بجهاز كشف الكذب فيعد صراعًا، يجب فيه على المذنب الكاذب أن يخضع إلى القوة الحقيقية للجهاز. وفي عصر *القياس الكمي للذات* يواجه أسلوبان –يتم أداؤهما بطريقة تحكمية- بعضهما بعضًا في تلك الأثناء. فمثلما يأتي الزبائن إلى عيادة المحلل النفسي في المعتاد بصورة طوعية ويتعاونون معه، فإن من يجرون القياس الذاتي يربطون من تلقاء أنفسهم أساور يد *فيتبيت* باهظة التكاليف حول أيديهم. فصحيح أن الإنسان يشعر –حسبما كتب *جاري وولف*- أنه كائن ناقص، لكن حتمية استخدام أجهزة القياس لم تعد تنتج عن الافتقار إلى الصدق أو الافتقار إلى الاستعداد للإدلاء باعترافات وإنما عن قلة الاهتمام باللياقة البدنية للشخص وحالته الصحية العامة.

## شهود الادّعاء:

رغمًا عن كل الطلبات الملحة للذات المستقلة؛ إن آليات الإدراك الرقمي الذاتي تصبح من ثمَّ دائمًا في أوضح صورة لها عندما تدخل البيانات، التي يتم إنتاجها بصورة فردية، في سياقٍ معرفي أكبر، يتجاوز الفرد. وقد اتضح ذلك في برامج احتساب النقاط وتقديم مكافآت تبعًا لذلك في شركات التأمين وشركات التأمين الصحي في الوقت الراهن. فلعلَّ إجراءات التتبع الذاتي تتيح للفرد حالة صحية عامة أفضل أو قدرة أعلى على الأداء لكن في الوقت نفسه فإن البيانات، التي يتم جمعها، تنتشر -ليس بسبب سوء الاستخدام وليس بسبب الإهمال- وإنما لأن ممارسة *القياس الكمي للذات* تتأسس منذ البداية على أكبر قدر ممكن من التشابك. ففي مجال التأمين، تبوح البيانات التي يتم إدخالها بمقولاتٍ دقيقة عن الحالة الصحية للمستخدم. أي أن قيم القياس تصوغ نوعًا من الحقيقة عن *حالته الطبيعية* مما يوضح التأصيلات التاريخية للتتبع الذاتي في العلوم الإنسانية والتي ترجع حتى القرن التاسع عشر. لكن

يوجد منذ وقت قصير مجال آخر لاستخدام أساور اللياقة البدنية والذي يوضح هذه التأصيلات التاريخية بصورة أكبر؛ حيث ينقل هذا المجال *الحقيقة* بالمفهوم الشرطي ومفهوم القانون الجنائي –الذي كان يدور في أذهان من يجرون قياسات للبشر مثل *بيرتيون* و*مونستربرج*- إلى عصر *القياس الكمي للذات*. فقد وصلت أجهزة شركة *فيتبيت* إلى نطاق القضاء.
ففي نهاية عام ٢٠١٤، تم النظر في دعوى تعويض في مدينة *أوتاوا* تقدمت بها مدربة لياقة بدنية، لم تعد تستطيع ممارسة مهنتها منذ تعرضها لحادث مروري قبل أربعة أعوام. واندرج ضمن أدلة الإثبات في الدعوى –أيضًا- جهاز تتبع خاص بصاحبة الدعوى أنتجته شركة *فيتبيت*؛ والذي *كان من المفترض أن تعرض* بياناته الحالية –حسبما ورد في تقرير المحاكمة- *أن مستوى أدائها أصبح يقل بصورة مستمرة عن أقرانها في الفئة الوظيفية والعمرية وأنها تطالب بالحصول على تعويض* [166]. وعلاوةً على ذلك، فقد توافرت للمحامين بيانات مقارنة شاملة خاصة بشركة كانت تقدم لشركات التأمين تقييمًا عن بيانات التتبع الذاتي الخاصة بمجموعة عملائها. واستطاع المحامون بسبب ذلك أن يبرهنوا بطريقة إحصائية على الضرر الصحي الذي لحق بموكلتهم. كانت هذه القضية، التي دارت وقائعها في كندا والتي تم حسمها في النهاية لصالح المدعية، على ما يبدو أول عملية تقاضٍ على مستوى العالم، تتم فيها الاستعانة ببيانات أساور اللياقة البدنية الرقمية كدلائل. إن الحكم في هذه القضية يبدو -من ناحية- دليلًا على الاستقلالية الجديدة التي أصبح من يجرون قياسات ذاتية يتمتعون بها؛ لأن جهاز استشعار شركة *فيتبيت* قد عزَّز من مشروعية الدعوى بموثوقية أكبر مما كان قد يستطيع تقرير أحد الخبراء الطبيين أن يفعله؛ حيث كان الخبراء الطبيون حتى ذلك الوقت هم أصحاب الرأي الفاصل في قضايا مشابهة [167]. إلا أن هذه القضية تمثل بهذا -من ناحية أخرى- عتبة مهمة في الثقافة الرقمية عندما أوضحت أن البيانات الشخصية لإحدى أدوات التتبع الذاتي يمكن أن تتحول في أي وقت من وظيفة اللعب البريئة الخاصة بحساب السعرات الحرارية ليصبح لها وضع جاد، يتمتع به أحد الأدلة المهمة من الناحية القانونية. لقد نبهت *كيت كروفورد*، التي تابعت القضية صحفيًّا في نهاية عام ٢٠١٤، إلى هذا التغير المهم. حيث كتبت أنه قد تم ضم أسورة شركة *فيتبيت* في التحقيق الذي جرى في *أوتاوا* –بناءً على أمر من المستخدمة- حقًّا إلا أن *البيانات، التي تنتجها الأجهزة، قد يمكن استخدامها من قبل شركات التأمين من أجل تجنب مطالبات التعويض عن العجز وكذلك من قبل المدعين بشكلٍ عام والذين يتوافر لهم بصورة مفاجئة مصدر جديد من مصادر الأدلة ذات الموثوقية* [168].
لقد تحولت أسورة *فيتبيت* الملونة، التي توضع على الذراع، إلى أداة تسجل، على سبيل الاحتياط، كل خطوة يخطوها من يرتديها من أجل أن

يصبح من الممكن إثبات إدانته في حالة قيامه بانتهاك ما أو وجوده في موقف مثير للريبة ذات يوم.
وقد وقعت مثل تلك القضية للمرة الأولى في أبريل عام ٢٠١٥. فقد أعلنت سيدة من ولاية *بنسلفانيا* عن أن هناك شخصًا مجهولًا انقض عليها أثناء نومها في منزل رئيسها في العمل واعتدى عليها جنسيًّا. وعندما أصبح من المعلوم أثناء إجراء تحقيقات الشرطة أنها كانت ترتدي في تلك الليلة أسورة *فيتبيت*، وافقت على اقتراح السماح بتحليل البيانات التي سجلتها الأسورة. إلا أن تسجيل الذبذبات الصادرة من جسدها قد كشف بشكلٍ لا لبس فيه أنها كانت يقظة ونشيطة في الساعات التي قيل إن الجريمة قد وقعت فيها؛ فتم رفض الدعوى القضائية وتم الحكم على المدعية بغرامة مالية بسبب تقدمها باتهام خاطئ. *لا تكذب أبدًا وأنت ترتدي أسورة *فيتبيت**، هكذا بدأ أحد التعليقات على هذه الدعوى في مدونة تقنية أمريكية. إن أدوات التتبع الذاتي تعد أجهزة كشف كذب ذات قدرة شاملة وتعمل دونما ثغرات. وهي القدرة التي ربما كان يمكن لـ*هوجو مونستربرج* أن يحلم بها فقط. وفي حين أنه كان يتم على مدار القرن العشرين ربط المذنبين الخاضعين للقياس بالتوصيلات والأساور بصورة جبرية فحسب، فإن الملايين من عملاء شركات *فيتبيت* و*جوبون* و*نايكي +* وشركات أخرى يرتدون عن طيب خاطر أجهزتهم المحمولة التي تشير إلى الحقيقة. *لقد أصبح الجهاز بمثابة شاهد على المدعية نفسها*[169]، هذا ما ورد في ملخص قضية *بنسلفانيا*. وحتى وإن تأتى بصورة معتادة نسيان أصل أشكال استخدام أدوات التسجيل الذاتي الجديدة، فإن شروط استخدامها القديمة تظهر للحظات في بعض الأحيان.

---

109 Wolf (2010), S. 12.
110 نفس المرجع السابق، ص ٢ و٣.
111 نفس المرجع السابق، ص ٧ و ١٢.
112 Lichtenberg (1778 /1972), S. 288.
113 Wolf (2010), S. 11, S. 12.
114 للاطلاع على هذا الأرقام انظر Neff /Nafus (2016), S. 1 وMarshall (2016) و cnet.com /news /fitbit-sold-more-wearables-in-2016-than-apple-and-samsung-combined /
115 Wolf (2010), S. 7, youtube.com /watch?v=ec31n6HFxJg, fitbit.com /de /whyfitbit.
116 للاطلاع على تاريخ الميزان انظر: الكتاب المثير للإعجاب لـSchwarz (1986), S. 164 ff. وللمقارنة بين الأساليب السابقة والحالية للقياس الذاتي انظر: Crawford / Lingel / Karppi (2015) 117 fitbit.com /de /app.
118 نفس المرجع السابق.
119 MacManus (2014), S. 13.
120 generali-vitalityerleben.de /noch-fragen,html#tests.
121 Presseportal.de /pm /108395 /3360582.وللاطلاع على خطط شركات التأمين الصحي القانونية انظر:-versicherungsbote.de /id /4844671 /Techniker-Krankenkasse-fitnesstracker-Bonusprogramm 122 generali-vitalityerleben.de /noch-fragen.html.
123 Decadoo.com.
124 Bröckling (2004), Bröckling (2007), Lemke (2007).
125 generalivitality.de /vmp /bewusst_machen /vitality_alter.
126 Neff /Nafus (2016), S. 15.
127 youtube.com /watch?v=YN_MjyMq3Z8 وللاطلاع على هذه الفقرة التي تم الاستشهاد بها انظر مقطع الفيديو من الدقيقة ٣.١٠ إلى الدقيقة ٣.٣٠.
128 Münsterberg (١٩٠٨ /١٩٢٣), S. ٦, S. ٣; Münsterberg (١٩١٤ / ١٩٢٠), S. ٢٣٦.
129 Kurella (1892), S. 11; Gould (1981 /1994), S. 131; انظر Kurella (1892) S. 39 للاطلاع على أنماط المجرمين.
130 Bertillon (1890), S. 4, S. 11, S.4 /5.
131 Schneider (1986), S. 23, Bertillon (1890), S. 30 /31.
132 Krause (2008), S. 362.
133 Gross (1893 /1914), S. 50, S. 37, S. 37.
134 Gross (1893 /1914), S. 160, S. 164 /65, لقد ورد ذكر عداد الخطوات الآلي حتى في الطبعة الثانية من كتاب *مرجع لقضاة التحقيق* الصادرة عام ١٨٩٤.
135 Krafft-Ebing (1867), S. 19; Westphal (1877 /1892), S. 393.
136 Westphal (1877 /1892), S. 394.للاطلاع على أهمية الوسواس القهري في الطب النفسي في مطلع القرن العشرين انظر: ياررايس (١٩٢٦).
137 Joachim (1892), A. 25 /26; Jahrreiß (1926), S. 761, S. 782, S. 783.
138 Döblin (1911 /2013), S. 95; Marx (1997), S. 55 (انظر Duytschaver [1973]), Döblin (1911 /2013), S. 60.لم يكن *ميشائيل فيشر* والذي كان يحسب عدد خطواته باستمرار هو البطل الوحيد المصاب بعدم استقرار في أعمال دوبلن ففي رواية *دوبلن* التاريخية الضخمة *١٨ نوفمبر* ورد عن البطل *فريدريش بيكر* أنه *كم كان يحسب عدد خطواته ويراقبها ويستدير سريعًا نحو الوراء من جديد ليرى ما الذي يدور وراء ظهره* (نقلًا عن Schäffner [1995], S. 44).
139 نقلًا عن Greisinger (1868 /69), Westphal (1877), S. 405.
140 Freud (1896 /1952), S. 391, Freud (1894 /1952), S. 63, Freud (1896 /1952), S. 386.
141 Cullere, Alexandre, Les Epileptiques arithmomanes (1890), نقلًا عن وترجمة Donath (1918), S. 56.
142 Löwenfeld (1904), S. 230 /31.
143 Freud (1896 /1952), S. 391.
144 Gould (1981 /1994), S. 132, S. 18 /19, S. 74 /75.

145 نفس المرجع السابق، ص ١٩.
146 نفس المرجع السابق، ص ١٦٤.
147 نفس المرجع السابق، ص 173.
148 نفس المرجع السابق، ص ٢٠١.
149 Münsterberg (١٩١٤ /١٩٢٠), S. ٢٣٦, S. ٥٠٧; Münsterberg (١٩٠٨ /١٩٢٣), S. ٨٢.
150 Watson (1913 / 1968), S. 13; Watson (1925 /1930), S. 22; Watson (1913 /1968), S. 17.
151 Skinner (1974 /1978), S. 40, S. 22.
152 Raulff (1985), S. 39.
153 Skinner (1974 /1978), S. 175, S. 191, S. 253 /54.
154 Presseservice.pressrelations.de /generali-group-partnerschaft-zwischen-generali-und-discover-zur-einfuehrung-des-innovativen-produkts-vitality-in-europa-581548.html.
155 Münsterberg (1914 /1920), S. 216; Watson (1925 /1930), S. 31; Skinner (1974 /1978), S. 252.
على الرغم من هذا الرفض الأساسي فقد أجرى *مونستربرج* بعض القياسات الذاتية أيضًا. (Münsterberg 1908 / 1923, S. 120 / 121).
156 fitbit.com /de /app.
157 Rechtschaffen /Kale (1968), نقلًا عن Penzel (2014), S. 213.
158 Wolf (2010), S. 11.
159 Münsterberg (١٩١٤ /١٩٢٠), S. ٢٣٧.
160 Münsterberg (١٩٠٨ /١٩٢٣), S. ٤٥ /٤٦.
161 Raulff (1985), S. 36.
162 Münsterberg (١٩١٤ /١٩٢٠), S. ٥٠٦ /٠٧.
163 Münsterberg (1914 /1920), S. 502 (S. 512), S. 502.
164 نقلًا عن Raulff (1985), S. 33.
165 Raulff (1985), S. 42.
166 Crawford (2014).
167 Olsen (2014).
168 Crawford (2014).
169 bgr.com /2016 /04 /20 /fitbit-fitness-tracker-legal-case /, fusion.net /story /158292 /fitbit-data-just-undermined-a-womans-rape-claim /

٤

# الخوف من تسجيل البيانات والرغبة في تسجيلها: عمليات إعادة هيكلة صورة الإنسان

## مأساة التعداد السكاني:

في ربيع عام ١٩٨٧، تشكلت في ألمانيا إحدى أكبر الحركات الاحتجاجية في تاريخ الجمهورية الاتحادية، حيث تكوَّنت في البلديات والمدن مجموعات مبادرة وصل عددها إلى ألف وخمسمئة مجموعة، نسقها حزب الخضر، واحتشد مئات الآلاف في المظاهرات. وتمثل سبب هذه الاعتراض الجماعي في التعداد السكاني الذي كان من المفترض أن يبدأ إجراؤه يوم ٢٥ مايو من العام ذاته. *لم يسبق أن أثار أي مشروع قدمه من يحكمون *بون* مقاومة كبيرة هكذا وأعمالًا عدوانية كبيرة هكذا* [170] هذا ما كتبته صحيفة *دير شبيجل* عن عملية الحصر المزمع إجراؤها لقرابة خمسة وعشرين مليون أسرة على أيدي ستمئة ألف شخص، تطوعوا للقيام بالتعداد. كانت أعمال المقاومة، التي جرت في الأسابيع السابقة على ذلك متنوعة ومبتكرة. ففي عشية إحدى جولات الدوري الألماني *البوندسليجا*، رسم مجهولون على نجيل أرض الملعب الفيستفالي في مدينة *دورتموند* بخطٍّ مميز عبارة *قاطعوا التعداد السكاني*. وهي العبارة التي لم يكن من الممكن إزالتها بين يوم وليلة ولذا تمت تكملتها بإضافة كلمة *لا* إليها قبل صافرة بداية المباراة. وذلك في سبيل جعل الملعب المتعرض للتلف يصبح على الأقل مساحة للدعاية للحدث المقبل، كما التقى في برلين الغربية نشطاء في الشريط الحدودي للمدينة المقسمة ولصقوا في حدثٍ سياسي استبيانات حصر البيانات الخاصة بهم على سور برلين غير مبالين بكل التهديدات بفرض عقوبات مالية. وقدَّم عدد لا حصر له من المنشورات والكتيبات الدعائية لمجموعات المبادرة سلسلة من النصائح لمناهضي التعداد السكاني ممن لم يكونوا يريدون المخاطرة بالإقدام على مقاطعة التعداد السكاني بشكل صريح، ومن هذه النصائح كيف يستطيعون أن يعوقوا القراءة الآلية للاستمارات عن طريق قص طرف الاستمارات أو على الأقل تلطيخ أوراق الاستمارات ببقع قهوة.

لقد انطلقت كل هذه الطاقة الاحتجاجية؛ لأن عملية حصر البيانات المرجوة جعلت الكثير من أسس دولة القانون المتأسسة على أساس الدستور مطروحة للنقاش، ففي مقدمة الكتاب الاسترشادي *ما عساك أن تفعل ضد التعداد الدقيق للسكان وإحصاء السكان؟* -والذي باعت شركة شحن *تسفاي تاوساند أوند أينس* مئتين وخمسين ألف نسخة منه حتى أبريل عام ١٩٨٧- تحدث الناشرون على سبيل المثال عن *شبكة مراقبة ذات فتحات

ضيقة، سرعان ما ستخيم على كل المواطنين والمواطنات* وعن أن *الهدف من هذا يتمثل في المراقبة التامة للجميع وتوجيه السلوك في المستقبل. إن الشرط الأساسي لهذا يكمن في التسجيل الشامل لكل بيانات الشعب*. كما ورد في موضعٍ لاحق على نحوٍ مشابه تمامًا: *إن تجميع بيانات شعب جمهورية ألمانيا الاتحاديةٍ بأكمله يمثل القاعدة المادية للسيطرة الاجتماعية الكاملة، والسيطرة تعد الخطوة الأولى نحو التلاعب*. لقد تجمعت في هذا الكتيب كل المفردات اللغوية الأساسية لنقد التعداد السكاني في أضيق حيز ممكن وأصبحت تتكرر صفحة تلو الأخرى: *التسجيل* و*السيطرة* و*المراقبة* و*التلاعب*. حيث كان مناهضو التعداد السكاني يشعرون بالقلق من أنه يمكن عن طريق عملية حصر البيانات للكيان الذي يعمل بتقنيات الشرطة وتقنيات الإدارة والمسمى بـ*الدولة* أن يتعامل بصورة نهائية مع الفرد باعتباره كائنًا سلبيًّا. حيث كتب ناشرو الكتيب -مستعينين باستعارة مجازية شائعة الاستخدام- قائلين: *وهكذا سنصبح جميعًا تقريبًا مثل دُمى مسرح العرائس دون أن نلاحظ هذا*. وأضافوا: *يجب علينا أن نقاوم إجراءات الدولة التي تنحط بنا لمكانة دُمى مسرح العرائس التي يتحكم فيها أشخاص آخرون* [171].

لقد استأنفت احتجاجات عام ١٩٨٧ نزاعًا، بدأ قبل أربع سنوات بالفعل، بكثافة كبيرة. فوفقًا للخطة الزمنية الأصلية، كان من المفترض أن يبدأ التعداد السكاني –أول تعداد سكاني بعد عام ١٩٧٠- بالفعل في ٢٧ أبريل عام ١٩٨٣. إلا أن *قانون التعداد السكاني*، الذي أقره البرلمان الألماني *البوندستاج* بالإجماع، قد أدى إلى حدوث مقاومة هائلة من الشعب قبل أسابيع من يوم الاقتراع بالفعل. فوفقًا للتحليل التشخيصي، الذي قدمه رئيس مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني بذهول، فقد تحولت عملية الإحصاء السكاني *إلى موضوع للنقاش العلني إلى حدٍّ ما، وهو أمر لم يتوقع أحد من المشاركين في عملية الإحصاء السكاني حدوثه* [172]. وحتى مارس عام ١٩٨٣، تم رفع ما يربو على ألف ومئتي دعوى دستورية في المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية. وهي الدعاوى التي رأت في التعداد السكاني وشيك الحدوث امتهانًا للحقوق الأساسية مثل *تطوير الشخصية بحرية* و*التعبير عن الرأي بحرية*. وتم قبول دعوى، تقدمت بها محاميتان وأحد طلاب القانون والمنحدر من مدينة *هامبورج*. وفي الثالث عشر من أبريل –أي قبل أسبوعين من بداية التعداد السكاني المخطط لها (وكان القائمون على عملية التعداد السكاني قد بدؤوا بالفعل في توزيع استبيانات التعداد السكاني في بعض البلديات)- أوقف قضاة مدينة *كارلسروه* إجراء التعداد السكاني بسبب مخالفته الدستورية للقانون الأساسي المتعلق بهذا الصدد.

لقد ارتبط الحكم النهائي للقضاة والصادر في ديسمبر عام ١٩٨٣ بمدى توافق عملية الحصر السكاني مع *التدابير التكميلية للحقوق الأساسية والتي تسعى

لتنفيذ وتنظيم عملية حصر البيانات*. وهكذا، كان الحكم يستوجب وجود *الحق الشخصي العام* في *ألا يكون من الممكن إنشاء علاقة صلة بين البيانات التي يتم حصرها والأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين يمكن معاملتهم كأفراد*. غير أن هذه الصلة أصبحت ممكنة من حيث المبدأ –بالاختلاف عن عملية حصر البيانات السابقة والتي جرت عام ١٩٧٠- عن طريق *الشروط التقنية الجديدة لعملية حصر البيانات وعملية معالجة البيانات* [173]. فربما يمكن للسجلات السكانية التي يتم إدارتها بصورة إلكترونية –ويمكن الربط بينها بدءًا من مستوى البلديات وحتى مستوى الولايات الاتحادية- أن تقارن بين المعلومات الشخصية لأحد المواطنين بشكل عشوائي. وهذا التداخل –الذي ينشده التعداد السكاني بوضوح- لا يتوافق مع الدستور. ففي الحكم الصادر في ديسمبر عام ١٩٨٣، انتهى هذا التشكك الدستوري إلى صياغة حق أساسي جديد وهو *الحق في تقرير المصير المعلوماتي* سالف الذكر والذي من شأنه أن يكفل حماية الكرامة الإنسانية في عصر المعالجة الإلكترونية للبيانات أيضًا. لقد وضع هذا الحق الأساسي في ألمانيا -في النهاية- الأساس للخطاب العلني الدائر عن *حماية البيانات* وحدَّد الملامح العامة لقانون للتعداد السكاني، يتعين إعداده بصورة جديدة.
كانت استمارة حصر البيانات عام ١٩٨٧ متوافقة مع معطيات المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية؛ حيث كانت تتكون من استبيان متعلق بالشخص واستبيان متعلق بالمسكن مصحوبًا ببيانات عن المبنى السكني واستبيان متعلق بالأسرة. فبالمقارنة بالتعداد، الذي كان من المخطط إجراؤه في عام ١٩٨٣، فقد جرت هنا تصحيحات جوهرية عند تسجيل ومعالجة البيانات. وهكذا لم تعد أسماء أفراد الأسرة وعنوان الأسرة مكتوبين في الجهة الخلفية من صفحة الاستبيان الخاص بالمسكن مثلما كان يحدث قبل أربعة أعوام. وإنما أصبحت أسماء أفراد الأسرة وعنوان الأسرة متواجدين في استبيان جديد منفصل وهو الاستبيان الخاص بالأسرة والذي كان يتم فصله عن باقي الاستبيانات عند ورود الاستمارة إلى السلطات. وحسبما ورد في النص المرافق للاستمارة، فإن الاستبيان الخاص بالأسرة يفيد فقط *في اكتمال عملية حصر البيانات، ولا يتم تخزينه في وسائط تخزين البيانات الإلكترونية مع بياناتك الناتجة عن الاستبيان الخاص بالشخص أو الاستبيان الخاص بالمسكن*. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الآن لمن يملؤون الاستبيانات أن يسلموا المظاريف –التي استلموها من أحد القائمين على عملية التعداد عند باب المنزل- بأنفسهم إلى مكاتب التسجيل السكاني. وأصبح لا يتحتم عليهم الآن أن يملؤوا الاستبيانات على الفور وفي حضور الشخص القائم على عملية التعداد، كما كان منصوصًا عليه عام ١٩٨٣. ومن المفترض أن تنطبق إرشادات أكثر صرامة ومحددة بدقة -في نهاية المطاف- على عملية مواصلة

معالجة البيانات إلكترونيًّا. ويتم إخطار الأسر في غلاف استمارات التعداد أنه في كل بلدية تطلع *هيئات حصر البيانات، التي تم تأثيثها بشكلٍ خاص، وحدها على الاستبيانات*. وأنه *ما من هيئة إدارية أخرى أو أي مصلحة أخرى في المدينة أو البلدية تطلع على البيانات الشخصية. ولا يعود من الممكن أن يتم نسب البيانات المخزنة لدى المكتب المحلي للولاية إلى أي فرد* [174]. وبشكلٍ ملحوظ، أصبحت النقاشات الطويلة، التي دارت حول حق تقرير المصير المعلوماتي، مميزة بفعل أسلوب عرض الاستمارة الجديدة، حيث اتسم الخطاب الموجه إلى من كانوا يملؤون الاستبيانات في عام ١٩٨٧ بأسلوبٍ بلاغي، هدّأ من شعورهم بالاضطراب.
لكن أي معرفة بالضبط تلك التي كانت الدولة تطالب بها وكانت تثير في الثمانينيات قوة مقاومة جماعية بهذه الدرجة؟ لقد مثلت الأسئلة، التي كان عددها يبلغ بحدٍّ أقصى ثلاثة وثلاثين سؤالًا -وكان منها ثمانية عشر سؤالًا في *الاستبيان الخاص بالشخص* وأحد عشر سؤالًا في *الاستبيان الخاص بالمسكن* وأربعة أسئلة إضافية متعلقة بـ*بيانات المبنى السكني* وهي أسئلة موجهة لمالك المبنى السكني أو لحارسه- تهديدًا هائلًا لقطاعات من الشعب.
وقد أدت مقاومة هذا التهديد في الأسابيع، التي سبقت يوم الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨٧، إلى حدوث اعتداءات وهجمات بالقنابل على مبانٍ إدارية، كانت نماذج الاستمارات مخزنة فيها، وذلك في أماكن عديدة من بينهاً مدينتا *ليفركوزن* و*فرايبورج*. ولذلك تمت حماية مكاتب التسجيل السكاني في مدن ولاية *هيسن* *كأنها مبنى خزانة سبائك الإيداع الأمريكية* [175] وهو ما ذكره المسؤول المكلف بحماية البيانات في الولاية في شهر مارس. ولو قرأ الإنسان اليوم –أي بعد ثلاثين عامًا من الاحتجاجات- استمارات حصر المعلومات مرة أخرى، سوف ينشأ لديه تأثير باعث على التشوش والارتباك. لأن الأسئلة الواردة في *الاستبيان الخاص بالشخص* وفي *الاستبيان الخاص بالمسكن* تتصف بنوعٍ من التحفظ بصورة أكيدة. فبالإضافة إلى البيانات، التي تتضمنها أي بطاقةً إثبات شخصية، يجب تقديم بيانات عن التعليم المدرسي والفئة الوظيفية والمسلك الوظيفي وكذلك عن حجم الشقة وأثاثها وقيمتها الإيجارية. وعلى الأرجح تمثلت أكثر معلومة حميمية، طالبت بها *الاستبيان الخاص بالشخص*، في السؤال الرابع عشر: *كم من الوقت تحتاج في المعتاد من أجل الذهاب إلى العمل أو المدرسة/ الجامعة؟*. وبعد عَقدٍ واحد فقط من التعداد السكاني، طالبت أولى الشبكات الاجتماعية مستخدميها بقدر آخر من البيانات الشخصية. فعلى سبيل المثال، حددت مذكرة براءة الاختراع لموقع *سيكس ديجريز* –كما سبق وأن ذكرنا- أن المستخدم ينبغي عليه أن يودع في *ملفه الشخصي* *عنوان (عناوين) البريد الإلكتروني واسم العائلة والاسم الأول والاسم المستعار والوظيفة

ومحل السكن والهوايات والقدرات المميزة والكفاءات التخصصية وخلافه* [176]. وبمقارنة هذين الأسلوبين في الحصول على المعلومات يتجلى بوضوح العنصر الفارق الذي أثار اهتمام هذا الكتاب. فعندما تم في كتيب *ما عساك أن تفعل ضد التعداد الدقيق للسكان وإحصاء السكان؟* التحذير من إجراء *التسجيل الشامل لكل بيانات الشعب* [177] وعندما امتلأت كل مناطق عبور المشاة وكل الأسواق في ألمانيا بمتظاهرين مناهضين لـ*دولة المراقبة* في ربيع عام ١٩٨٧ وعلى مدار شهور عديدة، اكتملت هذه الاحتجاجات على أساس مجموعة من البيانات المسجلة التي لا يكاد يوجد أي أثر لسطحيتها اليوم؛ فكل عضو جديد على موقع *فيس بوك* يبوح عند إنشاء *ملف شخصي* بمعلومات متعددة عن نفسه.

ماذا حدث في هذا الوقت القصير؟ كيف يتسنى تفسير تغير التعامل الأساسي مع طرق التسجيل الخاص بالذات بصورة جذرية إلى هذا الحد في غضون جيل واحد؟ لم يعد *التسجيل* يعتبر اليوم في المقام الأول بمثابة عملية مضايقة واضطهاد أو بمثابة تقنية لتمكين مرجعية ما مثل مرجعية *الدولة* أو *الشرطة* وإنما أصبح بالنسبة لأغلب الناس بمثابة فعل إنتاجي. فما استطاع الحشد الثائر من مناهضي التعداد السكاني إدراكه في تصورهم المفزع عن *المراقبة*، قد حقق اليوم نجاحًا باعتباره فضيلة اجتماعية من فضائل *التواصل*. وفي إطار هذا الأمر، شهد أيضًا علم الدلالة في مجال الشفافية انقلابًا في المعنى. فالانطباعات، التي تتصف بالشفافية، لم تعد تشير في غضون ذلك إلى تهديدٍ ما وإنما أصبحت تعبيرًا عن مبادئ عرقية أو بيئية نموذجية. ولم يعد الحديث يدور عن *الإنسان الزجاجي* [178] والذي كان حاضرًا طوال الوقت ضمن المفردات اللغوية ذات المعنى النقدي في فترة الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أصبح هذا النعت اليوم بالأحرى علامة جودة، حيث تحمل العلامة التجارية لأحد المنتجين في *براندنبورج* اسم *معمل الألبان الزجاجي*.

## الشرطة بوصفها عاملًا محفزًا على عملية تسجيل بيانات الأشخاص:

لو أجرينا قياسًا للمقاومة التي جابهت إجراء التعداد السكاني عام ١٩٨٧ بالاستعانة بالمعايير القياسية لدورة البيانات في الوقت الحاضر، فسوف ينتج عن هذا تقريبًا استعراض زمني لسبب تلك المقاومة. حيث تبدو الأصوات المنفعلة على منصات النقاش والمسيرات الاحتجاجية، التي كانت تجوب الشوارع، كأنها كانت آثار لهيستريا جماعية في مواجهة حالات التقصي عن مصادر التدفئة في الشقة أو عن وسيلة المواصلات العامة المفضلة، لكن ما مصدر انبعاث الشعور بالخوف؟ من الواضح أن مناهضي إجراء عملية حصر البيانات قد عبروا عن عدم وجود حاجة ملحة للأسئلة الواردة في الاستبيانات.

فعلى سبيل المثال، أثبت مقال نقدي صادر في مارس عام ١٩٨٧ أن *البيانات الفردية المنبثقة من التعدادات السكانية تتسم بالتأكيد بالسذاجة*. أي أن قيمة المعلومات القائمة بذاتها لم تكن موضوعًا للنقاش قبل ثلاثين عامًا بالفعل. فالتهديد كان مرتبطًا بالأحرى بإمكانية إجراء عملية كاملة لحصر البيانات. فوفقًا لما ذكره المقال النقدي، فإن تفاهة الأسئلة *تغطي على [...] الأهمية الخطيرة التي تكمن في إمكانيات الربط عن طريقها والتي تؤدي وظائف متعددة* [179]. فتسجيل البيانات، الذي يمكن إجراؤه عن طريق أجهزة الكمبيوتر، يمكن أن يؤدي إلى تجزئة مجموعة البيانات المسجلة أو تنقيحها أو مقارنتها أو تجميعها من جديد. وكان المقاطعون للتعداد السكاني يرون أن الخطر الحقيقي يكمن في هذا النمو المتفاقم للمعلومات الذي لا تتأتى السيطرة عليه. كما أنهم لم يصدقوا التأكيدات الرسمية التي أفادت بأن الحق الأساسي الجديد في *تقرير المصير المعلوماتي* قد أدى لنشأة قنواتٍ ضيقة وحدود مستقرة لعملية معالجة البيانات. فعلى سبيل المثال، اعتبرت الحركة المقاومة لإجراء التعداد السكاني أن ما ورد في غلاف استمارات الإحصاء السكاني بأن *الإفصاح عن الفرد الذي ملأ* الاستبيانات الخاصة بشخصه وبالمسكن، يعد *أمرًا مستبعدًا من الناحية العملية*، بمثابة مناورة بحتة تهدف للتهدئة. حيث ذكر كتيب شركة الشحن *تسفاي تاوساند أوند أينس* أنه *يمكن في أي وقت تحديد هوية الشخص الذي ملأ الاستبيان* [180] عن طريق الرقم المتسلسل.

وبإلقاء نظرة على الماضي، فإنه يجب الربط بين الخوف المرضي من تسجيل البيانات –الذي أصبح اليوم أمرًا غريبًا- والوضع الخاص لوسائل الإعلام في السبعينيات والثمانينيات. فقد اتضحت للمرة الأولى آنذاك في سياقات إدارية مختلفة عملية تجميع الوثائق المتفرقة مثل الملفات وبطاقات الفهرسة والاستمارات ومحاضر التسجيل في *قاعدة بيانات* إلكترونية. وقد أثار هذا التوحيد لبيانات الأفراد -التي كانت متغايرة في ما سبق وكانت وظائفها وحدود تطبيقها غير معلومة- شعورًا بالقلق غير محدد المعالم. ولذلك فإن التعدادين السكانيين المعلن عنهما في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧، لم يكونا سوى ساحتين بارزتين بشكلٍ خاص لممارسة نقدٍ، كان موجهًا في هذه الأعوام إلى تغيرات إدارية متنوعة. فبالتوازي مع عملية الإحصاء السكاني الذي تم إجراؤه عام ١٩٨٧، على سبيل المثال كان من شأن بطاقة إثبات الهوية، التي يمكن لأجهزة الكمبيوتر قراءة بياناتها، أو عملية ربط البيانات بين الشرطة والسجل المركزي للمرور في *فلينزبورج* أن تثير نزاعات سياسية شبيهة. كما شمل الاحتجاج على عملية التعداد السكاني أيضًا الشعبية التي تمتعت بها تقنيات الوسائط الجديدة ومنها التليفزيون المتصل بشبكة سلكية والنصوص المثبتة على شرائط الفيديو والنصوص المرئية المكتوبة على

الشاشات. فقد ورد على سبيل المثال في أحد منشورات المقاطعة في مقال تحت عنوان *العالم السلكي الجديد* والذي يحمل في طيات العنوان بالفعل الشعور الديستوبي بالقلق: *من يشارك في التعداد السكاني، سوف يتم تسجيل بياناته أو بتعبير آخر: أينما توجد نصوص مرئية على إحدى الشاشات، توجد مشكلة متعلقة بالبيانات*. كما كتب ناشرو الكتيب الاسترشادي *ما عساك أن تفعل ضد التعداد الدقيق للسكان وإحصاء السكان؟*، والذي باعته شركة شحن *تسفاي تاوساند أوند أينس*، بأسلوبٍ تعبيري حميمي: *في عصر التلفزيون المتصل بشبكة سلكية والنصوص المرئية المكتوبة على الشاشات، يصبح السلوك الاستهلاكي قابلًا للمراقبة والتوجيه [...] ويمكن التلاعب بالمستهلكين والمستهلكات بصورة أكثر فعالية وأكثر استهدافًا* [181].
إلى ماذا يرجع على وجه التحديد هذا الاقتران المفزع بين مفهومي *التسجيل* و*تجميع البيانات* في الثمانينيات من القرن العشرين؟ إن ما يلفت الأنظار في بادئ الأمر إلى أي مدى اهتم مناهضو التعداد السكاني بأن تكون الجرائم، التي اقترفتها النازية، بمثابة مرجعية لموقفهم. ففي عام ١٩٨٣، لم تكن نهاية الحرب العالمية الثانية قد انتهت إلا قبل جيل من الزمن. وكثيرًا ما كان الاستقبال النقدي لعملية الإحصاء السكاني المزمعة تصاحبه إشارات إلى عمليات التسجيل الوحشية التي قامت بها الدولة النازية، فعندما نشر *جوتس علي* و*كارل هاينز روت* عام ١٩٨٤ دراستهما النقدية تحت عنوان *التسجيل الكلي*، والتي تناولت الشروط التقنية الإدارية لإبادة اليهود، كان عنوانها الفرعي *الإحصاء العددي للسكان وتحديد الهوية والإقصاء في النازية* يشير بالفعل إلى الأهمية المعاصرة المميزة لذلك الموضوع. فقد تم في المقدمة وفي الفصل الختامي الربط بصورة وثيقة بين أطروحة المؤلفين -التي كان من الممكن البرهنة عليها بمواد علمية كثيرة ومفادها أن أفضل الممارسات العملية لتسجيل البيانات، والتي تم إجراؤها بدءًا من العام ١٩٣٣، قد أتاحت اضطهاد وقتل اليهود الأوربيين- والتعداد السكاني المزمع إجراؤه في عام ١٩٨٣. حيث كتب *علي* و*روت* قائلين: *ألا يكمن في عملية تجريد الإنسان ليصبح مجرد رقم اعتداء جوهري على كرامته؟ ألم يكن هناك إغراءٍ بتقويم الإنسان وجعله أكثر نقاءً بينما تحول الإنسان ذات يوم ليصبح ملفًّا شخصيًّا له سمات مميزة؟* وقد اعتبر المؤلفان هذين السؤالين الاستنكاريين بمثابة تلخيص لتحليلاتهما التاريخية وبالمثل بمثابة تعليق تضامني للاحتجاج على الإحصاء السكاني الراهن. كان من الممكن في غضون ذلك توجيه النقد المبدئي لعمليات التعداد السكاني باعتبارها -*اعتداءات موجهة ضد الخيال الاجتماعي*- بصورة تتزايد إلحاحًا؛ لأن المؤلفين كانا يعرفان بسبب خبراتهما كمؤرخين، إلى أين يمكن أن تؤدي هذه الإجراءات الخاصة بتسجيل البيانات. حيث أفادت النتيجة الرئيسة لأبحاثهما بأن: *عملية تسجيل اليهود وإقصاءهم

بصورة بيروقراطية بدأت في ألمانيا بإجراء تعداد سكاني في السادس عشر من يونيو عام ١٩٣٩* [182] لقد أوضح *جوتس علي* مرة أخرى في عام ١٩٨٧ كم أن الدراسات التي جرت عن الإدارة النازية قد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالأحداث الراهنة وذلك عندما نشر ملخصًا لكتاب *التسجيل الكلي* في كتيب دعائي عن مقاطعة التعداد السكاني [183]. ولذلك فقد ظهرت الدولة النازية في هذا السياق بوصفها مرجعًا هامًّا يشار إليه؛ لأنها توضح الأخطار الخفية لطرق التسجيل في الوقت الحاضر في مرحلة تطبيقها بلا أي قيود. وتؤدي الإشارات العديدة لـ*الرايخ الثالث* في الكتيب الدعائي *ما عساك أن تفعل ضد التعداد الدقيق للسكان وإحصاء السكان؟* هذه الوظيفة ذاتها على وجه التحديد، فسقوط كل حدود دولة القانون بين السياسة والإدارة والشرطة –وهو ما كان ناشرو الكتيب الدعائي يتخوفون من حدوثه بسبب إجراء التعداد السكاني والمعالجة التعسفية للبيانات- كان علامة مميزة لبداية ديكتاتورية النازية، وعندما تم وضع دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية، كتب ناشرو الكتيب الدعائي: *كان هناك اتفاق أن مثل هذا الوضع لا يجوز أن يحدث أبدًا مرة أخرى. ويبدو أن هذا كله قد أصبح الآن طي النسيان* [184].

أي أن الجرائم النازية كان لها أثر في ما بعد على مناهضة عمليات التعداد السكاني في الثمانينيات من القرن العشرين، لكن نظرًا لأن هناك عمليات حصر للبيانات قد جرت في جمهورية ألمانيا الاتحادية في أعوام ١٩٥٠ و١٩٥٦ و١٩٦١ و١٩٧٠ بالفعل، والتي تم تنفيذها جميعًا دونما أي مقاومة ملموسة، فإن هذه المرجعية الصادمة لم تكن المعيار الفاصل في الخوف من تسجيل البيانات. من المؤكد أن هناك تغيرًا ما قد طرأ على إدراك *عملية تجميع البيانات* بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٣ وهو التغير الذي أدى إلى نشأة حالة تشكك جماعي تجاه إجراءات التسجيل، وهذا التغير يرتبط بصلةٍ ما –كما سبق وأن ذكرنا- بمستجدات العصر في مجال تقنية وسائل الإعلام وأماكن استخدامها السابقة.

في أي سياقات ظهرت للرأي العام المعرفة التي أنتجتها أجهزة الكمبيوتر عن الفرد، للمرة الأولى؟ ومَن الأفراد الذين يقدم تسجيل بياناتهم وتحديد هوياتهم مبررًا لضبط وتهيئة المعدات الإلكترونية باهظة التكلفة وواسعة النطاق في الهيئات الحكومية؟ يجب أن نضع هذه الأسئلة نصب أعيننا في سبيل أن نفهم الحساسية العالية التي تحدث عند إعادة نقل البيانات. ففي عام ١٩٦٨ نشر *هورست هيرولد* –والذي كان قد تم تعيينه مؤخرًا رئيسًا للشرطة في *نورنبرج*- مقالًا بعنوان *أسس تنظيمية للمعالجة الإلكترونية للبيانات في نطاق الشرطة*. وقد شدَّد في هذا المقال على *أن عمل الشرطة لم يتمثل منذ قديم الأزل سوى في خلق البيانات ومعالجتها والاستفادة منها وكذلك نقلها*. آنذاك، كان هناك قرابة خمسة عشر مليون ملف مخزنين في

أرشيفات الشرطة الاتحادية الألمانية؛ ولم تكن الملفات مرتبطة بعضها ببعض. وقد اعتقد *هيرولد* أن هذا يعد تشرذمًا معيبًا لوضع البيانات، يعوق مكافحة الجريمة بصورة فعالة. كما رأى أنه بسبب ذلك كانت فعالية الشرطة مستقبلًا تعني إحداث ترابط مكتمل قدر الإمكان بين هذه الوثائق المنفصلة بعضها عن بعض. حيث إن هناك حاجة لـ*إجراء حصر شامل لكل البيانات المتعلقة بالمجرمين والجرائم بشكل منهجي ومعتمد على الماكينات*. فالشرط الأهم للكشف الناجح عن ملابسات الجرائم لا يتمثل في عبقرية كبار المحققين في الربط أو في اجتهاد أي شرطي دورية منفردًا وإنما في المعالجة الفعالة للمعلومات. وتنطبق على *هورست هيرولد* العالم المتخصص في مجال البحث الجنائي ذي التوجه الماركسي الاجتماعي مقولة أن *وجود الآلة يحدد الوعي الشرطي* [185]. فكثيرًا ما كانت هناك في الماضي أوصاف لقيام *هورست هيرولد* بتوسيع الطرق المنهجية للبحث الجنائي في عهده اعتمادًا على أجهزة الكمبيوتر وبوصفه رئيسًا لمكتب الشرطة الجنائية الاتحادية وموقفه المحوري في مناهضة إرهاب جماعة الجيش الأحمر. ومن قطع للسياقات، التي تم التطرق إليها بالبحث هنا، أن التغييرات التقنية القديمة في الشرطة الجنائية –ومنها على سبيل المثال بناء قاعدة البيانات *إنبول* بدءًا من عام ١٩٧٢- كانت تحرص على أن يتم الربط منذ البداية بين المعرفة المتكونة عن الأفراد في ألمانيا والمستندة إلى أجهزة الكمبيوتر ومطاردة المجرمين. إن التسجيل الإلكتروني للأشخاص يعد بذلك مرادفًا للتضييق الأمثل لنطاق الاتهام والتحقق منه. فمن كان يتم *تخزين* بياناته، كان يصبح بالفعل عرضة لأن يقع في قبضة قوة الشرطة. وهذه القبضة أخذت تزداد ثباتًا؛ لأن *البحث الجنائي المتشابك* الذي أجراه *هيرولد* لم يمضِ بصورة إيجابية فحسب بوصفه بحثًا معدلًا بصورة إلكترونية عن مشتبه بهم محددين ومعروفين بالفعل. وإنما كان التجديد الرائد بدءًا من أواخر السبعينيات يكمن بالأحرى في اقتفاء أثر مجرمين مجهولين أيضًا، لم يكن من المعروف عنهم سوى تفاصيل منفردة عن سلوكياتهم. وذلك بالاستعانة بالمعالجة، التي تجريها أجهزة الكمبيوتر، لقوائم الأسماء والبيانات الشخصية وعن طريق تنقيح هذه البيانات بشكل تدريجي. كان الأمر يتعلق بالقدرة –والتي وصفها *هيرولد* بنفسه بـ*البحث الجنائي المتشابك السلبي*- على *تقليص مخزون البيانات، الذي تحفظه الشرطة ويتعين فحصه، ليقتصر على باقي المشتبه بهم وذلك عن طريق القيام بعمليات حذف لبعض البيانات* [186]. وفي هذه الممارسة العملية لعملية التحقيقات يمكن لأي معلومة هامشية عن أي شخص -لم يكن يلفت الانتباه حتى ذلك الوقت- أن تصبح مؤشرًا يبرر الاشتباه فيه. إنها طريقة شرطية تسعى لإحكام قبضتها والتي تحصل –وفقًا لتخوفات مناهضي إجراء التعداد السكاني- على بيانات شاملة عن طريق

استبيانات حصر البيانات.
*أشكال استبدادية شمولية للتحول الرقمي* [187] هذا ما رآه النقاد عن طبيعة الإحصاء السكاني الذي يتم إجراؤه بالاستعانة بأجهزة الكمبيوتر. وقد ازدادت قوة هذا الشعور بالخوف في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بفعل الصور الأدبية التي يبدو أنها قدمت بعض التنبؤات بهذا الشأن. لقد بدا أن أشهر ديستوبيا في القرن العشرين –والتي تم تأليفها في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية- أصبحت حقيقة قبل قليل من التحقق الفعلي للمستقبل الذي وصفته. فرواية *١٩٨٤* للكاتب *جورج أورويل* -والتي حملت هذا الاسم؛ لأن الأديب انتهى من تأليف مخطوطها في نهاية عام ١٩٤٨ (وربما لو كان الإلهام قد تعطل لديه قليلًا لحملت الرواية عنوان *١٩٩٤*)- كانت مرجعية حاضرة في كل مكان في حركة مقاومة إجراء التعداد السكاني وكان لا يجوز تقريبًا أن يغيب ذكرها في أي مقال أو في أي كتيب دعائي، لا سيّما أن عملية حصر البيانات وشيكة الحدوث أصبحت تعتبر مرارًا وتكرارًا في ربيع عام ١٩٨٣ بمثابة تنفيذ لتصورات الرواية الخيالية المخيفة حدث في موعده المضبوط وفقًا لأحداث الرواية. حيث ورد في أحد المجلدات: *إن التعداد السكاني، الذي بدأ إجراؤه في السابع والعشرين من أبريل عام ١٩٨٣، يعد عاملًا محفزًا -بين الحين والآخر- على الشعور القابع في نفوسنا جميعًا والذي يمزج بين الشعور بالغضب والشعور بالخوف من تحقيق تصور *أورويل* المستقبلي*. كما ورد في المجلد ذاته عن نجاح المنشور -الذي حمل عنوان *أجهزة الكمبيوتر تسود البلاد* وشارك في مطلع عام ١٩٨٣ في إثارة المقاومة المناهضة للتعداد السكاني-: *إن استحضار مشاعر الخوف من دولة المراقبة بمفهوم *أورويل* كان أمرًا محقًّا*. وفي اليوم التالي لإيقاف تنفيذ الإحصاء السكاني المزمع عن طريق المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، حمل التحقيق الصحفي الهام المنشور في صحيفة *زود دويتشه تسايتونج* عنوان *في انتظار عام أورويل*. إن التصوير الأدبي لدولة شمولية، تراقب *شاشات العرض* حياة أفراد الشعب في كل ركن فيها، كان يعد بصفة مستمرة إطارًا للتقرير الصحفي النقدي الذي تناول إجراء التعداد السكاني. ووصل الأمر إلى إطلاق مسمى فج على ذلك المبلغ الذي طالبت به سلسلة متاجر السوبر ماركت *بلوس* في ربيع عام ١٩٨٣ في مقابل أكياسها البلاستيكية والتي كانت تحمل دعاية ترويجية لإجراء التعداد السكاني حيث أطلقت على المبلغ تسمية *قرش أورويل*. وقد ظل الكتاب مرجعًا مهمًّا، حظي بشعبية في عام ١٩٨٧ أيضًا، أي بعد ثلاث سنوات من التاريخ الأساسي لأحداث الرواية. حيث ورد على سبيل المثال في الكتيب الدعائي لشركة *تسفاي تاوساند أوند أينس*: * لقد أصبح ما حذرت منه رواية *١٩٨٤* لـ*جورج أورويل*، أي عالم المراقبة الشمولية وعالم الإرهاب الفكري

والبيروقراطية وعالم النفاق الرسمي والتلاعب [...] حقيقة ملموسة الآن* [188].

## دلالة كلمة الشبكة:

دائمًا ما كان الشعور بالفزع من هذا الخضوع لعملية تسجيل البيانات مقترنًا في تلك الأثناء بذلك *التشابك المتوقع حدوثه في المستقبل* [189] والذي اعتبر مقاطعو التعداد السكاني أنه يمثل هدف الإحصاء السكاني الذي كان يجرى آنذاك وأنه اتضح بشكل نموذجي في دولة *أوشينيا* التي تخيل *أورويل* وجودها في روايته. كانت دلالة كلمتي *الشبكة* و*التشابك* في الثمانينيات من القرن العشرين تستحضر بشكلٍ لا لبس فيه معنى التهديد والوعيد، حيث يشير المفهومان إلى انتشار وتحسين وضع سلطة ما، كانت آفاق تأثيرها غير واضحة. ولم يكن من قبيل العبث أن كانت عبارة *إن الشبكة الفولاذية تخيم علينا* [190] هي شعار سلسلة مقالات *الطريق إلى دولة المراقبة* والتي تم نشرها بدءًا من عام ١٩٧٩ في صحيفة *دير شبيجل* في بادئ الأمر ثم ظهرت في منتصف الثمانينيات في نسخ كتب عديدة. ونصت رسالة هذه المقالات على أن من يسقط كفرد في هذا النسيج المتشابك المتضخم من تسجيل البيانات عن طريق أجهزة الكمبيوتر، فإن هذا يعوق تطور شخصيته بحرية ويهدد هويته.

ومن الواضح أن هذه الدلالة لمفهوم *تشابك* قد ظلت سارية أيضًا في السنوات الأولى لظهور شبكة الإنترنت في التخيلات الشعبوية مثلما ظهر في أفلام *هوليوود*. فمن جديد، قدم فيلم *الشبكة* للممثلة *ساندرا بولوك* والذي عُرِض في دور العرض عام ١٩٩٥، الدور القوي الذي يلعبه مرض جنون الارتياب والمعروف باسم *البارانويا* في علاقة الفرد بمجموعة الوسائط الإلكترونية بكل عواقب ذلك. فبطلة الفيلم تعمل متخصصة في البرمجيات واسمها *أنجيلا بينيت* وتزداد عزلتها الاجتماعية بنفس مقدار زيادة كثافة استخدامها للكمبيوتر. لم يعد لهذه السيدة الشابة أي روابط أسرية (فالأب قد اختفى والأم المصابة بفقدان الذاكرة تقبع في إحدى دور رعاية المسنين) وهي تعمل من المنزل لصالح شركة برمجيات في مدينة أخرى وترتدي أثناء ذلك بدلة ركض رياضي. وقد جعلت حياتها الجنسية مقتصرة على محادثات كانت تجريها عبر شبكة الإنترنت. كما كانت تطلب البيتزا أيضًا عن طريق شبكة الإنترنت وهو ما لم يكن يعتبر في عام ١٩٩٥ بعد بمثابة دليل على أنماط المعيشة المتحركة في المناطق الحضرية -مثلما يحدث في الوقت الحالي عن طريق تطبيقات مثل *ليفيراندو* و*دليفروو*- وإنما كان يعتبر آنذاك مؤشرًا على العزلة الشديدة. وعندما اكتشفت *أنجيلا بينيت* -قبيل قيامها برحلة في إحدى الإجازات وهي *أول رحلة تقوم بها منذ ست سنوات*- في قرص مرن يخص رئيس العمل الخاص بها سبيلًا للوصول إلى مجموعة وفيرة من الوثائق السرية، أصبحت هدفًا لقراصنة الكمبيوتر الإرهابيين الذين

يتلاعبون بأسعار الأسهم والبورصات. كان يجب على هذه المجموعة أن تستحوذ على القرص المرن الفاضح للأسرار (لم تكن وسائط تخزين البيانات التي يمكن الوصول إلى البيانات المخزنة عليها دون التقيد بمكان، ومنها *كلاود* على سبيل المثال، قد اخترعت بعد في منتصف التسعينيات). وعندما فشلت المجموعة في ذلك، بدأ القراصنة شيئًا فشيئًا في محو هوية السيدة من أجل وضعها تحت الشعور بالضغط؛ فأصبحت *أنجيلا بينيت* -التي تعرضت لسرقة كل الوثائق التي تثبت هويتها- غير مسجلة فجأة في الفندق المكسيكي المطل على الشاطئ. وعندما أرادت أن تطلب استخراج تأشيرة سفر من السفارة، حصلت على سجل بيانات إنسانة أخرى تدعى *روث ماركس* ولم تستطع العودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا بهذا الاسم. وبعد عودتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت أن سيارتها، التي كانت توقفها في المطار، قد اختفت وأن هناك سيدة أطلقت على نفسها اسم *أنجيلا بينيت* وأخلت منزلها وعرضته للبيع. إن الفيلم يعرض منذ الآن فصاعدًا تجربة ماذا يمكن لشخصٍ ما، يعيش في عزلة وليس له تواجد سوى في نطاقات أجهزة الكمبيوتر، أن يفعل من أجل التأكيد على هويته في حقيقة الأمر؟ لم تكن *أنجيلا بينيت* -والتي كانت تعمل منذ وقتٍ طويل في غرفة مكتب داخل منزلها- لديها أي أصدقاء في *لوس أنجلوس* سوى إنسان واحد بصفة شخصية وهو معالجها النفسي السابق والذي اعتبر مع ذلك أن حكاية تبديل هويتها تعد هلاوس. تمكن خصوم *أنجيلا بينيت* من الدخول على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالشرطة ومن الوصول إلى بيانات خاصة بالتأمين الصحي وأجروا تغييرات في بصمات الأيدي المسجلة هناك وسجلات السوابق. وعندما تم في النهاية إلقاء القبض على *أنجيلا بينيت* بعد طلب من أجهزة البحث الجنائي، كانت كل سمات تحديد هويتها متطابقة في عملية الكشف عن الهوية الجنائية مع المجرمة *روث ماركس*. حتى إن المحامية المنتدبة من قبل المحكمة اعتبرت أن كل الأوصاف التي أدلت بها المعتقلة لا تعدو كونها أعراض لمرض جنون الارتياب والمعروف باسم *البارانويا*.

ونظرًا لأن فيلم *الشبكة* كان أحد أفلام الإثارة في *هوليوود* والذي جاءت بنيته بصورة تقليدية وانتهى نهاية سعيدة، فقد استطاعت البطلة في آخر دقيقة أن توضح المشاكل التي تورطت فيها. فأثبتت إدانة مجموعة الإرهابيين عبر الواقع الافتراضي، والتي أسسها رئيس العمل الخاص بها، وأن *روث ماركس* الحقيقية قد لقت حتفها وتمت إعادة تأهيل *أنجيلا بينيت*. إلا أن حالة الفيلم هذه المثيرة للاهتمام والمتعلقة بتاريخ الوسائط الإلكترونية ترتبط بسؤال عن أي خيالات تلك التي استحضرتها كلمة *التشابك* –والتي انبثق منها عنوان الفيلم- عن البيانات التي كانت تنتجها أجهزة الكمبيوتر في عام ١٩٩٥ وأي علاقة تتطور بين الاندماج الاجتماعي لشخصٍ ما وبين درجة نشاطاتِه عبر شبكة الإنترنتِ. كان من شأن كل شيء في طريقة تصوير بطلة

الفيلم أن يقود إلى معرفة أن الشخص الذي يمكن إثبات عمليات تفاعله مع الآخرين عن طريق بيانات الكمبيوتر وحدها، يخاطر بكيانه ووجوده. فعلى الشاطئ المكسيكي، حيثما كانت *أنجيلا بينيت* -التي تستحي من الناس- تجلس وبصحبتها جهاز كمبيوتر محمول مفتوح، خاطبها أحد أعضاء العصابة للمرة الأولى قائلًا: *إن أجهزة الكمبيوتر هي حياتكِ، أليس كذلك؟* فأجابته: *أجل، إنها مخبأ مثالي*. كانت شبكة الإنترنت تبدو بعد فترة قصيرة من انتشارها العام ما زالت شبكة غير اجتماعية؛ حيث كان من الممكن أن يفنى الأشخاص، الذين يمرون بتقلبات نفسية، ذواتهم في النسيج المتشابك للبيانات. لقد قالت *أنجيلا بينيت* ذات مرة لمحاميتها المنتدبة من قبل المحكمة: *إن عالمنا بأسره مخزن في أجهزة الكمبيوتر*. لقد استعانت بمفردات لغوية تذكرنا بالكتيبات الدعائية لمناهضي التعداد السكاني. *وهناك يوجد هذا الظل الإلكتروني الصغير لكل فرد منا ورجاؤه الوحيد فقط يتمثل في أن يتم التلاعب به*.

## بريق عملية جمع البيانات:

في ذلك الوقت على وجه التحديد، أي عندما تراءت في دور عرض السينما مقاومة *ساندرا بولوك* لعملية إلغاء وجودها، برز بوضوح متزايد جانب دلالي آخر لـ*الشبكة* الإلكترونية، أي فهم جديد لكلمة *تسجيل* والتي لم تعد تتعلق بالوضع المتأزم للهوية التي توجهها البيانات وإنما بقدرتها الإنتاجية. حيث تأسست أولي منصات للبحث عن شريك على شبكة الإنترنت ومنها على سبيل المثال match.com ونشأت مذكرة براءة اختراع موقع *سيكس ديجريز* واحتفت كتب *هاورد رينجولد* و*نيكولاس نيجروبونتي* و*شيري توركل* بالوجود الحر في المجتمعات الافتراضية والذي يحدده الفرد بنفسه. إن عملية *نقد شبكة الإنترنت* الأوربية السابقة التي أجراها *جيرت لوفينك* و*بيت شولتس* وآخرون والتي اتخذت موقفًا معارضًا حاسمًا من حالات تمجيد *الفضاء الافتراضي*، الذي لم يقترب منه أحد، كانت تشبه ما فعله رواد شبكة الإنترنت في *شمال كاليفورنيا* على الأقل من حيث التأكيد بمثل تلك الدرجة من التصميم على المشاركة الفعالة في *شبكة الإنترنت*. حيث قال *لوفينك* في نهاية عام ١٩٩٦ أن *نقد شبكة الإنترنت يتخذ موضعًا داخل الشبكة وداخل البرمجيات والأسلاك* [191] إن شبكة الإنترنت لا تؤدي في فترة نهضة الثقافة الرقمية إلى وجود أفراد منعزلين لديهم رهبة مرضية من التواصل الاجتماعي مثل *أنجيلا بينيت* وإنما إلى وجود مواطنين لديهم التزام تجاه مجتمعاتهم أي *مواطني الإنترنت* اليقظين وهو ما تنص عليه إحدى الكلمات الجديدة التي أصبحت تتمتع بالشعبية في النصف الثاني من التسعينيات. وعندما يتم فهم عبارة أن تكون *متشابكًا* اليوم بمعنى كونها عملًا أدائيًّا وأنها لم تعد وضعًا يخضع فيه الفرد لتوجيه من آخرين وكذلك فهمها

بمعنى كونها موهبة تواصلية، لا يمكن من دونها إتمام الترقي الوظيفي أو خوض حياة اجتماعية متحققة، فإن هذا الاقتران الدلالي، الذي لا يختلف عليه أحد، يشير إلى نقطة الانتقال بين العصور والتي لا تكاد ترجع إلى أكثر من عشرين عامًا. حيث إن *شبكة الإنترنت* المتكونة من البيانات المرتبطة بصورة إلكترونية لم تعد تخيم على الناس كأنها ناقوس فولاذي ولم تعد تبعثهم على الصمت وإنما أصبحت تبدو في الخطابات البلاغية المهمة للثقافة الرقمية – سواءً من الناحية الموجَّهة على أساس السوق أو الناحية النقدية- عاملًا محفزًا أي بنية تحتية يمكن تشكيلها. أي يمكن القول بأنه يندرج ضمن العلامات المميزة للخطابات التي تدور عن *التشابك* و*تسجيل البيانات* في السنوات العشرين الأخيرة أنها أصبحت خالية بصورة ملحوظة من جنون الارتياب والمعروف باسم *البارانويا*.
تتضح دقة هذا التحول عندما يربط الإنسان بين الشعور بالانزعاج والمترسخ بعمق من إجراءات دورة البيانات –حسبما أخذت تتشكل على سبيل المثال بصورة علنية مرارًا وتكرارًا في ألمانيا في الثمانينيات من القرن العشرين- والمعايير السلوكية القياسية الموجودة في وقتنا الحاضر. لقد تم في عام ٢٠١١ إجراء تعداد سكاني، شمل الاتحاد الأوربي، دونما أي احتجاج يُذكر. وهو أول تعداد سكاني يتم إجراؤه منذ التعداد السكاني في ألمانيا عام ١٩٨٧. لقد أصبحت الطرق المنهجية اليومية لتجميع البيانات عن الذات على هيئة ملفات شخصية في وسائل التواصل الاجتماعي وتحديد المكان تقنيًّا في الهاتف الذكي وإجراء قياسات للجسم عن طريق الهاتف المحمول تتمتع بقدر من البديهية في قطاعات واسعة من الشعب مما يجعل المعلومات المنشودة من الإحصاء السكاني خالية من أي تهديد. حيث إن *الذات التي تجري قياسًا كميًّا* تستشعر أن القياس والإحصاء العددي يعدان –حسبما سبق وأن وصفنا- من عوامل تأسيس الهوية، فعندما ورد على الموقع الإلكتروني لشركة *فيتبيت* أن أسورة *فليكس* *تتبع كل جوانب يومك*، لم يعد تسجيل البيانات المتوافر في كل مكان يعتبر بمثابة سيناريو مرعب وإنما خدمة يتم أداؤها.
تحول جوهري في العقلية الجمعية، يرتبط أخيرًا وليس آخرًا بمرسل أمر تسجيل البيانات: في الثمانينيات من القرن العشرين كانت مطالب بعض الجهات الحكومية في الحصول على بيانات في إطار التعداد السكاني قد أثارت فقدان الثقة لدى مجموعة كبيرة من الناس؛ فأن تقوم الدولة بتسجيل بياناتك، كان مرادفًا للبوح باللب الجوهري لشخصيتك وفقدان الكرامة الإنسانية عبر نماذج الرموز الشريطية وكذلك التعرض لـ*التقويم* و*التنقية*، حسبما كتب *جوتس علي* و*كارل هاينز روت* في عام ١٩٨٤. وعندما يطالع الإنسان في الوقت الحاضر *تعليمات حماية البيانات* لشركات مثل *فيس بوك* و*إنستجرام* و*سناب شات* -والموضوعة بصورة متحفظة والتي لا

يمكن استحضارها إلا بعد سلسلة طويلة من النقرات- يتضح على الفور أن معالجة وتمرير المعلومات الشخصية المودعة في *الملفات الشخصية* تكتمل بصورة متشعبة على نطاقٍ واسع ولا تظهر بالضرورة بصورة واضحة. ومع ذلك، فقد انقلب الموقف العاطفي لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي (والذين يكاد عددهم يصبح متطابقًا في بلدان مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع تنامي إجمالي عدد السكان) تمامًا وذلك بالمقارنة بمشاعر الرهبة المرضية من التعرض لتسجيل البيانات في الثمانينيات من القرن العشرين. أن تقوم شركات عالمية في الثقافة الرقمية بـ*جمع بياناتك*، لم يعد يثير في المعتاد أي مشاعر خوف نابعة من مرض جنون الارتياب والمعروف باسم *البارانويا* وإنما أصبح يثير أحاسيس الانتماء والاندماج. فالفرد ليس مهددًا بالهلاك مثلما يحدث في الدولة الأخطبوطية وإنما يظهر في مجتمع المستخدمين. ففي تقنيات وسائل الإعلام، لم يتمتع ربما أي خطاب بلاغي تأسيسي بأثر مستديم مثل الأثر الذي تمتعت به الخطابات التي دارت عن تنمية الذات وبناء المجتمع في السنوات الأولى لظهور شبكة الإنترنت. وهو الأثر الذي ما زالت تعتمد عليه اليوم كل فكرة رئيسة لـ*مارك زوكربرج* وكل مقطع دعائي منزلي لشركة *إيربيإنبي*. إن الوعد بالتشارك في *الصفحات الشخصية* و*قصص* وسائل التواصل الاجتماعي يسلط ضوءًا مبهرًا على جميع التعاملات المتزامنة بصورة عابرة، والتي تتم بين المستخدم ومقدم الخدمة، حتى وإن كان من الممكن اعتبار نموذج عمل الشركات وحصولها على البيانات الشخصية وبيعها لتلك البيانات بمثابة نسخة منقحة وغير شفافة لتلك الممارسات العملية المؤسسية لعملية تسجيل البيانات. وهي الممارسات التي أثارت في الثمانينيات من القرن العشرين مقاومة قوية للغاية.

إن هذه التشابكات والتداخلات هي ما جعلت تحليلات *ميشيل فوكو* –بدءًا من تصوراته المبدئية عن *البنى الصغرى للسلطة* ووصولًا إلى الملاحظات النظرية عن *الحكوماتية* في المحاضرات الأخيرة- ذات فائدة كبيرة لدراسة صورة الإنسان في الثقافة الرقمية. فلو كانت تأملات *فوكو* الفكرية الرائدة تشتمل على لفت الانتباه -في ذروة النقد ذي الطابع الماركسي بقطبيه الواضحين المتكونين من الظالمين والمظلومين- إلى أن علاقات السلطة لا تنحصر في مكان ما وتتواجد في كل مكان، فإن اتساع نطاق إجراءات تسجيل البيانات في ربع القرن الأخير قد أكد على نظرياته بطريقة لا يمكن التنبؤ بها وذلك بدءًا من عمليات حصر البيانات التي تجريها هيئات الدولة بين الحين والآخر ووصولًا إلى الاستعلام عن البيانات والذي يتمتع بحضور طاغٍ في شبكة الإنترنت. فبعد عام ١٩٨٩، أي بعد انتهاء الدول الاشتراكية وبناء التكتلات في الحرب الباردة -واللذين حدثا بالتزامن معًا على نحوٍ جديد بالملاحظة في سنوات شيوع الثقافة الرقمية- فقد الوكلاء التقليديون

والمرجعيات التقليدية للسلطة السياسية في أوربا وشمال أمريكا رؤيتهم. يتجلى هذا الانسحاب أيضًا في الضعف الواضح لحركات المقاومة المناهضة لكيان اسمه *الدولة* منذ تسعينيات القرن العشرين. وفي الوقت نفسه، بدأت تقنيات التواصل الرقمية، التي أخذت تتحرر من القيود بصورة متزايدة والتي أصبحت تديرها شركات خاصة، تتولى القيام بتقنيات تسجيل البيانات لصالح الهيئات الحكومية ووسعت من نطاقها. وبهذا الفهم لقوة النقد السياسي، الذي حدد حركات المقاومة في الغرب في الفترة من ١٩٦٨ وحتى نهاية الثمانينيات، لم يعد من الممكن التغلب على هذه العلاقات. فلم تعد علاقة من يقومون بعملية تسجيل البيانات ومن يخضعون لتسجيل البيانات أو علاقة الظالمين والمظلومين علاقة تضاد، يمكن تمييزها بوضوح. حيث طورت مجلة *ويرد* المتأسسة في *كاليفورنيا* قرابة عام ١٩٩٣ تحالفًا غير متوقع بين نشطاء الإنترنت المنحدرين من الثقافة المضادة في *كاليفورنيا* والسياسة المتحفظة ذات التوجه الليبرالي في السوق. لقد تقارب هذان المجالان رغبة في أن تلعب المصالح الحكومية دورًا دفاعيًّا قدر الإمكان عند تأسيس البنى التحتية الرقمية [192]. أي أن تسجيل بيانات الناس عن طريق أجهزة الكمبيوتر قد ازداد بصورة متعددة إلا أن الاندماج الاجتماعي والسياسي لدورة البيانات الشخصية قد تشكل بطريقة لم يكن من الممكن التكهن بها.

## رواية *١٩٨٤* من منظور اليوم:

لو قرأ الإنسان رواية *١٩٨٤* للأديب *جورج أورويل*، والتي كانت تعد المرجعية الديستوبية الإلزامية لهذا العصر، مرة أخرى من الواقع المعاصر لوسائل الإعلام، سوف يتجلى هذا الانفصال بشكلٍ خاص. فمن المثير للدهشة مدى اقتراب وابتعاد –بالمثل- تصورات *أورويل* الخيالية عن حاضرنا. فعندما رأى حشد منتقدي إجراء التعداد السكاني قبل ثلاثين عامًا أن تنفيذ *دولة المراقبة*، التي تخيلها *أورويل*، أصبح أمرًا وشيك الحدوث، كانت تطورات تقنيات وسائل الإعلام قد عززت بالتأكيد -منذ ذلك الوقت- من هذه المخاوف. فقد ازدادت في مطلع القرن الحادي والعشرين كثافة تواجد شاشات عرض متشابكة في كل شقة وفي كل مترو أنفاق وفي كل ناصية شارع بدرجةٍ، لم تبلغها في رواية *أورويل* دولة *أوشينيا* الخيالية والتي تواجدت في مرحلة نهاية العالم وأنهكتها حرب استمرت أربعين عامًا. حيث ورد في الرواية عن الأجهزة التي تم ضبطها على الأقل في مساحة مدينة لندن على نطاقٍ واسع: *كانت شاشات العرض أجهزة إرسال واستقبال في الوقت نفسه*؛ حيث كانت أخبار الحزب وتعليماته وأغانيه الحماسية تصل إلى الشقق *من لوح معدني مستطيل الشكل مائل إلى الطول والذي كان* منحوتًا *في الجدار مثل مرآة معتمة*. كان سكان المدينة يستطيعون أن *يخفضوا من صوت*

الجهاز *إلا أنه لم يكن من الممكن إغلاقه تمامًا*. وكانت الشاشات في رواية *١٩٨٤* تسجل كل انفعال، يصدر عن أي شخص (أينما كان الإنسان يتوجه أيضًا، كان يقف أمام شاشة عرض). كان هذا التسجيل الشامل مرتبطًا بالأمر الموجه من أجل إحداث تفاعل اجتماعي مستمر. لقد كتب *أورويل* عن مدونة قواعد السلوك الخاصة بكل عضو في الحزب قائلًا: *كان الإنسان يتوقع أنه يمكن أن يكون في خطر، إن لم يكن يعمل أو يتناول الطعام أو ينام وإن لم يكن مشاركًا في عمل مجتمعي، أي إن كان يفعل شيئًا ما به ميل لأن ينتهي إلى الوحدة، حتى وإن كان يتنزه بمفرده* [193]. لحظة الارتياب في حياة لا تسجلها الوسائط التقنية، السبب المرضي الكامن في *النزعة نحو الوحدة*: لقد بدا أن هذا الافتراض النظري والخاص بالجانب الاجتماعي قد تحقق بالفعل في المناقشات التي دارت في عام ٢٠١٢ عن عزوف المشتبه بارتكابهم لجرائم إطلاق نار بصورة عشوائية عن التواجد على موقع *فيس بوك*.
أي أنه بالنظر إلى المعايير القياسية الراهنة لتقنية وسائل الإعلام، كان لرواية *١٩٨٤* لـ*أورويل* قدرات استشرافية، مع أن هذا قد حدث في وقتٍ متأخر بعض الشيء. ويبدو من المنطقي أن الكتاب يحقق نجاحات في المبيعات في أوقات الأزمات السياسية؛ ومنها على سبيل المثال الفترة التالية لانتخاب *دونالد ترامب* في نهاية عام ٢٠١٦. بيد أن هذه التشابهات، التي تطرأ بين الحين والآخر، لا تتمتع بأهمية كبيرة في حد ذاتها. فعلى الأرجح تعد الاختلافات الجوهرية في السياق السياسي ذات دلالة أقوى. وهي الاختلافات الموجودة في كل علاقات تقنيات وسائل الإعلام بين العالم الديستوبي للرواية والظروف الراهنة. فاليوم يعيش جميع الناس تقريبًا في أوربا وأمريكا الشمالية (على الرغم من التطورات السياسية الأخيرة) في ظل نظم حكم ديمقراطية حرة. فلا وجود لنظام حكم شمولي يعتمد على المراقبة وربما يسيطر على تصرفات وأفكار رعيته بالاستعانة بتقنيات تواصلية جبرية ويقابل أي تجاوز بعقابٍ شديد. ففي واقع وسائل الإعلام في مطلع القرن الحادي والعشرين، حلت جهات إرسال للبيانات وجهات إمداد بها أكثر تحفظًا محل كيان *الدولة* المستبد وذي الوجود الملموس بصورة ملحوظة في رواية *أورويل* بوصفه مركزًا لدورة البيانات. تتمثل هذه الجهات في سلسلة من الشركات العالمية التي يديرها القطاع الخاص. وعلى الأرجح تقدم أرشيفاتها وبنياتها التحتية ونطاقاتها معلومات أكثر شمولًا عن كل فرد مما قد يتاح لأجهزة الاستخبارات وهي الشركات التي لا يعد موقفها من المستخدمين بمثابة علاقة سلطوية [194].
إن أماكن ممارسة السلطة في رواية *١٩٨٤* تعد واضحة للعيان في كل وقت ويمكن تحديد موقعها بدقة وهي المباني الأربعة الضخمة لـ*الوزارات* والتي

تذكرنا بالأماكن التمثيلية ذات المعمار الاشتراكي والنازي والتي *يختلف شكلها في صورة مدينة لندن *بصورة مثيرة للدهشة عن كل ما رآه الإنسان سواه*؛ ففي هذه الأماكن *يتوزع الجهاز الحكومي بأكمله*. [195] إن الهيكل الشخصي لهذا الجهاز يتنظم في نسق من الدوائر أحادية المركز والتي يقبع *الأخ الأكبر* في مركزها وتضم مجموعة أعضاء *الحزب الداخلي* -الذين يتمتعون بامتيازات حصرية وتتاح لهم أيضًا خاصية الإرسال عبر شاشات العرض- وأيضًا الحشد الكبير من الشعب المهمش والمظلوم والذي يتبع *الحزب الخارجي* والذي ينتمي إليه أيضًا بطل الرواية *وينستون سميث*.
يعد استخدام الوسائط الإلكترونية في هذا النظام ذي التدرج الهرمي أمرًا واردًا باعتباره إجراءً رقابيًّا تقوم به مرجعية استبدادية مطلقة؛ حيث ورد في الرواية عن تاريخ *أوشينيا*: *لقد انتهت أي حياة خاصة بتطور التلفزيون ومواصلة تطوره التقني والذي أتاح أن يتم الاستقبال والإرسال بالجهاز في الوقت نفسه. حيث كان من الممكن أن يبقى أي مواطن أو على الأقل أي شخص، يتمتع بأهمية كافية لأن تتم مراقبته، تحت أعين الشرطة وبرامج الدعاية الرسمية لمدة أربع وعشرين ساعة يوميًّا*. إن عملية تسجيل البيانات تتطابق لدى *أورويل* مع عمل التحقيق الشرطي. وهذا التطابق ينتهي إلى صورة إنسانية ذات طابع موحد تمامًا. فبنظام شاشات العرض *أتيحت للمرة الأولى إمكانية لإرغام جميع أفراد الرعية ليس على الطاعة المطلقة لإرادة الدولة فحسب وإنما أيضًا على اعتناق رأي موحد مطلق* [196].
إن من شأن نظام الحكم المعتمد على المراقبة في رواية *١٩٨٤* أن يمحو أي تطور في شخصية الفرد؛ ففي *أوشينيا* كان يعيش *ثلاثة مليون شخص لهم الوجه ذاته بصورة أبدية* [197]. كانوا يحتسون شوربة الكرنب ذاتها ويرتدون المعطف ذاته، وكانت شاشات العرض توقظهم في الصباح الباكر في الوقت نفسه وكانوا يتمسكون بالأفكار الإلزامية ذاتها. لقد صمم *جورج أورويل* في روايته شمولية وصلت فيها تقنية وسائل الإعلام إلى حالة قصوى ذات طابع فاشي وستاليني. إلا أن هذا التصور المستقبلي المفزع على وجه التحديد، والذي اتضح بعد الحرب العالمية الثانية (والذي تمتع بفعالية في الثمانينيات أيضًا)، لم يتحقق. فتسجيل البيانات المتواجد في كل مكان في مطلع القرن الحادي والعشرين لم يعد أمرًا جبريًّا وإنما عملية طوعية تتعلق بوسائل الإعلام، حيث حلّت حتمية تحقيق الأفراد لذواتهم محل حتمية تمتع الأفراد بطابع موحد. فإن كان قد قيل عن شاشات العرض في رواية *١٩٨٤* إنها كانت *حساسة بدرجة كافية لدرجة أنها تسجل نبضات القلب* فإن الأجهزة التي يمكن ارتداؤها والساعات الذكية تتولى في الوقت الحاضر أداء هذه المهمة. وهذا انطلاقًا من الرغبة الجمعية في إجراء قياس كمي للذات. يعد عضو الحزب في رواية *أورويل* ذو الوجه الممتقع والذي تحكمه إجراءات

فكرية قسرية موحدة وأنهكته المراقبة المستمرة، رمزًا للحياة، التي يتم تسجيل بياناتها. من يكون ربما مثل *وينستون سميث* في الثقافة الرقمية؟ هل هو الشاب الذي يجلس إلى طاولة في المقهى وكان يصور نفسه منذ دقائق بينما يتخذ جسده الوضعية المعروفة لذلك -حيث يمد ذراعيه ويضع رأسه بصورة أفقية- ويرتب هذه الصور بلمسات سريعة من يده في قصته على موقع *إنستجرام* من أجل أن يزود متابعيه بصور جديدة؟ أم من يمارس رياضة الركض في المتنزه وهو يضع شريحة التتبع في الحذاء ويرتدي أسورة *فيتبيت* ويقوم بتحميل صور مضمار الركض ومعدل ضربات القلب من أجل أن يراه الأشخاص المتواجدون على شبكة *المجتمع* الموجودة على شبكة الإنترنت؟

لم تعد عمليات تسجيل البيانات في الوقت الحاضر تستنزف الهوية وإنما تحدد تشكيلها وتمثيلها. تتمثل أحد طرق النظام الاستبدادي في رواية *أورويل* في حرمان الناس من جميع الذكريات الشخصية. فعقوبة تأليف المذكرات كانت الإعدام. لقد نُقِل عن *وينستون سميث* أنه دون استحضار للسيرة الذاتية الشخصية *يفقد مسار الحياة ملامحه الدقيقة* [198]. فكان تجنب الحظر المفروض على الذكريات وتسجيل الانطباعات الذاتية بخط اليد، يعد بالنسبة له شكلًا من أشكال المقاومة الداخلية، شأنه في ذلك شأن لقاءاته مع حبيبته *جوليا*. فلم يكن مسموحًا لأعضاء الحزب أن ينجبوا سوى عن طريق التلقيح الصناعي وكانت الشهوة الجنسية تعد في دولة *أوشينيا* بمثابة *جريمة فكرية*. وكان الفعل الجنسي المكتمل يعتبر في النهاية أكثر إمكانية مباشرة للتعبير عن الاعتراض الشديد، فقيل ذات مرة عن *وينستون* و*جوليا*: *كان عناقهما مثل معركة حربية وشعورهما بالنشوة بمثابة انتصار. كان هذا ضربة موجهة للحزب* [199]. إنه ربط وثيق لا ينفصم بين التحرر الجنسي والسياسي، ساهم بالتأكيد في أن تحظى الرواية بالشعبية بعد عام ١٩٦٨. فمن حيث المبدأ، كان النشاط التخريبي عند *أورويل* يعني دائمًا إيجاد ملاذات لا يصل إليها الارتباط القائم بين شاشات العرض والميكروفونات. وكان نطاق الإنسانية يتمثل –بالنسبة لأخلاقيات الرواية- في نطاق الأشخاص غير الخاضعين للتسجيل والأشياء غير الخاضعة للتسجيل. فبعد أحد لقاءات الحب السرية (كما كان مفترضًا) مع *جوليا* قال *وينستون* بشكلٍ قاطع: *لن يكون بإمكانهم إحكام قبضتهم على مكنون نفسكِ. عندما تشعرين أن الأمر يستحق أن تبقي إنسانة. فحتى وإن لم تستطيعي أن تصلي لأي شيء على الإطلاق بذلك، فإنك ستكونين عندئذ قد انتصرتِ عليهم*. كما ورد في الرواية عن جواسيس الحزب الداخلي: *إنهم يستطيعون أن يفضحوا كل شيء حتى أدق التفاصيل عما فعله الناس أو قالوه أو فكروا فيه. غير أن مكنون نفس الإنسان، والذي تعد انفعالاته غامضة على الإنسان نفسه، يظل

من المستحيل الوصول إليه* [200]. إن الفرد لا يستطيع أن يحافظ على كرامته الإنسانية إلا في المناطق التي تبتعد عن نطاق التسجيل الإلكتروني للبيانات. إنه مبدأ رئيس أو بديهية إنسانية، اتفق عليها أيضًا مناهضو إجراء التعداد السكاني بعد ذلك بخمسة وثلاثين عامًا. لقد انتهى وجود هذا التضاد في البرامج المهمة للثقافة الرقمية في الوقت الحاضر وفي نظريات القياس الكمي للذات ومنها على سبيل المثال شعارات المشاركة على شبكة الإنترنت. فأصبح جوهر الإنسان متمثلًا في ما يمكن جمع البيانات عنه وما يمكن التواصل به عن طريق الوسائط الإلكترونية. وأصبحت الأنا ملفًّا شخصيًّا.
أما التصورات المستقبلية المخيفة في رواية *١٩٨٤* فقد ظلت في الثقافة الشعبوية في القرن الحادي والعشرين بمثابة شعارات وأنواع تُستخدَم بصورة ساخرة. فمن المعروف أن برنامج *الأخ الأكبر* يعد منذ عرض نسخته الهولندية للمرة الأولى في عام ١٩٩٩ والعرض الأول في التلفزيون الألماني بعد ذلك بعام من برامج المراقبة التلفزيونية والذي يتقدم في كل موسم عشرات الآلاف من المتسابقين للالتحاق به (حتى وإن كان اهتمام الرأي العام به قد قلَّ في غضون ذلك لدرجة أن قاطني المنزل المعزول أصبحوا يحيون حياة بائسة ويدخلون في طي النسيان، شأنهم في ذلك شأن فنان الجوع بطل إحدى قصص *كافكا* والذي كان يقبع في ركنٍ ناءٍ في السوق التي تقام سنويًّا). إن إحدى النقاط الأخرى، التي يتم الرجوع فيها إلى رواية *أورويل*، تتمثل في نهاية الرواية حيث أعمال التعذيب الوحشية سيئة السمعة التي مارسها الحزب في غرفة رقم ١٠١ التابعة لـ*وزارة الحب* والتي كان جميع سكان *أوشينيا* يخشونها والتي اضطر *وينستون سميث* للتعرض لها بعد أن أعرب عن استنكاره لها: *إن أفظع ما في العالم ينتظر الإنسان في غرفة ١٠١*، هكذا قال *أوبراين* رئيس الحزب الغامض عندما أحضروا له *وينستون* في غرفة التعذيب. *إن أفظع ما في العالم يختلف بالطبع من شخص لآخر. فيمكن أن يتمثل في الدفن على قيد الحياة أو الموت حرقًا أو غرقًا أو على الخازوق أو خمسين طريقة أخرى للموت. هناك حالات يصبح فيها هذا الأمر تافهًا تمامًا وليس مميتًا*. دخل أحد أفراد الحراسة إلى الغرفة وبصحبته *شيء من قبيل الأواني أو السلال* وذلك من أجل التحضير لتعذيب *وينستون*. *كان قفصًا من السلك ذا شكل مستطيل وبه مقبض للحمل مثبت بالأعلى. وكان هناك في الناحية الأمامية شيء مثبت يشبه قناع المبارزة والذي تتجه ناحيته المقعرة نحو الخارج. وعلى الرغم من أن القفص كان يبتعد عنه بمسافة ثلاثة أو أربعة أمتار، كان بمقدوره أن يرى أنه كان مقسمًا بالطول إلى قسمين وأن في كل قسم منها كان هناك حيوان ما. جرذان [...] *ليس بإمكانك أن تفعل هذا*، صاح بها بصوتٍ حاد متقلب. *أبدًا! لا!** بدأ

*أوبراين* في تشغيل آلة التعذيب وثبَّت المذنب وألبسه القناع المزود بفتحات واسعة وقرَّب القفص منه مباشرًة. *اعتراه من جديد الشعور بالذعر. لقد أصبح ضريرًا وعاجزًا ومخبولًا...* [201]. لم ينقل لنا أحد هل كان مبتكرو البرنامج التليفزيوني الناجح *أنا نجم – أخرجوني من هنا!* يعرفون الفصل قبل الأخير من رواية *١٩٨٤* عندما صاغوا شكل مشهد الرقص الاستعراضي لـ*اختبارات الغابة* وهي عبارة عن صناديق زجاجية، تزداد براعة تصميمها من موسم لآخر، والتي يتم شد رأس المتسابق المختار أو جسده بأكمله إليها وتمتلئ من ثمَّ بالجرذان والفئران والحشرات. إن التشابه في البناء بين هذا المشهد والفصل قبل الأخير من رواية *١٩٨٤* لافت للنظر. وبينما يتم إنقاذ *وينستون سميث* في الثانية الأخيرة من أن تلمسه الحيوانات في الحقيقة وذلك بأن يبوح بسر حبيبته *جوليا*، يصمد نجوم مشهد *اختبارات الغابة* في البرنامج التلفزيوني ويتصدون للتحدي ويَعرضون عند رجوعهم إلى المعسكر النجوم التي جمعوها بفخر وهي النجوم التي تضمن لنزلاء البرنامج الحصول على طعام وشراب أفضل. لقد انتشر في الغرفة ١٠١ هذا النظام الآلي، حسبما قال *أوبراين*؛ أي التهديد المهلك بالموت على الخازوق أو غرقًا على سبيل المثال. صحيح أن ضحية هذا التهديد *وينستون سميث* قد نجا جسديًّا من تلك العملية -حسبما يعرض الفصل الأخير من الرواية - إلا أن رغبته في التحرر وكيانه الداخلي قد انخمدا. أما مشاهدو البرنامج التليفزيوني *أنا نجم... أخرجوني من هنا!* فقد أصبحوا في الموسم الخامس عشر للبرنامج يستقبلون صور الصناديق الزجاجية، والتي توضع بها رؤوس المشاركين في البرنامج وتغطيها الجرذان، باعتبار هذا أمرًا روتينيًّا، كما أصبح الصحفيون المتخصصون في البرامج التلفزيونية المنتمية لـ*ثقافة القمامة* يتناقشون عما إذا كان الموسم الحالي من البرنامج قد أصبح في النهاية أيضًا يقدم استمتاعًا أكثر مما كان يحدث في السنوات السابقة.

## الوصم وتصميم الذات:

إن أشكال التمكين تبدو اليوم بطريقة متنوعة كأنها طرق للتعبير عن الذاتية؛ إنه تحول وصفته الفصول السابقة بناءً على ظروف مختلفة. فالملف الشخصي تحوَّل من أداة لتحقيق الانضباط إلى أسلوب لتقديم صورة الذات. كما أن تقنيات تحديد أماكن الأفراد –والتي كانت معروفة حتى قبل أقل من عشرة أعوام في سياق الشرطة والعدالة في أغلب الأحوال- تبدو اليوم شرطًا لا غنى عنه في الصفقات التجارية والألعاب المجتمعية أو بداية علاقات الحب. وفي الختام، فإن إجراء قياسات للجسم –والذي كانت تدفعها في تاريخ العلوم الإنسانية كذلك الرغبة في تسجيل بيانات الأشخاص المنحرفين- تُقدِّم في صورة *الأجهزة التي يمكن ارتداؤها* و*التطبيقات الصحية* وعد بالتمتع بكيان مستقل يحدده الفرد بنفسه. لقد نزعت كل هذه الطرق الخاصة

بالتتبع الذاتي عن الممارسة العملية لـ*تسجيل البيانات* –والتي ظلت قبل ثلاثين عامًا دافعًا للاعتراض الجماعي- طابعها المفزع. فلم تعد هناك مرجعية استبدادية غامضة، تجمع البيانات عن السير الذاتية للأفراد وعن مواضعهم وتعبيرات أجسادهم. بل بالأحرى، أصبح من يسجلون البيانات هم بالضبط من يتم تسجيل بياناتهم وأصبحوا يدفعون عملية *المراقبة السائلة* نحو الأمام والتي وصفها *زيجمونت باومان* و*ديفيد ليون* قبل بضع سنوات بأنها علامة مميزة للحاضر [202]. إن الثقافة الرقمية تتيح لمعاصريها بلا شك الاختيار أن يتخذوا قراراتهم. فبالمقارنة بالعالم، الذي وصفته أعمال الديستوبيا الأدبية في القرن العشرين أو الذي صاغته أنظمة الحكم الحقيقية ذات الطابع المفزع، فإن الناس يظلون هنا يتمتعون بالحرية في عدم إنشاء ملفات شخصية لهم على مواقع التواصل الاجتماعي وأن يوقفوا *الخدمات المتعلقة بتحديد المكان* في جهاز الهاتف الذكي أو ألا يستخدموا جهاز هاتف ذكي على الإطلاق (حتى وإن كانوا يحرمون أنفسهم بذلك الامتناع من مجالات التواصل والقدرة على التصرف والتي يزداد حجمها بصورة دائمة). ومن يود أيضًا أن يتبع التقنيات الأحدث لوسائل الإعلام، يمكن أن يحاول التهرب، بأكبر قدر من اليقظة، من السبل التي تحددها الشركات الكبرى لتسجيل البيانات وتحديد الهوية وتحديد الموقع تقنيًّا. وهو الأمر الذي تظهره منتجات البرمجيات البديلة أو المبادرات التي يطلقها النشطاء الرقميون. فعلى سبيل المثال، يقدم كتاب *التعتيم*، الذي نشره العالمان المتخصصان في مجال وسائل الإعلام *هيلين نيسنباوم* و*فين برونتون* عام ٢٠١٥، إطلالة ممتازة على استراتيجيات *التعتيم* –وهي الكلمة الواردة في عنوان الكتاب- على البيانات الشخصية [203].
لكن نظرًا لعمليات التأجيل التاريخية الجوهرية، التي نتجت في ربع القرن الأخير في العلاقة بين بناء الذات وتقنيات تسجيل المعلومات، فقد أصبحت هذه الاختيارات متوارية. فحتى عملية كشف الأسرار التي قام بها *إدوار سنودن* في عام ٢٠١٣ –والتي أثبتت بوضوح أن الحكومات وأجهزة الاستخبارات أصبح لديها اليوم قدر، لم يكن معروفًا حتى وقتها، من البيانات الشخصية عن مواطنيها- قد أثارت صدى قصيرًا ولامباليًا بشكلٍ مفاجئ في المناقشات الدائرة في الرأي العام. ولا يمكن لهذه المعرفة أن تتنافس مع العناصر التي يحكيها الجانب *الاجتماعي* وتحكيها *عملية المشاركة عبر شبكة الإنترنت*. حيث يندرج ضمن تناقضات الثقافة الرقمية أنه في عصر تحكم الآخرين بصورة شاملة في البيانات الشخصية يحتفي الجانب الخطابي البلاغي للتحكم في الذات بأكبر نجاحاته.
وهذا التعبير عن الذاتية لا يرتبط بأشكال بناء الذات التي توجهها البيانات فحسب وإنما تضم أيضًا المظهر الجسدي المباشر للناس. فمثل مسيرة ارتقاء شكل *الملف الشخصي* في الثقافة الرقمية، أصبح عرض جسد

الفرد، أي التشكيل الشخصي لسطحه الخارجي، متواجدًا منذ نحو عشرين عامًا في إطار تقنيةٍ ما، كانت محددة لوقتٍ طويل من أجل وصم الأفراد. إن المقصود بهذا الحديث هنا هو قصة النجاح المذهلة لرسم الوشم. وقد ورد عن هذه الكلمة في أحد معاجم البحث الجنائي الصادر عام ١٩٨٤: *تكثر رؤية الوشوم لدى البحارة والجنود والعمال والسجناء. وتوجد صالونات مخصصة لرسم الوشم في المدن الساحلية على وجه الخصوص [...] إن الوشوم تثير الاهتمام على صعيد البحث الجنائي بوصفها تعد في المقام الأول علامة لتحديد الهوية عند تقديم وصف للأشخاص. ومن ناحية أخرى، فإنها كثيرًا ما تسمح باستخلاص استنتاجات عن أصل الشخص، الذي يضع وشمًا، ووسطه الاجتماعي* [204].

مارس رسم الوشم وظائف مختلفة في تاريخ مكافحة الجريمة. فحتى أواخر القرن الثامن عشر، كان رسم الوشم له حقًّا معنى الوصم؛ حيث كان يتم وضع وصمة عار للمجرمين المدانين ومنها على سبيل المثال نبات الزنبق المرسوم على كتف *ليدي وينتر* في رواية *الفرسان الثلاثة* لـ*ألكسندر دوما*. وقد توقفت هذه الممارسة العقابية في أوربا في العقود الإصلاحية قرابة عام ١٨٠٠، إلا أن قوة تأثير جسد المجرم الموشوم عادت مع بدايات الأنثروبولوجيا الإجرامية في منتصف القرن التاسع عشر. عندئذ لم تعد الرسومات، التي تفرضها سلطة الدولة، هي ما تطور أهمية هذه القوة التأثيرية وإنما الأفكار الفنية الرئيسة التي يرسمها المجرم بنفسه عن طريق آلة حادة. فـ*سيزار لمبروزو*، على سبيل المثال، والذي كان من شأنه في عهده -بوصفه كان طبيبًا يعمل في المحكمة- أن يفحص بدءًا من السبعينيات من القرن التاسع عشر وشوم ما يزيد على سبعة آلاف سجين [205]، كان يتطرق مرارًا وتكرارًا في نظامه التصنيفي الدقيق بالحديث إلى الزخارف الأساسية المرسومة في الوشوم؛ فكان ينسب نماذج محددة من الزخارف لأنماط محددة من المجرمين ويبرَّر شيوع عدد المجرمين، الذين يحملون وشومًا، بضعف الإحساس بالألم لدى هذا النمط من البشر الذي يعاني من تشوهات خلقية رجعية وكذلك بشعورهم بالملل من البقاء في السجن. لقد واصل *هانز جروس* هذا النقاش في كتابه *مرجع لقضاة التحقيق*. فكتب أنه صحيح أن الإنسان لا يحتاج إلى أن *يذهب بأفكاره بعيدًا* مثلما فعل *لمبروزو* ومن تبعوه في ذلك والذين *اعتبروا أن رسم الوشم يقترب من كونه علامة مميزة للمجرمين*. غير أن *جروس* اتفق مع مدرسة الأنثروبولوجيا الإجرامية على الأقل في أن هذا *التشويه الفظ للجسد لا يتواجد* فقط سوى عند *الناس الذين يختارون مهنًا ذات طبيعة حيوية [...] أي في أغلب الأحوال لدى الملاحين والجنود والقصابين والعاملين في قوارب التجديف وصائدي الأسماك وقاطعي الأخشاب والحدَّادين... إلخ*. ولم يُشِر

*هانز جروس* إلى أن كثرة رسم الوشوم هذه ترجع لانعدام حس فطري وإنما وضع *الجانب الجنسي الحسي لهذه الطبائع* في الصدارة. *وهذا هو السبب أيضًا في أن هذه الوشوم لا توجد بين أفراد الجنس الأنثوي إلا لدى العاهرات*. وفي الختام، تعني هذه الآراء بالنسبة للتوجه الجنائي أنه تتأتى ملاحظة الوشوم المرسومة لدى المجرمين *وبالأساس أيضًا لدى الأشخاص ذوي الطبيعة الحركية مثل القتلة ومن يرتكبون جرائم قتل عن طريق الضرب واللصوص الهجامين... إلخ، وكذلك لدى الأشخاص ذوي التوجهات الحسية الشاذة مثل القوادين وممارسي اللواط وهاتكي الأعراض ومنتهكي الحرمات. ولكن نادرًا ما نلاحظها لدى المخادعين أو من يتسللون إلى داخل المنازل والمتاجر لسرقتها... إلخ*. [206]

لقد انتهى في نهاية القرن التاسع عشر رسم الوشم باعتباره وصمة عار يتم تطبيقها بعنف؛ حيث رفض *ألفونس بيرتيون* السؤال عن سبب أنه لم يُضِف إلى نظامه الأنثروبومتري مثل هذه السمة المميزة لكل المجرمين الباريسيين والتي يتم وصفها قضائيًّا بقوله: *إن هذا التدبير يشبه إعادة اللجوء إلى الوصم بصورة خفية للغاية وأنا أرفض قطعًا هذه الوقاحة* [207]. ولم تعد هذه الممارسة إلى أوربا في القرن العشرين مرة أخرى أيضًا باستثناء أرقام السجناء الموشومة في معسكر الاعتقال النازي *أوشفيتس*. إلا أن الخبراء الجنائيين يقصرون اهتمامهم على الموضوعات الفنية للوشومات المرسومة على بشرة المجرمين. وهو ما ظهر في المقال المنشور في أحد معاجم البحث الجنائي الصادر عام ١٩٨٤. وبعد سنوات قليلة من هذا المقال وفي أعقاب عصر الوصم والتصنيف، بدأت الحقبة الثالثة في تاريخ رسم الوشوم في أوربا؛ حيث انتقل رسم الوشوم من كونه رمزًا مشبعًا بالمعاني إلى كونه عنصرًا جماليًّا خالصًا من عناصر تصميم الذات. ولكن لم يعد الآن المجرمون أو العاهرات أو ممارسو اللواط أو هاتكو الأعراض أو منتهكو الحرمات هم من تحمل بشرتهم خطوطًا كتابية ونماذج مصورة لا يمكن محوها. حيث أصبح يمكن لأي شخص في أي مكان أن يفعل هذا؛ أي على سبيل المثال السكرتيرة التي تعمل في أحد المكاتب أو لاعب الكرة المحترف الذي يلعب في الاستاد أو رب الأسرة المتواجد في حمام سباحة غير مغطى. فقد أصبح للوشومات معنى زخرفي؛ ولم تعد تشير إلى سيرة ذاتية لأحد الأشخاص المنحرفين ولم تعد تسمح –مثلما كانت الحال قبل ثلاثين عامًا- *باستخلاص استنتاجات عن الأصل والمحيط الاجتماعي*.

إلا أنه من شأن الزخارف، التي يتم رسمها طواعيةً، أن تحدد في بعض السياقات انتماءً محددًا أو هوية محددة. فعلى سبيل المثال، تطلب شركة *نايكي*، التي تصنع المعدات الرياضية، منذ منتصف التسعينيات من موظفيها الدائمين في متاجرها الرئيسة أن يقوموا برسم وشم صغير لعلامة *سووش*

في مواضع ظاهرة من أجسادهم، وهذه العلامة هي شعار الشركة. لا يحدث هذا بصورة جبرية وليس باعتباره معيارًا للتوظيف وإنما باعتباره رمزًا لتماهي هويتهم مع العلامة التجارية. [208] تتضح في هذه المطالبة -أي في المطالبة التي قال عنها *ألفونس بيرتيون* إنها: *إعادة اللجوء إلى الوصم بصورة خفية*- عملية التحول التي يحاول هذا الكتاب وصفها بصورة تفصيلية. حيث تحولت إجراءات تسجيل البيانات القسرية إلى عمليات تطوعية لتصوير الذات حسبما يريد الإنسان. كما تحولت عمليات تكميم الأفواه التي كانت تمارسها الشرطة والعدالة الجنائية إلى رداءٍ فضفاض مبهج لعملية التسويق.

170 Anonym (1987a), S. 30
171 Rottmann / Strohm (1986), S. 7, S. 136, S. 9, S.11 /12 للاطلاع على أرقام مبيعات الكتاب انظر: Anonym (1987b), S. 46
172 Koppenstedt (1983), S. 7
173 المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية. حكم صادر بتاريخ ١٣ /١٢ /١٩٨٣ https: / /openjur.de /u /268440.html
174 \ انظر: الاستبيانات في deutsche-digitale-bibliothek. De /item /UBKXLYCVA5QTY4B7CX2FWXLXBM7OOCLD كل الاستشهادات المنقولة من استمارات حصر المعلومات عام ١٩٨٧ ترجع إلى هذه الصور: 175 Anonym (1987a), S. 31; Anonym (1987a), S. 30; der Pressespiegel in Universität Duisburg Gesamtschule (1988) 176 انظر الفصل الأول.
177 Rottmann / Strohm (1986), S. 7
178 إن وصف *الإنسان الزجاجي* هنا يعد استعارة تشير لعملية مراقبة منظمة تتم لمجموعة كبيرة من الأشخاص. (المترجمة) 179 Anonym (1987a), S. 53
180 Rottmann / Strohm (1986), S. 126
181 Rottmann / Strohm (1986), S. 9; Wermann (1987), S. 38
182 Aly /Roth (1984), S. 16, S. 17, S. 67
183 Aly (1987)
184 Rottmann / Strohm (1986), S. 8
185 Herold (1968), S. 244 /45, S. 243, S. 240
186 Herold (1985), S. 85
187 Anonym (1987a), S. 31
188 Duve (1983), S. 26, Hubert (1983), S. 259, Süskund (1983), S. 3, Hubert (1983), S. 254, Rottmann / Strohm (1986), S. 25
189 Rottmann / Strohm (1986), S. 7
190 Bölsche (1979 /1983), S. 11
191 Lovink (1997) للاطلاع على تاريخ حركة نقد شبكة الإنترنت انظر: 192 Apprich (2015) للاطلاع على هذا التطور انظر: Turner (2006), S.212-222
193 Orwell (1949 /2011), S. 9, S. 8, S. 136, S. 102
194 لقد عالج الكاتب *ديف إيجرز* هذا التحول في روايته *الدائرة* الصادرة عام 2014 بصورة أدبية، انظر: Eggers 2014
195 Orwell (1949 /2011), S. 10
196 نفس المرجع السابق ص ٢٤٨ /٢٤٩.
197 نفس المرجع السابق ص ٩٢.
198 نفس المرجع السابق ص ٤٢.
199 نفس المرجع السابق ص ١٥٥.
200 نفس المرجع السابق ص ٢٠٣.
201 نفس المرجع السابق ص ٣٤١-٣٤٣.
202 Baumann /Lyon (2013)
203 Brunton /Nissenbaum (2015)
204 Anonym (1984), S. 221
205 Kurella (1892), S. 22
206 Gross (1893 /1914), S. 346 /47
207 Bertillon (1890), S. 24
208 انظر: nytimes.com /1994 /05 /22 /magazine /sunday-may-22- 1994-nike-s-tattooed- ekins.html أو: polledemaagt.com /blog2010 /11 /14 /remarkable-corporate-culture-nikes- ekin-tattoos /

٥

# قوة الاستبطان

يمكن اختصار كل ما قيل عن الجوانب سالفة الذكر والمتعلقة بأصل تقنيات تقديم صورة الذات والمعرفة الذاتية في الثقافة الرقمية بعبارة واحدة: إن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات تحديد المكان تقنيًّا والأجهزة التي يمكن ارتداؤها يفعلون هذا طواعيةً وهو ما يختلف تمامًا عن المجرمين والمرضي الذين كان يتم إنشاء ملفات شخصية لهم ويتم تحديد أماكنهم وإجراء قياسات لأجسادهم في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، لكن ماذا تعنى كلمة *الطواعية* على وجه التحديد بالنسبة للوضع الحالي للذات؟ هل يتسنى اعتبار القرارات والإجراءات التي يتم اتخاذها بدافع شخصي بمثابة فعل تحرري إزاء السلوكيات الجبرية والمحددة سلفًا؟ ألا تعني *الطواعية* أيضًا أن يلتزم الفرد من تلقاء نفسه بهذه المعطيات بالفعل قبل أن تتعرض الذات لمشكلاتٍ ما؟

يعد من ضمن العلامات المميزة للواقع المعاصر والأكثر لفتًا للنظر أن عمليات وضع معايير موحدة وقواعد تنظيمية للناس –والتي كانت تتحكم فيها سلطة الدولة أو سلطة علمية أو سلطة شرطية- قد تحولت الآن فأصبح يقوم بها الأفراد المعنيون بذلك. لا يتجلى هذا في مجال دورة البيانات الشخصية فحسب وإنما في سياقات أخرى أيضًا. ففي مجال طب الإنجاب، على سبيل المثال، أدت إجراءات التشخيص قبل الولادة والتشخيص الوراثي السابق على إجراء عملية زرع الأجنة –والتي تُخضِع الأجنة في أرحام أمهاتهم أو الأجنة، ممن تم تلقيحهم صناعيًّا خارج جسد الأم ويبلغ عمرهم بضعة أيام، لفحوصات تتعلق بأي أمور خارجة عن نطاق المألوف أو أي خلل جيني- إلى أنه لم يكد يولد أطفال مصابون بأمراض معينة ومنها متلازمة داون أو التليف الكيسي. وبهذه الطريقة، فإن القرارات الحرة والفردية للزوجين باتباع توصيات الأطباء وعلماء الوراثة تحقق غرض برامج تحسين النسل تلك التي استسلمت لها الدول الاستبدادية في النصف الأول من القرن العشرين. فقد أوصى *ألفريد بلوتس*، وهو أحد مؤسسي نظام *النظافة العرقية* في ألمانيا، في عام ١٨٩٥ للمرة الأولى بـ*التخلص من بعض حديثي الولادة* من أجل جعل التركيب الجيني الجمعي في وضع مستحب على صعيد تحسين النسل. ومن المعروف أن هذه الأفكار قد استخدمت في عهد النازية في سبيل إضفاء مشروعية علمية على السياسة الصحية. أما اليوم، فإن هذا الفعل أصبح يتم في مرحلة متقدمة وبطريقة متكتمة وفعالة -أي في أقدم مراحل وجود الإنسان الذي يفترض أن يكون له كيان في المستقبل- وذلك بالتخلص من الجنين في رحم الأم أو حتى قبل غرسه في الرحم. إن الدافع

وراء كلا الفعلين يختلف بصورة أساسية؛ ففي الفعل الأول يتعلق الدافع بالتركيب الجيني لشعبٍ ما أما في الفعل الثاني فالدافع يتعلق بالسعادة الحياتية لأسرةٍ ما. إلا أن عواقب الفعلين تظل واحدة؛ فمقترح *بلوتس* بتهيئة *قتل رحيم* لـ*الطفل الضعيف أو المشوه*؛ *فلنقل أن يتم هذا بجرعة صغيرة من المورفين* [209] وكذلك أيضًا التقنيات المتبعة ما قبل الولادة أو التقنيات الوراثية السابقة على إجراء عملية زرع الأجنة ينصان على أنه ينبغي التخلص من حياة الإنسان التي يتسبب التركيب الجيني في أضرار تلحق بها.
في العقود الأخيرة، تغيرت مواضع التدخلات التي تحدث في نهاية حياة الإنسان بطريقة مشابهة للقواعد التنظيمية التي جرت في بدايتها. ففي الوقت نفسه تقريبًا، الذي ترسخت فيه دعائم *النظافة العرقية* في ألمانيا، دارت أيضًا مناقشة عن *إطلاق العنان لتدمير الحياة عديمة القيمة* وهو ما أصبح للمرة الأولى عام ١٩٢٠ عنوان كتاب ألفه *كارل بيندينج* و*ألفريد هوخه*. حيث أوصى رجل القانون *بيندينج* والطبيب النفسي *هوخه* في الكتاب بالقتل المنهجي لأولئك الذين يعرفون بـ*ذوي الوجود الثقيل* والذين كانوا يرون أنهم المرضى بأمراض مستعصية وفاقدي الوعي بصفة مستمرة و*الحمقى* [210] وهو ما كان يرجع لأسباب تتعلق بالاقتصاد القومي والسياسة السكانية. إنه أحد أعمال *القتل الرحيم* الذي نفذه النازيون آنذاك دونما أي قيد أو شرط. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت صلة الربط هذه بين قتل المرضى بمساعدة طبية والحرص على الشعب عديمة المصداقية. ومع ذلك فقد عاد في ربع القرن الأخير من جديد في ألمانيا الاستعداد لتهيئة الموت الرحيم للناس في ظل ظروف محددة، وهو ما خضع لحظر مطلق بين الخمسينيات والستينيات. إلا أن المصطلح الرئيس *إرادة المريض* لا يتعلق سوى بمصير بعض المرضى مثلما لا تعبأ إجراءات التشخيص قبل الولادة والتشخيص الوراثي السابق على إجراء عملية زرع الأجنة سوى بالأسرة المعنية بتلك الإجراءات. وفي عام ٢٠٠٩، أصبح القانون ينص على الإلزام بوجود *تعهد كتابي من المريض بالسماح باتخاذ الإجراءات الطبية المناسبة إن كان في حالة لا تسمح له باتخاذ قرار محدد*. ومنذ ذلك الحين، أصبح الموت الرحيم السلبي –أي إيقاف الإجراءات التي تبقي المريض على قيد الحياة وذلك في حالة المرضى الذين لم يعد من الممكن الحديث معهم– مسموحًا به. ومنذ ما يزيد على عَقد، تتم مرارًا وتكرارًا في مسودات القانون الألماني المتعلق بالموت الرحيم مناقشة الأشكال الأكثر إيجابية للمساعدة على الانتحار. لقد ساق مؤيدو تحرير القانون من أي قيود برهانًا يتمثل في الحق الفردي في الموت *بكرامة* وبصورة يقررها الفرد بنفسه ودون أن يضطر إلى مكابدة الحياة وهو محتاج لتلقي الرعاية وفي حالة ارتباك. أي أن سلطة الدولة السابقة التي كانت تتيح إنهاء حياة من لا يمثلون قيمة للاقتصاد القومي

قد تنحت جانبًا أمام سلطة الفرد التي تتيح له إنهاء حياته بمساعدة طبية. لكن يبقى السؤال إلى أي مدى يعد هذا التطور تحولًا قاطعًا وإلى أي مدى يمكن أن يتواصل هذا التطور، حيث إن كلا النموذجين ينص على إلغاء الحياة التي لا تستحق أن يحياها الفرد.
إن ما يتجلى في علوم الأحياء باعتباره تحولًا من التدخلات المتعلقة بالسياسات السكانية إلى حرية اختيار الفرد ينطبق بالمثل على التقنيات الذاتية للثقافة الرقمية والتي تم وصفها هنا. (وقد اتبع الاتجاه الجديد لعلم الوراثة في النصف الثاني من القرن العشرين أيضًا هذه النزعة حينما تحوَّل من كونه علمًا يتجه إلى الشعوب إلى كونه علمًا يتجه إلى الأفراد). حيث كان إنتاج بيانات الأفراد –عن طريق سيرتهم الذاتية وتحديد موقعهم في الفضاء المكاني وحالتهم الجسدية- مقتصرًا حتى أواخر القرن العشرين على سلطات الشرطة والسلطات العلمية وذلك في حالة التعرض لموقف استثنائي وهو ما كان يرجع إلى التكلفة التقنية الباهظة ومشاكل شرعية ذلك. ولم يكن الفرد يتحول ليصبح موضوعًا لعملية تسجيل البيانات إلا عندما كان البحث الجنائي أو التحقيق أو تاريخ الحالة المرضية يجعلون من بذل الجهد القانوني وتحمل النفقات أمرًا ضروريًّا. وقد وقعت مقاومة الإجراءات الجماعية الأولى لعملية تسجيل البيانات في عصر الكمبيوتر –ومنها على سبيل المثال مقاومة التعدادات السكانية عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧- بسبب الشعور بالقلق من أن يصبح التخزين الإلكتروني للبيانات الشخصية مرادفًا بالفعل لإنتاج ما يستوجب العقاب القانوني.
واليوم، في ظل ظروف تقنية الوسائط الإلكترونية الراهنة، لم تعد عملية حصر البيانات الشخصية وإعادة نقلها مرتبطة بمواقف الأزمات. فمن ناحية، يخلف الناس في كل مرة يستخدمون فيها بطاقة ائتمانية أو في كل مرة، يقومون ببحثٍ ما عن طريق شبكة الإنترنت، آثارًا عن هوياتهم ومحل إقامتهم بصورة عابرة. ومن ناحية أخرى، فقد تطوَّر شعورٌ عام بالتوق إلى إجراء تسجيل ذاتي للبيانات وتحديد الفرد لمكانه تقنيًّا وإجراء قياسات ذاتية للجسد تقنيًّا وهو الشعور الذي تقارب مع الاتجاه البيوسياسي نحو أن يقوم الأفراد بأنفسهم بعملية تحسين النسل. لكن بم تبوح هذه الميول عن الاستعدادات الداخلية للأفراد في الوقت الحاضر؟ ما هي أدوار وتأثيرات القيام طوعًا بمثل تلك العمليات التنظيمية؟ عندما نتتبع من يعتبرون على الأرجح أهم واضعي نظريات تقنيات السلطة الحديثة، نجد أن هناك حقبتين كبيرتين قد تشكلتا في تاريخها. حيث تحدث *ميشيل فوكو* عن *السلطة التأديبية* والتي أصبحت تحاصر الأفراد في الفضاءات المكانية للمؤسسات حديثة النشأة وتقدم لهم أوامر تنظيمية؛ أي في المدارس والثكنات العسكرية والمصانع والمستشفيات والسجون. وقد تبددت حقبة السلطة التأديبية بصورة متزايدة على مدار القرن العشرين وهو ما أكد عليه *جيل دولوز* في مقالهِ الشهير

*هوامش على مجتمعات السيطرة * الصادر عام ١٩٩٠. *نحن نمر بأزمة في كل الأوساط الاجتماعية التي تحاصرنا* هكذا كتب *دولوز* ووضع *أشكال السيطرة السريعة للغاية ذات المظهر التحرري* محل الفضاءات المكانية السابقة لضبط النظام؛ فوضع *الشركات* المرنة والمنفتحة محل المصنع ووضع *التدريب المستمر طوال العمر* محل المدرسة. إلا أن هذا المقال ذا الرؤية الثاقبة للغاية أيضًا –والذي مرَّ عليه في تلك الأثناء ما يزيد على خمسة وعشرين عامًا- قد تم تأليفه في عهد، لم تكن صورة الإنسان الجديدة في الثقافة الرقمية وعلوم الأحياء وعلوم الأعصاب قد تشكلت فيه بعد. عندما كتب *دولوز* قائلًا: *إن الإنسان ليس في حاجة إلى الخيال العلمي لكي يتصور وجود آلية للسيطرة والتي تعلن في كل لحظة عن موقع أحد العناصر في محيط اجتماعي منفتح أو موقع حيوان في محمية طبيعية أو موقع شخص ما في إحدى الشركات (قلادة إلكترونية)* [211] فإن هذا السيناريو ما زال يتحدد عن طريق إشارة سلطوية ترد من أعلى إلى أسفل. فعلى الأرجح، لم تعد هناك حاجة في أواخر القرن العشرين لوجود سجون ومصانع بها بطاقات تسجل عدد ساعات التواجد وهدفها ووضع قواعد تنظيمية للأشخاص المنحرفين والاتكاليين. إلا أن آليات السيطرة المتحركة أيضًا –وهو ما أوضحته على سبيل المثال أجهزة التعقب وقيود القدم الإلكترونية- تثبت وجود القهر والسلطوية.

وعلى العكس من ذلك، فإن القلادة الإلكترونية الموجودة في الوقت الحاضر تعد أحد منتجات صناعة الأجهزة التي يمكن ارتداؤها؛ ومنها على سبيل المثال أساور اليد أو الساعات الذكية التي تنتجها شركة *فيتبيت*. وقد اتخذت الشركة لنفسها شعارًا على موقعها الإلكتروني: *نحن نرى أن الناس يصبحون أقرب إلى بلوغ أهدافهم عندما يكونون في حالة استمتاع ويبتسمون ويملكون زمام أمور حياتهم*. كما يصف البرنامج الجديد *فيتالتي* التابع لشركة تأمين *جنرالي* -والذي يعمل عن طريق تسجيل البيانات عبر إحدى أساور اللياقة البدنية التي تنتجها شركة *فيتبيت*- *فلسفته* بالعبارات: *إن من المهم بالنسبة لنا أن نكون شركاء لكم وأن نحمسكم على أن تحيوا حياتكم بصورة أكثر نشاطًا وأن تتناولوا طعامًا بوعيٍ أكبر. دونما أي ضغط تمامًا وببساطة؛ لأنكم تريدون هذا* [212]. أي أنه في فترةٍ التحول إلى القرن الحادي والعشرين يبدو أن الطريق من السلطة التأديبية التي كانت موجودة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى سلطة السيطرة الموجودة في القرن العشرين قد أدى إلى ظهور شكلٍ ثالث، ربما يمكن تسميته بالسلطة الوقائية أو السلطة الاستبطانية. وتهتم هذه السلطة بألا يصبح من الضروري مرة أخرى أن تتعرض أرشيفات تسجيل البيانات أو التصورات المعيارية للحياة للفرض من قبل مرجعية خارجية وإنما يتم استبطانها بصورة جماعية بالفعل. فلتنشئ

ملفًّا شخصيًّا! ولتقدم خبرًا عن المكان الذي تتواجد فيه! ولتصبح شفافًا! ولتتخلص من الأطفال ذوي الإعاقة! إنها صيغ أمر، يتأتى فهمها في الوقت الحاضر من تلقاء نفسها، وقد تحولت من كونها توجيهات لتصبح رغبات.

## فردية تنافسية:

لقد أسفر الاستعداد العام لأن تكون ظاهرًا للعيان وقابلًا لإجراء القياس الكمي في كل وقت عن ظهور أشكال تقديم صورة الذات، تستند إلى مدح المنتجات. فقد أوضح تاريخ مصطلح *الملف الشخصي* أن التسويق قد تطرق إلى نظريات تسجيل البيانات في علم البحث الجنائي؛ حيث أصبح اليوم يتم استخدام الطرق المنهجية لتحديد هوية المجرمين، والتي أعدها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي في نهاية السبعينيات، في تحديد هوية المستهلكين، إلا أن عدم تطبيق هذه الإجراءات من قبل الشركات أو الوكالات وحدها على العملاء المحتملين يعد من العلامات المميزة للثقافة الرقمية. فعلى الأرجح يوجد استعداد خاص لدى الأفراد للقيام بالتسويق الذاتي. حيث كتب *زيجمونت باومان* أن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يعتبرون *قائمين بالدعاية ومنتجات مطلوبة في الوقت نفسه* [213] مثلما يتداخل معًا من يقوم بإنشاء الملف الشخصي وموضوعه في الملف الشخصي. وحتى خمسة وعشرين عامًا مضت، كان من الممكن بالكاد أن تتواجد هذه الازدواجية. فالغالبية العظمى من البشر –كما سبق ذكره في البداية- لم يكن لديها ببساطة منصة لتقدم صورة نفسها على الملأ. كما أن أولئك الذين كانوا يريدون، على سبيل المثال، أن يقدموا أنفسهم للرأي العام باعتبارهم مبدعين أصليين لمنتجات ثقافية، كانوا يستعينون بمصادر خارجية في سبيل القيام بالدعاية لأنفسهم وللأشياء التي ينتجونها. لقد انتهى هذا الانفصال في إطار نظام الوسائط الجديد. فجميع المؤلفين وصناع الأفلام والموسيقيين تقريبًا، والذين ينشرون اليوم شيئًا ما، يؤسسون في ملفاتهم الشخصية وكالة تسويق صغيرة لذواتهم ويزودون أصدقاءهم ومتابعيهم في أسابيع تاريخ إصدار أعمالهم بمجموعة وفيرة من الإرشادات المتعلقة بمنتجاتهم. وأصبح التخلي عن هذا كله –أي الإبقاء على الانفصال بين الإبداع الأصلي والقيام بأعمال العلاقات العامة- بمثابة موقف غريب في الوقت الحاضر.

إن نفاذ الشخص إلى داخل ذاته بالاستعانة باستراتيجيات التسويق لم يعد يسفر عن حدوث شرخ في صورة الإنسان المعاصرة. وقد أصبح تحليل *جورج لوكاش* التشخيصي عن *تشيؤ* [214] الظروف الاجتماعية –والذي كان يعد محوريًّا بالنسبة للنقد الاقتصادي السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين- بمثابة أمر مبهم في ظل هذه الظروف. فحتى في الأحكام، التي أصدرتها المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية بشأن التعداد السكاني، كان

من الممكن إدراك وجود أثر للمصطلح الذي صاغه *لوكاش* وذلك بالحظر الواضح لـ*تسجيل بيانات الإنسان المتعلقة بشخصيته في مجملها بصورة جبرية [...] ومعاملته من ثمَّ كأنه شيء ما* وكذلك في التعليمات الدستورية التي تفيد بأنه *يجب أن تظل هناك *مساحة داخلية* للإنسان في سبيل تنمية شخصيته بصورة حرة ومسؤولة* [215]. ولم تعد هذه الصلة بين *تنمية الشخصية بحرية* و*المساحة الداخلية*، التي تنعم بالحماية، لها أي وجود في الثقافة الرقمية؛ فتطوير الذات أصبح بالأحرى مرتبطًا بشكلٍ مستمر بتمثيل الذات عن طريق الوسائط الإلكترونية، حيث يتم اعتبار الشخص بمثابة صورة يتم تداولها علنًا والتي يجب أن يتم التأكيد على جاذبيتها وقيمتها في عملية متواصلة.

تتمثل العلامة المميزة لهذا التصرف في البديهية التي تتضمنها أشكال التقدير والتقييم في طرق التواصل الراهنة. ففي موقع *يوتيوب*، استبطن اللاعبون الأصغر سنًّا الممارسة العملية بأن ينهوا كل مقطع فيديو، صمموه بأنفسهم، بملحوظة يقولونها للمشاهدين ومفادها: *فلتضغطوا على علامة *أعجبني** للقناة *وذلك في حالة إن كان مقطع الفيديو قد حاز على إعجابكم*. ومن المعروف أن الأمل يدفع الشخص بعد أن يقوم بنشر منشورٍ ما في وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن يراقب كل بضع دقائق الرقم المجاور لرمز القلب الرمادي أو الدائرة التي تحمل رمز إصبع الإبهام أزرق اللون، إلا أن تأثير الضرورة العامة لإجراء تقييم لا يقتصر على طرق الحديث والتصرف فحسب؛ فهذه الضرورة مدمجة بالفعل في البرامج والخدمات وذلك بوصفها جزءًا حتميًّا من التعاملات التي يتم إجراؤها. ففي تطبيق *أوبر* على سبيل المثال لا يمكن إتمام تسجيل حجز الرحلة على الإطلاق دون وضع التقييم النهائي للسائق بنظام الخمس نجوم. أي أن تقييم الشخص الآخر لم يعد يتم بقرارٍ شخصي وإنما بناءً على إعدادات الضبط التقنية الأولى.

لقد تحدث عالم الاجتماع *أوليفر ناختفي* في كتابه المؤثر والمقنع *مجتمع الهبوط* مؤخرًا عن *الفردية التنافسية* في العصر الحاضر؛ حيث * طبق الإنسان آليات السوق والمنافسة في كل مجالات المجتمع تقريبًا؛ هذه هي العلامة المميزة لوقتنا الحاضر* [216]. وتعد لحظات التقييم المستمرة في عمليات تبادل الخبرات الاجتماعية مثالًا واضحًا على ذلك. حيث إن فعاليتها تتجلى في البرامج التلفزيونية للكشف عن المواهب مثلما يحدث عند إعادة التفسير الهزلية للمخاوف من التعرض لعمليات تسجيل البيانات أيضًا. فمنذ ظهور برنامجي *الأخ الأكبر* و*نجوم البوب* في عام ٢٠٠٠ وبرنامج *ألمانيا تبحث عن نجم النجوم* في عام ٢٠٠٢، تعد القرارات الاحتفالية -والتي تستغرق وقتًا طويلًا بصورة فنية من أجل تحديد من المتسابق الذي يجب أن يغادر الحلقة- بمثابة طقس مألوف. حيث تستمتع مقدمة البرامج *هيدي

كلوم* بإرجاء هذا الاختيار في برنامجها *أفضل عارضة أزياء في ألمانيا في الفترة المقبلة* مرارًا وتكرارًا –كما هو معلوم- وذلك بالاستعانة بحيل وتفسيرات خاطئة. وتتمثل ذروة كل فقرة في البرنامج في دموع الفتيات المستبعدات من البرنامج والتي يتم تصويرها عن قرب. وهي المشاهد المبتذلة المعتاد أن ترد في نمط برامج الكشف عن المواهب. واليوم تعد هذه القرارات جزءًا لا يتجزأ من برامج تليفزيون الواقع التي لا حصر لعددها. إن الشعور بالملل من المعالجة الدرامية المتشابهة للأبد يطغى على فكرة أن إخراج هذا المشهد التنافسي ما زال ظاهرة حديثة للغاية. فحتى نهاية التسعينيات، لم يكن هناك وجود لمثل تلك المنافسات في التلفزيون. ويعد تزامن ظهورها بالضبط مع نشأة برامج المراقبة في تلفزيون الواقع من العلامات المميزة لها. إن برنامجي *البعثة الاستكشافية روبنسون* و*الأخ الأكبر* يعدان أول برنامجين تتم فيهما مراقبة مجموعة من المتسابقين بصورة متواصلة كما يتم بشكلٍ تدريجي فيهما اختيار المرشحين عن طريق تصويت لجنة التحكيم. إنه تسجيل كامل للبيانات ومنافسة داخلية، واللذان كانا في البداية صنفين مختلفين بالأساس، واندمجا في لحظة مكثفة من تاريخ التلفزيون كأنهما كانا يتبعان بعضهما بعضًا بالفعل دومًا، إلا أن تركيبتهما تلفت الانتباه بطريقة مزدوجة إلى أن منبع التهديد الذي يشعر به مجموع الناس قد تزحزح في فترة التحول إلى القرن الحادي والعشرين، فلم تعد هناك مرجعية خارجية تقوم بالمراقبة وتنشر الشعور بالخوف، كما أن المتسابقين لا يتفاعلون مع المجموعة الوفيرة من الكاميرات والميكروفونات المخفية دونما اكتراث فحسب وإنما بأكبر قدر من الثقة. أما ما يثير الشعور بالذعر فهو تصور أن يتعرض المتسابق للهزيمة في المسابقة وألا يصمد أمام التقييمات وأن يتم *استبعاده من الاختيار*. وفي هذا الصدد، تقوم برامج الكشف عن المواهب بعملية محاكاة لإجراءات التصفية التي يتم تطبيقها اليوم في مراكز تقييم الأداء في العمل.

ولذلك فإن الرغبة في القيام بالتسويق الذاتي لا تعد مجرد إحدى نتائج التقنية الجديدة للوسائط الإلكترونية فحسب. صحيح أن أشكال هذه التقنية قد عززت من هذه الرغبة إلا أن حتمية إخضاع الذات لمواقف تقييمية بصورة متواصلة قد ارتبطت في ربع القرن الأخير بأسباب اقتصادية وكذلك بالتحولات الهائلة في بنية الشركات وفي سوق العمل وهو ما حدث منذ الثمانينيات، على أقصى تقدير، في غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. لقد أخضع *أوليفر ناختفي* تراجع السير الذاتية المهنية الثابتة أمام سلسلة هشة من العقود المؤقتة والمعتمدة على حجم ما يتم أداؤه من عمل -تطبيقًا على مثال جمهورية ألمانيا الاتحادية- لتحليلٍ دقيق. وحدد في دراسته شخصية *رائد الأعمال* المتواجدة وسط *كيانٍ منظم من الشركات يشبه الشبكة ويعتمد على المشروعات* باعتبارها *مثلًا أعلى تِحتذي به الذاتية في العصر الحديث*

وهو يشبه ما فعله *نيكولاس روزه* و*أولريش بروكلينج* قبل بعض الوقت عندما حددا مصطلح *الذات رائدة الأعمال*. وفي مواقف الاختبار المتكررة بانتظام –والتي يتعرض لها موظفو المشروعات- تعد أساليب تقديم صورة للذات والتقييم من ضمن الإجراءات الأساسية. حيث كتب *ناختفي* قائلًا: *إن الرأسمالية الحديثة لا تتم بصورة جيدة إلا بمعاونة الأفراد وبمشاركتهم الطوعية*. ويجب في هذا السياق أن نفهم بدقة أن الكتب الاسترشادية الخاصة بالدعاية أصبحت تركز منذ التسعينيات على *الملفات الشخصية* لمن يبحثون عن عمل؛ وهو ما تم وصفه في الفصل الأول من الكتاب. فـ*الملف الشخصي* يعد نقطة الالتقاء *الفردية التنافسية* [217]. وبقدر ما يتم استبدال الوظائف المستقرة للموظفين بمشروعات ذات مدد محددة والتي يتم البدء فيها كل مرة من جديد، بقدر ما تزداد ضرورة وجود *ملف شخصي* يتم الاعتناء به بدقة حيث يصبح حاسمًا في أقرب مرة يتم التقدم فيها لشغل وظيفة وفي أقرب منافسة. (ففي الوقت الحاضر، يمكن في المجال الجامعي، على سبيل المثال، الشعور بوجود هذه العقلية على نطاقٍ واسع. فمنذ أن أصبح العمل في درجة الأستاذية مدى الحياة أو في درجة أستاذ مساعد لوقتٍ طويل يعتبران حالتين استثنائيتين في العمل الأكاديمي، انطلقت الطاقة الهائلة لمن يعملون لفترات مؤقتة في بذلهم مجهودًا كبيرًا من أجل إضفاء صبغة مثالية على *ملفاتهم الشخصية بوصفهم باحثين* وذلك عندما يقدمون أي طلبات عمل أو طلبات توظيف. إن تسجيل بيانات ما يتم أداؤه من عمل –وهو ما كان يعد بالنسبة للجيل الأكاديمي قبل ذلك بمثابة أمر مؤذٍ ومزعج يتحقق بصورة سيئة أكثر من كونها محققة– يعد الشغل الشاغل لمن يتم تقييمهم وكتابة تقارير عنهم بصورة مستمرة. ويجب أن يحظى التأثير الجذاب لـ*الملف الشخصي* –لأسباب استراتيجية جيدة متعلقة بالمسار المهني- باهتمام يكاد يزيد على الاهتمام بأي أعمال يصورها الملف الشخصي).

## إمكانية التحكم في الذات في الثقافة الرقمية:

أي أن آليات الاستبطان تنتشر في كل مكان، يُثبِّت فيه الناس تصوراتٍ معيارية لحياتهم عن طريق قيامهم بالتتبع الذاتي ويقومون من تلقاء أنفسهم بعمليات تسجيل خارجية عن طريق الاعتناء بـ*ملفاتهم الشخصية*. يمكن لهذه الإجراءات أن تعزز من استقلالية الفرد؛ حيث إنها تحرره من أي قوى وسيطة. إلا أنها تساهم، من ناحية أخرى، في تنفيذ الإجراءات التنظيمية على الفرد بتعجل. هناك مجموعتان من التصورات تعتبران مفيدتين في المقام الأول في هذا التنفيذ للإجراءات التنظيمية وهما المجموعتان اللتان تتحركان على العتبة الفاصلة بين الحاضر والماضي؛ ألا وهما *المخاطرة* و*الوقاية*. إن السبب في أن الكثير جدًّا من الناس يرتدون في الوقت الحاضر أسورة

لياقة بدنية أو يختبرون ذبذبات أجسادهم بالاستعانة بالهاتف الذكي أو يقومون بالتأمين على الحياة *المستند إلى سلوكياتهم* أو يأمرون بتحليل الجينات الخاصة بهم لمعرفة هل هناك أمراض وراثية محتملة، يتمثل في السعي إلى خفض المخاطر الصحية عن طريق الوقاية. وفي الوقت الحاضر، أصبح هناك توافق اجتماعي بشأن الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير وقائية تتعلق بالأمن والحالة الصحية الجيدة. وهذا يتعارض بصورة ملحوظة مع التقبل المتزايد دائمًا لوجود بعض الانحرافات في المظهر الجمالي، فلم تعد الأنظار تلتفت لمن يذهب إلى المكتب بقصة شعر *موهوك* حمراء اللون أو بجسد عليه وشوم، لكن القيام بنزهة بالدراجة دون ارتداء خوذة أو استهلاك السجائر بانتظام أو عدم الاكتراث بالوقاية من مرض سرطان الأمعاء في عمر الخامسة والأربعين يدفع الناس المتواجدين في البيئة المحيطة إلى هز رؤوسهم في استنكار ويثير انتقادهم الصريح، وربما كان هذا سيثير قبل ربع قرن أصداء معاكسة لذلك.

تندرج ضمن العلوم الرائدة للمعرفة الوقائية في العلوم الإنسانية على وجه التحديد تلك العلوم التي تلعب دورًا ما في سياق تاريخ نظريات القياس. حيث كتب *هوجو مونستربرج* في مطلع القرن العشرين أن فكرة *الوقاية* تعد فكرة محورية بالنسبة لعلم النفس التقني؛ فقد ورد في المحاضرة الافتتاحية لـ*جون واطسون* التي ألقاها عام ١٩٢٥: *إن مهمة علم النفس السلوكي تتمثل في القدرة على التنبؤ بالسلوك والتحكم فيه*. وأضاف أن هذا الأمر يتعلق بالاستعانة بالتجارب في التكهن مع الأشخاص الخاضعين للتجربة بشأن *أي رد فعل سوف يطرأ على أي مؤثر موجود*؛ إنه تحليل عملت سبرانية *نوربرت فينر* على صقله منذ بداية الأربعينيات –وذلك بالاتحاد المنتظم مع علم النفس السلوكي- ووضعه في خدمة الجيش الأمريكي. كما أن بدايات عملية معالجة البيانات الإلكترونية في علم البحث الجنائي كانت متواجدة في إطار الوقاية؛ فقد وصف *هورست هيرولد* *منع الجريمة* في عام ١٩٦٨ بالفعل بأنها *أهم شكل من أشكال مكافحة الجريمة حقًّا ولكنها تعد اليوم أكثر أشكالها تعرضًا للإهمال* وكان من المفترض أن تهدف *عملية معالجة البيانات* التي كان ينشدها *والتي لم تكن تقوم بعملية التنقيب والمقارنة فحسب وإنما البحث أيضًا* في المقام الأول إلى المنع المنهجي لارتكاب جرائم في المستقبل [218].

كانت هذه الأشكال السبرانية والشرطية للوقاية معروفة في الثقافة الرقمية في إطار الكلمات الرئيسة *تنميط مصغر* و*تحليلات تنبؤية*. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المعالجة والتقييم الشديد لأكبر كميات من البيانات إلكترونيًّا أن تتيح التنبؤ بطريقة موثوق بها بالجرائم التي تقع في الأحياء المتأزمة أو في داخل إحدى التجمعات السكانية المشتبه بها وكذلك أن يرتب

التدابير الوقائية مثل درجة الحماية الشرطية العالية وعمليات البحث الجنائي ذات الأهداف المحددة. وفي هذا الصدد، تفيد المعرفة الوقائية في التحكم في الأفراد والسيطرة عليهم عن طريق سلطات عليا وهو ما احتاط له *مونستربرج* و*واطسون* و*هيرولد*. غير أن استخدام الأفراد لهذه التدابير الوقائية على وجه التحديد طواعية، من أجل التحكم في ذواتهم والسيطرة عليها، يعد أمرًا محوريًّا للوضع الراهن للذاتية. حيث انعكس *التنميط العنصري* الذي تجريه الشرطة في محطات القطار ووسائل المواصلات العامة –والذي يخضع الأشخاص ذوو السمات العرقية المحددة لمراقبة مستمرة وذلك بناءً على الشك التنبؤي- في الملفات الشخصية التي أنشأها أصحاب شبكة *لينكد إن* لأنفسهم وفي جهاز الإرسال الذي يعمل بنظام *جي بي إس* ويتم تثبيته في قدم *من يمثل خطورة ما* وفي أساور اللياقة البدنية التي يرتديها من يقومون بالتتبع الذاتي. أي أن ذلك *التأثير المتبادل بين تقنيات السلطة وتقنيات الذات* -والذي أبرزه *ميشيل فوكو* في تأملاته الفكرية عن فن الحكم- يتمتع بحضورٍ خاص في الثقافة الرقمية. حيث كتب *فوكو* قائلًا: *يمكن في رأيي أن نطلق على نقطة الاتصال، التي يرتبط فيها شكل توجيه الأفراد عن طريق آخرين بطريقة إدارتهم لذواتهم، اسم الحكم*. وهو ما يعني بالنسبة لـ*الحكوماتية* في العصر الحاضر ما قاله *توماس ليمكه*: *إن الحكم لا يشير بالدرجة الأولى إلى قهر الذاتية وإنما إلى إنتاجها (الذاتي) في المقام الأول أو بشكلٍ أدق إلى اختراع ودعم تقنيات ذاتية يمكن أن تقترن بأهداف الحكم* [219].

إن الملفات الشخصية وخدمات تحديد المكان تقنيًّا والممارسات العملية لقياسات الجسم تعد عناصر نموذجية لهذا الدعم للتقنيات الذاتية. فهي تعمل على استقرار وضع سياسي، انتقلت إليه –وفقًا لمعايير *أورويل* وقرائه في السبعينيات والثمانينيات- إجراءات شمولية لتسجيل البيانات. إلا أنه وضع قد أصبح أكثر تعقيدًا بكثير؛ فما زال من الممكن أن نجد مكانًا خارجًا عن نطاقه والذي يعد موقعًا صريحًا لممارسة النقد. إن العزاء –أو التناقض- الذي قدمته رواية *١٩٨٤* يتمثل في أنها سمحت بوجود خط فاصل واضح بين الاستبداد والحرية وبين الكذب والحقيقة وذلك سواءً انطلاقًا من الأشخاص الذين ظهروا في الرواية أو من منظور الحكي التقليدي، فالراوي من الخارج يصف البنى التحتية لسلطة الدولة من مسافة بعيدة ولا ينسحب إلى داخل متاهتها ولا يقيم ملاذًا للعقل والنقد إلا عن طريق هذا التوجه. وعلاوةً على ذلك، فإن طبقة البروليتاريا، التي ليس لها حقوق وليس عليها واجبات والتي تشكل خمسًا وثمانين بالمئة من الشعب في دولة *أوشينيا*، تُبيِّن أن الجانب الأكبر من الناس في رواية *١٩٨٤* –وهو ما ينساه الناس ببساطة- قد خرجت عن قبضة أي سيطرة؛ حتى إن مساكنهم لم يكن بها أي شاشات عرض.

فديستوبيا *أورويل* قد أقرت لهؤلاء الأشخاص عديمي الأهمية بالحصول على البقية المتبقية من الإنسانية التي تمنحهم قدرًا من الشجاعة: *لقد ظل البروليتاريون يتمتعون بالإنسانية [...] إذا كان ثمَّة أمل، فإنه كان معقودًا على البروليتاريين* [220]. كيف حال هذه الأماكن والتجمعات في الثقافة الرقمية في العصر الحاضر؟ من الجلي أن تحديد مواضع ملاذات الثقافة الرقمية –التي هيأت تصورًا مستقبليًّا مفزعًا ذا تأثير قوي مثل التأثير القوي لرواية *جورج أورويل*- وكذلك إضفاء صفة شخصية عليها يعدان اليوم أمرين أقل وضوحًا. فمن ناحية تقنية الوسائط الإلكترونية، اختفى الجانب الآخر لتسجيل البيانات بالقدر الذي تزداد به الرغبة العامة في تجميع بيانات الذات. كما أن فئة *الطبقة* أصبحت تلعب دورًا متواضعًا في المناقشات السياسية الاجتماعية والسياسية الاقتصادية منذ عام ١٩٨٩ على أقصى تقدير؛ لأن الخطابات المهمة، التي تدور عن استعداد الفرد لأداء الأعمال وعن *حماسه* و*شغفه* بتنفيذ سيرته الذاتية الناجحة والواضحة أمام الجميع، قد قللت الاهتمام بالتشكيل الطبقي والتضامن الطبقي [221]. إن دولة المراقبة الاستبدادية، التي رأى الكثير من الناس قبل خمسة وثلاثين عامًا أنها مقبلة على التحقق في جمهورية ألمانيا الاتحادية، لم تنشأ. إلا أن وضع النقد في موضع معين وتحديد هدف ما لهذا النقد قد أصبحا بلا شك أمرين عسيرين في ظل *الحداثة السائلة*. لقد ارتكب مناهضو التعدادين السكانيين -اللذين كان من المزمع إجراؤهما في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧- اعتداءات على مكاتب تسجيل السكان والتي رجحوا أن استبيانات حصر البيانات كانت موجودة فيها، لكن ليس من الممكن قصف وسيط تخزين البيانات *كلاود* بالقنابل.
ما هي القوى التي حرصت في مطلع القرن العشرين على عملية الاستبطان هذه والخاصة بتلك العمليات التنظيمية؟ عندما رسم *ميشيل فوكو* في مطلع الثمانينيات الخطوط العريضة لمصطلح *الحكوماتية* متأثرًا بـ*السياسات الاقتصادية الجديدة* لـ*ريجان* و*تاتشر*، بدأ تصوران مبدئيان يترسخان في العالم الغربي ويتقاربان بعضهما من بعض وهما التصوران اللذان يشكلان صورة الإنسان ويرتبطان اليوم بعضهما ببعض ارتباطًا لا مفر منه. ينحدر أحد هذين التصورين من مجال الاقتصاد السياسي؛ بينما ينحدر التصور الآخر من مجال تقنية الوسائط الإلكترونية. فقد أدى التحرر الاقتصادي الجديد -والذي دمج أيضًا في ما سبق قطاعات بعيدة عن السوق، ومنها على سبيل المثال الجانب الاجتماعي في منطق الجانب الاقتصادي- إلى الحد من إدارة المنافسة وأوجد خطابًا بلاغيًّا خاصًّا بالأداء ومنطلقًا من دوافع داخلية كامنة وحرص في دول مثل إنجلترا، وبعدها بقليل ألمانيا، على تقليص ما يسمى بدولة الرفاهية. إن قصة نجاح الثقافة الرقمية في شمال *كاليفورنيا* ترى بدورها –حسبما أظهر *فريد تيرنر*- في استخدام أجهزة الكمبيوتر

الشخصية وفي الاندماج في *المجتمعات الافتراضية* أحد دعائم الاستقلالية الشخصية وتمكين الذات. أي أن هناك جانبين مختلفين كانا يمنحان الفرد في أواخر القرن العشرين القوة ليتحرر من قيود مؤسسات الدولة؛ فالعقلية الاقتصادية الجديدة وكذلك الفضاءات المثالية الإلكترونية يعولان على التحكم في الذات بدلًا من التحكم في الآخرين وعلى المنافسة الحرة بدلًا من القواعد المبالغ فيها والتي تضعها الدولة. كما أن المفردات اللغوية، التي وردت في البداية قرابة عام ١٩٦٨ من جانبٍ سياسي يساري –ومنها *المسؤولية الذاتية* و*تقرير المصير* و*التدرجات الهرمية السطحية*- قد تأقلمت في الشركات، التي تقدم الخدمات الخاصة بشبكة الإنترنت أو شركات بدء التشغيل والمتعلقة بشبكة الإنترنت منذ منتصف التسعينيات على نظريات الاقتصاد الجديد، أما اليوم فيكاد يكون من الصعب ملاحظة حالات التصدع الناتجة عن هذا الاندماج، حيث دخل اقتصاد السوق والالتزام النقدي والسعي لتحقيق ربح والأخلاقيات المثالية في تحالفٍ مثير للإعجاب. وتمثلت أيقونة هذا التحالف في *رائد الأعمال في شبكات التواصل الاجتماعي* والذي ينضوي اسمه بالفعل على الربط بين الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي. وتتحقق ممارسته العملية في *الاقتصاد التشاركي* والذي تحولت فيه المجالات الحياتية الأخيرة على الأرجح –بعد خروجها عن نطاق الحافز الباعث على تحقيق الربح ومنها على سبيل المثال السرير الخاص بالفرد ودولاب الملابس الخاص بالفرد والمقعد المجاور للسائق في السيارة الخاصة بالفرد- لتصبح مصدرًا للدخل يدر ربحًا. [222]

وفي أحد أشهر الأفلام الدعائية القصيرة في التاريخ، والذي أذيع للمرة الأولى في يوم الثاني والعشرين من يناير عام ١٩٨٤ أثناء إقامة المباراة النهائية في دوري كرة القدم الأمريكية، عرضت شركة *آبل* على الجمهور جهاز كمبيوتر *ماكنتوش* الجديد الخاص بها. حيث عرض هذا الفيلم الدعائي القصير عالم رواية *أورويل*؛ فظهرت حشود من أعضاء الحزب ذوي الجسد الهزيل والذين يرتدون زيًّا موحدًا في الطريق، الذي أحاطت به شاشات العرض، وهم متجهون لسماع خطاب *الأخ الأكبر*. ودوَّت العبارات المنبعثة من شاشة عرض الفيديو الضخمة قائلةً: *إن توحيد أفكارنا يعد سلاحًا أقوى من أي أسطول أو جيش على سطح الأرض*. وأخذت الكاميرات تتحرك متجهة إلى سيدة شابة ترتدي سروالًا رياضيًّا أحمر اللون –وهي بقعة اللون الوحيدة في الفيلم- والتي توجهت نحو شاشة العرض وهي تحمل مطرقة في يدها، بينما يتعقبها بلطجية الشرطة السرية. وبمجرد أن ينتهي *الأخ الأكبر* من إلقاء خطابه، تقذف السيدة بالمطرقة في اتجاه الشاشة وتجعلها تنفجر. وأعلن أحد المتحدثين عن الجمل التي تم عرضها على شاشة العرض في الوقت نفسه: *في الرابع والعشرين من يناير عام ١٩٨٤ سوف تقدم شركة *آبل*

جهاز كمبيوتر *ماكنتوش*. وسوف ترون لماذا لن يكون العام ١٩٨٤ مثل رواية *١٩٨٤**. ومن منظور الثقافة الرقمية اليوم –أي بعد قرابة ثلاثين عامًا- أصبح النقاش يدور حول هل تحقق هذا الاختلاف حقًّا؟ ففي كل بقعة من العالم ذي الصبغة الغربية، ينظر الناس إلى نفس الشاشات ذات الإطار الفضي الرمادي ويتتبعون نفس الخطوط المتشابكة التي تقدم الجوانب الخاصة بالأفراد، حيث يتولون بأنفسهم القيام بعمليات وضع القواعد التنظيمية لأنفسهم وينفذونها بذلك بطريقة لم يكن من الممكن التنبؤ بفعاليتها المؤقتة. إن الوعد بتنمية ذواتنا يعد سلاحًا أقوى من أي توحيد للأفكار.

209 Ploetz (1895) S. 144.
210 Binding /Hoche (1920), S. 55, S. 51.
211 Deleuze (1990 /1993), S. 55, S. 257, S. 261.
212 fitbit.com /at /about, facebook.com /generali.badhomburg /posts /1171630396222749.
213 Baumann /Lyon (2013), S. 47.
214 Lukács, Georg (1923 /1968), S. 257.
215 وهو ما حدث في حكم المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية بشأن إجراء تعداد سكاني جزئي في عام ١٩٦٩. telemedicus.info /urteile /Allgemeines-Persoenlichkeitsrecht /420BverfG-AZ-1-BvL-1963-Mikrozensus.html.
216 Nachtwey (2016), S. 108, S. 11.
217 نفس المرجع السابق، ص ٨٤، ٨٦، ٧٨، ١٠٨.
218 Münsterberg (1914 /1920), S. 441; Watson (1925 /1930), S. 33. وللاطلاع على السبرانية انظر: Wiener (1943 /2002) وHerold (1968), S. 253, S. 254. كما تم التأكيد في المرجع الأساسي لـ*بورهوس فريدريك سكينر* وهو كتاب „المذهب السلوكي* على أهمية „التنبؤ* بالنسبة للعلم الذي أصبح يتمتع بالتأثير عن طريق „سكينر*. انظر: Skinner (1974 /1978), S. 16 /17.
219 Focault (1993), S. 203. وقد تم نقل الاستشهادات عن الترجمة التي قام بها Bröckling /Krasmann /Lemke (2000), S. 29.
220 Orwell (1949 /2011), S. 201, S. 264.
221 إن النجاح الكبير لكتاب *العودة إلى ريمس* -والذي يحكي فيه عالم الاجتماع *ديديه إيريبون* عن إنكاره طوال حياته أن أصوله ترجع إلى أسرة تنتمي لطبقة العمال ويربط هذا الصمت النموذجي مع انعكاسها على مكانة *الطبقة* في السياسة في الوقت الحاضر- يشير بالطبع إلى أن الاهتمام بهذه الفئة المُهمَلة قد ازداد مرة أخرى. انظر: Eribon (2009 /2016).
222 أي أنه إذا كان من الخصائص المميزة للثقافة الرقمية أن موضع النقد في مجتمع ما قد أصبح إشكاليًّا بسبب وجود أشخاص متشابكين معًا ويسجلون بياناتهم بأنفسهم ويقومون بعمليات تنظيم لذواتهم، فإن السؤال يطرح فسه إلى أي مدى ارتبطت التطورات السياسية في السنوات الماضية بأشكال التقنية الجديدة للوسائط الإلكترونية؟ وما مدي مساهمة وضع رأي عام ما –والذي يمكن أن يصل فيه أي ادعاء وأي معلومة يرسلها مرسل ما إلى المرسل إليهم دون الخضوع لرقابة المؤسسات المترابطة- في ارتفاع مقدار الشعبوية؟ مثلما بحث *والتر بنيامين* في مقاله *العمل الفني في عصر إمكانية إعادة إنتاجه تقنيًّا* العلاقة بين الفاشية والوسائط الحديثة، ومنها على سبيل المثال الفيلم والصور الفوتوغرافية، فربما يكون من الضروري الربط بين رئاسة *دونالد ترامب* والمعارك الانتخابية للأحزاب الشعبوية الجديدة وبين تأثير طرق التواصل والتمثيل في الوقت الحاضر. إلا أن هذا يتطلب تحليلًا مستقلًّا بذاته.

# Verwendete Literatur


Ackermann, Judith (2014), Location Based Mobile Gaming in der Stadt – Spielerische Eroberung des urbanen Raums und Hybrid Reality Theatre, in: Bächle, Thomas Christian/Thimm, Caja (Hg.), Mobile Medien – Mobiles Leben. Neue Technologien, Mobilität und die mediastisierte Gesellschaft, Bonn, S. 143-167

Aly, Götz (1987), Die restlose Erfassung im Nationalsozialismus; in: Anonym (Hg.), Volkszählungs-Boykott. Bilder, Plakate, Flugschriften, Kassel, S. 12-16

Aly, Götz/Roth, Karl Heinz (1984), Die restlose Erfassung. Volkszählen, Identifizieren, Aussondern im Nationalsozialismus. Berlin Anonym (1984), Art. „Tätowierungen*; in: Kriminalistik Lexikon. Heidelberg, S. 221

Anonym (1987a), Datenschrott für eine Milliarde?; in: Der Spiegel 12, S. 30-53

Anonym (1987b), Teufel an der Wand; in: Der Spiegel 16, S. 46-51

Anonym (2012), The Mystery of Aurora Suspect's Missing Facebook Account, cnet.com/news/the-mytery-of-aurora-suspects-missing-/facebook-account

Apprich, Clemens (2015), Vernetzt. Zur Entstehung der Netzwerkgesellschaft. Bielefeld

Ault, Richard jr./Reese, James (1980), A Psychological Assessment of Crime. Profiling; in: FBI Law Enforcement Bulletin Jg. 49, S. 22-25

Barlow, John Perry (1996), Declaration of the Independence of Cyberspace, eff.org/de/cyberspace-independence

Bartsch, Karl (1922/1926), Das psychologische Profil und seine Auswertung für die Heilpädagogik. Ein Beitrag zur Erforschung der psychischen Funktionen des normalen und anormanlen Kindes, Halle a. S., 2. Auflage Baumann, Zygmunt/Lyon, David (2013), Daten, Drohnen, Disziplin. Ein Gespräch über flüchtige Überwachung. Berlin

Bélanger, Richard u.a. (2011) U-Shaped Association Between Intensity of Internet Use and Adolescent Health; in: Perdiatrics Jg. 127, S. 330-335

Bergmann, Sven (2007) , Die elektronische Fußfessel. Eine kritische Betrachtung über eine nicht mehr ganz so neue Straftechnik; in:

Forum Strafvollzug Jg. 56, S. 262-266
Bernett, Brigitte (2009), Der Fall der psychologischen Formulars; in: Zum Fall machen , zum Fall werden: Wissensproduktion und Patientenerfahrung in Medizin und Psychiatrie des 19. und 20. Jahrhunderts. Frankfurt am Main. S. 62-91
Bertillon, Alphonse (1890), Das anthropometrische Signalement. Neue Methoden zu Identitäts-Feststellungen. Berlin
Bertillon, Alphonse (1895), Die Gerichtliche Photographie. Mit einem Anhange über die anthropometrische Classification und .Identificirung. Halle a. S
Beukers, John (1995), The Unfolding Future of the Global Navigation Satellite Sytem. Part I. From the Past to the Present; in: GPS Solutions Jg. I, S. 23-27
Binding, Karl/Hoche, Alfred (1920), Die Freigabe der Vernichtung unwerten Lebens: Ihr Mass und ihre Form. Leipzig
Bölsche, Jochen (1979/1983), Der Weg in den Überwachungsstaat. .Reinbek bei Hamburg
Boltanski, Luc (2012/2015), Rätsel und Komplotte. Kriminalliteratur, Paranoia, moderne Gesellschaft. Frankfurt am Main
Boltanski, Luc/ Chiapello, Ève (1999/2006), Der neue Geist des Kapitalismus.Konstanz
Boyd, Danah (2004), Friendster ans Publicily Articulated Social Networks, danah.org/papers/CHI2004Friendster.PDF
Boyd, Danah/Donath, Judith (2004), Public Displays od Connection; in: BT Techmology Journal Jg. 22, S. 71-82
Boyd, Danah/Heer, Jeffrey (2006), Profiles as Conversation: Networkes Identity Performance on Friendster, danah/org/papers/HICSS2006.PDF
Brauneisen, Achim (2011), Die elektronische Überwachung des Aufenthaltsortes als neues Instrument der Führungsaufsicht; in: Strafverteidiger Jg. 31 S. 311-316
Bröckling, Ulrich (2004), Prävention; in : Ders./Krasmann, Susanne/Lemke, Thomas, Glossar der Gegenwart. Frankfurt am Main, S. 210-215
Bröckling, Ulrich (2007), Das unternehmerische Selbst. Soziologie einer Subjektivierungsform. Frankfurt am Main
Bröckling, Ulrich/Krasmann, Susanne/Lemke, Thomas (2000),

Gouvernementalität, Neoliberalismus und Selbsttechnologien. Eine Einleitung; in: dies. (Hg.), Gouvernementalität der Gegenwart. Studien zur Ökonomisierung des Sozialen. Farnkfurt am Main, S. 7-40

Brunton, Finn/Nissenbaum, Helen (2015), Obfuscation. A User's Guide for Privacy and Protest. Cambridge/London

Brussel, James (1968/1971), Das ungezähmte Böse. Die berühmtesten Fälle des Sherlock Holmes unter den Psychiatern. Bern

Burnett, John/Bush, Alan (1986), Profiling the Yuppies; in: Journal of Advertising Research Jg. 26, S. 27-35

Buschauer, Regine/Willis, Katharine (2014), Locative Media. Medialität und Räumlichkeit – Multidisziplinäre Perspektiven zur Verortung der Medien. Bielefeld

Buschauer, Regine (2014), (Very) Nervous Systems. Big Mobile Data; in: Reichert, Ràmon (Hg.), Big Data. Analysen zum digitalen Wandel von Wissen, Macht und Ökonomie. Bielefeld, S. 405-436

Chun, Wendy Hui Kyong(2006), Control and Freedom. Power and Paranoia in the age of Fiber Optics. Cambridge/London

Crawford, Kate (2014), When Fitbit is the Expert Witness, the atlantic.com/technology/archive/2014/11/when-fitbit-is-the-expert-/witness/382936

Crawford, Kate/Lingel, Jesse/Karppi, Tero (2015), Our Metrics Ourselves: A Hundred Years of Self-Tracking From the Weight Scale to the Wrist Wearable Device; in: European Journal of Cultural Studies Jg. 18, S. 479-496

Crawford, Leslie (1996), Geek Love; in: San Francisco Focus, Oktober, S. 20

Dahs, Hans (1999), Im Banne der elektronischen Fußfessel; in: Neue juristische Wochenschrift Jg. 52, S. 3469-3471

Dao, Diep/Rizos, Chris/Wang, Jinling (2002), Location-based Services: Technical and Business Issues; in: GPS Solutions Jg. 6, S. 169-178

*Datenschutz-Grundverordnung* (2016), datenschutz-grundverordnung.eu/wp-content/uploads/2016/05/CELEX_32016R0679_DE_TXT.PDF

Deleuze, Gilles (1990/1993), Postkriptum über die Kontrollgesellschaften; in: Ders., Unterhandlungen. 1972-1990.

Frankfurt am Main, S. 254-262
Döblin, Alfred (1911/2013), Die Ermordung einer Butterblume; in: Ders. Die Ermordung einer Butterblume. Gesammelte Erzählungen. Frankfurt am Main, S. 59-71
Doering, R. D. (1974), Vehicle Locator Feasiblity Study. Final Report Submitted to Governor's Conference on Criminal Justice. Florida
Donath, Julius (1918), Über Arithmomanie; in: Zeitschrift für die gesamte Neurologie und Psychiatrie Jg. 43, S. 56-64
Doyle, Arthur Conan (1904/1985), Die Abtei-Schule; in: Ders., Die Rückkehr des Sherlock Holmes. Zürich, S. 125-163
Duve, Freimut (1983), Katalysator gegn den Orwell-Staat; in: Taeger, Jürgen, Die Volkszählung. Reinbek bei Hamburg, S. 25-30
Duytschaever, John (1973), Eine Pionierleistung des Expressionismus. Alfred Döblins Erzählung *Die Ermordung einer Butterblume*; in: Amsterdamer Beiträge zur neueren Germanistik Bd. 2, S. 27-43
Eggers, Dave (2014), Der Circle. Köln
Eribon, Didier (2009/2016), Rückkehr nach Reims. Berlin
Ernst, D. (1978), NAVSTAR/GPS (Global Positioning System) und elektronische Störmaßnahmen; in: Ortung und Navigation, S. 409-426
Ewald, François (1986/1993), Der Vorsorgestaat. Frankfurt am Main
Eylert, Bernd (1982), Standortbestimmung von Einsatzfahrzeugen; in: Die Polizei Jg. 73, S. B13-B19
Feltes, Thomas (1988), Kriminalität und soziale Kontrolle im 21. Jahrhundert. Ein futuristisches Szenario vor dem Hintergrund aktueller Entwicklungen; in: Bewährungshilfe Jg. 35, S. 90-102
Fogy, W. (1978), Positionbestimmung von Einsatzfahrzeugen im urbanen Gelände; in: Ortung und Navigation, S. 500-519
Folkers, Andreas/Lemke, Thomas (Hg.) (2014), Biopolitik. Ein Reader. Frankfurt am Main
Foucault, Michel (1982/2005), Subjekt und Macht; in: Ders. Dits et Ecrits. Schriften. Vierter Band. Frankfurt am Main. S. 269-294
Foucault, Michel (1993), About the Beginning of the Hermeneutics of the Self; in: Political Theory Jg. 21, S. 198-227
Fox, Richard (1987), Dr. Schwirtgebel's Machine Revisited: Electronic Monitoring of Offenders; in: Australian and New Zealand Journal of Criminology Jg. 20, S. 131-147

Freiesleben, H. C. (1978), Das Satelliten-System NAVSTAR/GPS; in: Ortung und Navigation, S. 63-79
Freud, Sigmund (1894/1952), Die Abwehr-Neuropsychosen; in: Ders., Gesammelte Werke chronologisch geordnet, I. Band, Werke aus den Jahren 1892-1899. London, S. 379-403
Frith, Jordan (2015), Smartphones as Locative Media. Cambridge/Malden
Galloway, Alexander (2012), The Interface Effect. Cambridge/Malden
Galton, Francis (1883), Inquiries into Human Faculty. London
.Giese, Fritz (1923), Psychotechnisches Praktikum, Halle a. S
Ginzburg, Carlo (1979/1988), Spurensicherung. Der Jäger entziffert die Fährte, Sherlock Holmes nimmt die Lupe, Freud liest Morelli – die Wissenschaft auf der Suche nach sich selbst; in: Ders., Suprensicherungen. Über verborgene Geschichte, Kunst und soziales Gedächtnis. München, S. 78-125
Gold, Louis (1962), The Psychiatric Profile of the Firesetter; in: Journal of Forensic Sciences Jg. 7, S. 404-417
Gould, Stephan Jay (1981/1994), Der falsch vermessene Mensch. Frankfurt am Main
Grassegger, Hannes/Krogerus, Mikael (2016), „Ich habe nur gezeigt, dass es die Bombe gibt*, dasmagazin.ch/2016/1203/ich-habe-nur-gezeigt-dass-es-die-bombe-gibt Griesinger, Wilhelm (1868/69), Über einen wenig bekannten psychopathischen Zustand, in: Archiv für Psychiatrie und Nerven krankheiten Jg. 1, S. 626-635 u. 753-754
Gross, Hans (1893/1914), Handbuch für Untersuchungsrichter als System der Kriminalistik. Sechste, umgearbeitete Auflage. München .u.a
Hall, John (1985), Electronic Tracking Devices. Following the Fourth Amendment; in: FBI Law Enforcement Journal. Jg. 54, Heft 2, S. 26-31, und Heft 3, S. 26-31
Hansen, G. R./Leflang, W.G. (1979), Application of Automatic Vehicle Location in Law Enforcement. An introductory Planing Guide. .Washington, D.C
Herold, Horst (1968), Orgamisatorische Grundzüge der elektronischen Datenverarbeitung der Polizei. Versuch eines Zukunftsmodells; in: Taschenbuch für Kriminalisten Bd. 18, S. 240-254

Herold, Horst (1985), „Rasterfahndung* - eine computergestützte Fahndungsform der Polizei; in: Recht und Politik Jg. 21, S. 84-97
Hess, Volker (2010), Formalisierte Beobachtung. Die Genese der modernen Krankenakte am Beispiel der Berliner und Pariser Medizin; in: Medizinhistorisches Journal Jg. 45, S. 293-340
Hubert, Eva (1983), Politiker fragen – Bürger antworten nicht! Die Boykottbewegung gegen die Volkszählung ; in: Taeger, Jürgen, Die Volkszählung. Reinbek bei Hamburg, S. 254-266
Illouz, Eva (2011), Warum Liebe weh tut. Eine soziologische Erklärung. Frankfurt am Main
*Institute of Public Administration* (1968), Public Urban Locator Service (PULSE) – Background and Conference Proceedings. Springfield Ipektschi, Ali-Reza (1983), Ärztliche Aufzeichnungen über Patienten im Allgemeinen Krankenhaus in Hamburg in der Zeit von 1823-1888. Diss. Hamburg Jacobson, Len (1995), GPS – The World's New Utility; in: GPS Solutions Jg. 1, S. 81
Jahrreiß, Walter (1926), Über Zwangsvorstellungen im Verlauf der Schizophrenie; in: Archiv für Psychiatrie und NervenkrankheitenJg. 77, S. 740-788
Joachim, Georg (1892), Ueber Zwangsvorstellungen. Diss. Berlin
Johnson, Carrie (2012), FBI Still Struggling with Supreme Court's GPS Ruling, npr.org/2012/03/21149011887/fbi-still-struggling-with-supremecourts-gps-ruling Jolin, Annette/Rogers, Robert (1990), Elektronisch überwachter Hausarrest: Darstellung einer Strafvollzugsalternative in den Vereinigten Staaten; in: Monatsschrift für Kriminologie und Strafrechtreform Jg. 73, S. 201-209
Kirkpatrick, David (2010), The Facebook Effect. New York
Kittler, Friedrich (1986), Grammophon Film Typewriter. Berlin
Kob, Janpeter u.a. (1973), Profil der Benutzer öffentlicher Bibliotheken. Berlin
Köhntopp, Kristian (2016), Ingress – die Kunst, Umwege zu gehen, doc.google.com/document/d/18wdwC7VU_T_jBmodnUamWFI9LwRmdP38AO17Zp58TE0/edit?pli=I Koppenstedt, Franz (1983), Keine unzumutbaren Fragen bei der Volkszählung; in: Frankfurter Allgemeine Zeitung 12. 4., S. 7
Kosinski, Michal u.a. (2011), Our Twitter Profiles, Our Selves: Predicting Personality with Twitter, https://www.cl.cam.ac.uk/~dq209/publications/quercia11twitter.pdf
Kosinski, Michal/Stilwell, David/Graepel, Thore (2013), Private Traits and Attributes are

Predictable from Digital Records of Human Behavior; in: Proceedings of the National Academy of Sciences Jg. 110, S. 5802-5805

Krafft-Ebing (1867), Richard, Beiträge zur Erkennung und richtigen forensichen Beurtheilung krankhafter Gemütszustände füe Aertze, Richter und Vertheidiger. Erlangen Krause, Marcus (2008), Einleitung Sektion 5: Messen; in: Ders. u.a. (Hg.), Menschenversuche. Eine Anthologie 1750-2000. Frankfurt am Main, S. 355-390

Krüger (1978), Zweckmäßiger Einsatz und Betrieb von Radaranlagen für Satelliten-Navigation; in: Ortung und Navigation, S. 105-120

Kunze, Torsten (2008), Die elektronishe Fußfessel in Hessen. Eine positive Betrachtung über Haftvermeidung mit Hilfe zur Selbsthilfe; in: Forum Strafvollzug Jg. 57, S. 33-35

Kurella, Hans (1892), Cesare Lombroso und die Naturgeschichte des Verbrechers. Hamburg

Lachapelle, Gerard/Wang, Jingling (2002), Letter from the Guest Editors: The GPS Wireless Special Issue; in: GPS Solutions Jg. 6, S. 137

Larkin, Paul (2013), The Fourth Amendment and New Technology; in: Legal Memorandum Jg. 102, S. 1-9

Lavater, Johann Caspar (1772/1991), Von der Physiognomik. Frankfurt am Main

Lavrakas, John/Marshall, Glenn (1995), Where is it and Where is it going? A Comprehensive Look at GPS Asset Location; in: GPS Solution Jg. 1, S. 13-22

Ledebur, Sophie (2011), Schreiben und Beschreiben. Zur epistemischen Funktion von psychiatrischen Krankenakten, ihrer Archivierung und deren Übersetzung in Fallgeschichten; in: Berichte zur Wissenschaftegeschichte Jg. 34, S. 102-124

Lemke, Thomas (2004), Test; in: Ders./Bröckling, Ulrich/Krasmann, Susanne, Glossar der Gegenwart. Frankfurt am Main. S. 263-270

Lichtenberg, Georg Christoph (1778/1972), Über Physiognomik; wider die Physiognomen. Zu Beförderung der Menschenliebe und Menschenkenntnis; in: Ders. Schriften und Briefe. Herausgegeben von Wolfgang Promies. Dritter Band. München, S. 256-295

Lovink, Geert (1997), Von der spekulativen Medientheorie zur Netzkritik, heise.de/tp/features/Von-der-spekulativen-Medientheorie-

zur-Netzkritik-3411000.html Löwenfeld, Leopold (1904), Die psychischen Zwangserscheinungen.Wiesbaden
Lukács, Georg (1923/1968), Die Verdinglichung und das Bewußtsein des Proletariats; in: Ders., Geschichte und Klassenbewußtsein. Werke, Band 2, Frühschriften II. Neuwied und Berlin, S. 257-397
Lupton, Deborah (2016), The Quantified Self. A Sociology of Self-Tracking. Cmabrdige/Malden
MacManus Richard (2014), Health Trackers. How Technology is Helping us Monitor and improve Our Health. Auckland
Marshall, Gary (2016), The story of Fitbit. How a Wooden Box Became a $4 Billion Company, wareable.com/fitbit/youre-fitbit-and-you-know-it-how-a-wooden-became-a-4-dollar-billion-company
Martin-Jung, Helmut (2007), Verhaltensforschung; in: Süddeutsche Zeitung 15. Mai, S. 1
Marx, Reiner (1997), Literatur und Zwangsneurose. Eine Gegenübertragungs-Improvisation zu Alfred Döblins früher Erzählung *Die Ermordung einer Butterblume*; in: Sander, Gabriele (Hg.), Internationales Alfred-Döblin-Kolloquium Leiden 1995. Bern u.a., S. 49-60
Münsterberg, Hugo (1908/1923), On the Witness Stand. Essays on Psychology and Crime. New York
Münsterberg, Hugo (1914/1920), Gründzüge der Psychotechnik. 2. Auflage. Lepizig
Musolff, Cornelia (2006), Täterprofile und Fallanalyse. Eine Bestandsaufnahme; in: Dies./Hoffmann, Jens (Hg.), Täterprofile bei Gewaltverbrechen. Mythos, Theorie und Praxis des Profilings. Heidelberg, S. 1-23
Nachtwey, Oliver (2016), Die Abstiegsgesellschaft. Über das Aufbegehren in der regressiven Moderne. Berlin
Neff, Gina/Nafus, Dawn (2016), Self-Tracking. Cambridge
Negroponte, Nicholas (1996/1997), Total Digital. Die Welt zwischen 0 und 1 oder die Zukunft der Kommunikation. München
Nogala, Detlef/Sack, Fritz (1995), Folgerungen für die polizeiliche Arbeit aus der Technikausstattung; in: Bundeskriminalamt (Hg.), Aktuelle Methoden der Kriminaltechnik und Kriminalistik. Vorträge und Diskussionen der Arbeitstagung des Bundeskriminalamtes vom 8. bis 11. November 1994, Wiesbaden, S. 115-168

Nogala, Detlef/Haverkmap, Rita (2000), Elektronische Bewachung. Stichworte zur punitiven Aufenthaltskontrolle von Personen; in: Datenschutz und Datensicherheit, Jg. 24, S. 31-338

Olsen, Parmy (2014), Fitbit Now Being Used in the Courtroom, forbes.com/sites/parmyolson/2014/11/16/fitbit-data-court-room-personal-injury-claim/#74adb8a4209f

Önel, Günes (2012), Verfassungsmäßigkeit und Effektivität der *elektronischen Fußfessel*; in: Jahrbuch des kriminalwissenschaftlichen Instituts der Leibniz Universität Hannoverm https://www.jura-uni-hannover.de/fileadmin/fakultaet/Institute/KI/Jahrbuecher/2012_-_Band_I_-_GOE_-_Endfassung.Pdf

Orwell, George (1949/2011), 1984. Berlin

Peitz, Konrad (1987), Bedeutung moderner Ortungs- und Navigationstechnologien für die Gewährleistung der öffentlichen Sicherheit und Ordnung; in: Die Polizei Jg. 78, Beilage 3, S. 361-363

Penzel, Thomas (2014), Schlafforschung heute: Entwicklungen, Techniken und Motivationen der Praxis; in: Ahlheim, Hannah (Hg.), Kontrollgewinn – Kontrollverlust. Die Geschichte des Schlafs in der Moderne. Frankfurt am Main/New York, S. 209-226

Piorkowski, Christoph David (2012), Spurlos im Netz. Wer sich Facebook verweigert, macht sich verdächtig; in: Süddeutsche Zeitung 21.12, S. 13

Ploetz, Alfred (1895), Die Tüchtigkeit unserer Rasse und der Schutz der Schwachen. Ein Versuch über Rassenhygiene und ihr Verhältnis zu den humanen Idealen, besonders zum Socialismus. Berlin

Püttjer, Christian/Schnierda, Uwe (1999), Anschreiben und Lebensläufe für Hochschulabsolventen. Felde am Westensee

Püttjer, Christian/Schnierda, Uwe (2001), Die gelungene Online-Bewerbung. Frankfurt am Main/New York

Püttjer, Christian/Schnierda, Uwe (2006), Das große Bewerbungshandbuch. Zweite Auflage. Frankfurt am Main/New York

Raulff, Ulrich (1985), Münsterbergs Erfindung oder der elektrifizierte Zeuge; in: Freibeuter 24, S. 33-42

Rechtschaffen, Allen/Kales, Anthony (Hg,) (1968), A Manual of Standarized Terminology, Techniques and Scoring for Sleep Stages

.of Human Subjects, Washington D. C
Redlich, Manja (2005), Die elektronische Überwachung. Entwicklung, Bestandsaufnahme und Perspektiven. Frankfurt am Main u. .a
Rheingold, Howard (1993/2000), The Virtual Community. Homesteading on the Electronic Frontier. Cambridge
Rider, Anthony (1980), The Firesetter. A Psychological Profile; in: FBI Law Enforcement Bulletin, Jg. 49, Juni, S. 7-13 und Juli, S. 7-17
Riordan, Teresa (2003), Idea for Online Networking Brings Two Entrepreneurs Together; in: New York Times, ntimes.com/2003/12/01/technology/technology-media-patents-idea-for-online-networking-brings-two-entrepreneurs.html Rose, Nikolas (1989), Governing the Soul. The shaping of the Private Self. London
Rossolimo, Grigorij (1910/1926), Das Psychologische Profil und andere experimentell-psychologische, individuale und kollektiven Methoden zur Prüfung der Psychomechanik bei Erwachsenen und Kindern. Halle a. d. Saale Rottmann, Verena/Strohm, Holger (1986), Was Sie gegn Mikrozensus und Volkszählung tun können. Frankfurt am Main
Schäffner, Wolfgang (1995). Die Ordnung des Wahns. Zur Poetologie psychiatrischen Wissens bei Alfred Döblin. München
Schnabel, Christoph (2009), Datenschutz bei Profilbasierten Location Based Services. Die datenschutzadäquate Gestaltung von Service-Plattformen für Mobilkommunikation. Diss. Kassel
Schneider, Manfred (1986), Die erkaltete Herzensschrift. Der autobiographische Text im 20. Jahrhundert. München
Schneider, Manfred (1992), Liebe und Betrug. Die Sprachen des Verlangens. München
Schwartz, Hillel (1986), Never Satisfied. A Cultural History of Diets, .Fantasies & Fat. New York u.a
Schwitzgebel, Ralph (1968), Survey of Electromechanical Devices for Behavior Modification; in: Psychological Bulletin Jg. 70, S. 444-459
Schwitzgebel, Ralph (1969), Development of an Electronic Rehabilitation System or Parolees; in: Law and Computer Technology Jg. 2, Heft 3, S. 9-12
Schwitzgebel, Ralph (1971), Development and Legal Regulation of

Coercive Behavior Modification Techniques with Offenders. .Washington, D. C
Schwitzgebel, Ralph u.a. (1964), A Program of Research in Behavioral Electronics; in: Behavioral Science Jg. 9, S. 233-238
Schwitzgebel, Ralph/Hurd, William (1969), Patent No. 3478344: Behavioral Supervision System with Wrist Carried Transceiver, google.com/patents/US3478344
Sender, F. (1978), von TRANSIT zu NAVSTAR – Entwicklungstendenzen der Satellitennavigation; in: Ortung und Navigation, S. 318-338
Skinner, Burhus Frederic (1974/1978), Was ist Behaviorismus? Reinbek bei Hamburg
Specht, Louise (2012), Konsequenzen der Ökonomisierung informationeller Selbstbestimmung: Die zivilrechtliche Erfassung des Datenhandels. Köln Stingelin, Martin (1988), En face et en profil. Der identifizierende Blick von Polizei und Psychiatrie; in: FOTOVISION. Austellungskatalog Süskind, Martin E. (1983), Warten auf Orwells Jahr; in: Süddeutsche Zeitung 14.4, S. 3
Timko, Francis (1986), Electronic Monitoring – How it all Began: Conversations with Love and Goss; in: Journal of Probation and Parole Jg. 17, S. 15-16
Tjardts, Jan Peter (1982), NAVSTAR GPS. Entwicklungsstand und weitere Zukunft dieses globalen Navigationssystems; in: Ortung und Navigation, S. 148-158
Turkle, Sherry (1994), Constructions and Reconstructions of Self in Virtual Reality: Playing in the MUDs; in: Mind, culture and Activity Jg. 1 (1994), S. 158-167
Turkle, Sherry (1995), Life on the Screen. Identity in the Age of the .Internet. New York u.a
Turner, Fred (2006), From Counterculture to Cyberculture. Stewart Brand, the Whole Earth Network, and the Rise of Digital Utopianism. Chicago *United States v. Jones* (2012), supremecourt.gov/opinions/11pdf/10-1259.pdf *Universität Duisburg Gesamtschule* (Hg.) (1988), Dossier Volkszählung ’87. Duisburg Vec, Milos (2009), Sichtbar/Unsichtbar. Entstehung und Scheitern von Kriminologie und Kriminalistik als semiotische

Disziplin; in: Habermas, Rebekka/Schwerhoff, Gerd (Hg.), Verbrechen im Blick. Perspektiven der neuzeitlichen Kriminalitätsgeschichte. Frankfurt am Main/New York, S. 383-414

Vogl, Joseph (1998), Grinsen ohne Katze. Vom Wissen virtueller Objekte; in: Herrmann, Hans-Christian v./Middell, Matthias (Hg.), Ort der Kulturwissenschaft. 5 Vorträge. Leipzig, S. 41-53

Vorpagel, Russell (1982), Painting Psychological Profiles: Charlatanism, Coincidence, Charisma, Chance or a New Science; in: The Police Chief, S. 156-159

Watson, John (1913/1968), Psychologie, wie sie der Behaviorist sieht; in: Ders. Behviorismus. Köln. S. 13-28

Watson, John (1925/1930), Der Behaviorismus. Berlin/Leipzig

*Webster Universal Dictionary* (1968), Art. „Profile*. New York, S. 1163

Weich, Andreas (2017), Sich Profilieren und profiliert werden – über zwei Seiten einer Medaille; in: Ders./Degeling, Martin/Othmer, Julius/Westermann, Bianca (Hg.), Profile, Interdisziplinäre Beiträge. Lüneburg Weinreich, Andrew (1997), Method and Apparatus for Constructing a Networking Database and System. United States Patent No. US 6175831, google.com/patents/US6175831

Wenzlau, Andreas u.a. (2003) KundenProfiling. Die Methode zur Neukundenakquise. Erlangen

Wermann, Claus Fokke (1987), Schöne neue Kabelwelt; in: Anonym (Hg.), Volkszählungs-Boykott. Bilder, Plakate, Flugschriften. Kassel, S. 37-39

Westphal, Carl (1877/1892), Eigenthümliche mit Einschlafen verbundene Anfälle; in: Carl Westphal’s gesammelte Abhandlungen. Berlin, S. 393-407

Wiener, Norbert (1943/2002), Verhalten, Absicht und Teleologie; in: Ders., Futurum Exactum. Ausgewählte Schriften zur Kybernetik und Kommunikationstheorie. Wien, S. 61-69

Wittig, Petra (2000), Die datenschutzrechtliche Problematik der Anfertigung von Persönlichkeitsprofilen; in: Recht der Datenverarbeitung Jg. 16, S. 59-62

Wolf, Gary (2010), The Data-Driven Life; in: New York Times Magazine, nytimes.com/2010/05/02/magazine/02self-measurement-t.html Zogg, Jean Marie (2011), GPS und GNSS. Grundlagen der

Ortung und Navigation mit Satelliten, zogg-jm.ch/Dateien/Update_Zogg_Deutsche_Version_Jan_09_Version_Z4x.pdf